

جامعة مؤتـة
عمادة الدراسات العليا

السياسة الخارجية الأردنية ودورها في مكافحة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 - 2007

أعداد الطالب
محمد سلامة الرشيد

إشراف
الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـــــــة
الماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2008

الإهداء

إلى أبي الذي غرس البذور وقدم لها الرعاية وطال انتظاره للحظة الحصاد.

إلى أمي التي قدمت كل ما تستطيعه بإخلاص وصمت.

إلى أخواتي الحانيات وأخي العزيز.

وإلى زوجتي وأبنائي الذين هم لي رؤية المستقبل ونور الحياة الذي أستمد منه الأمل..... ليث وسديل.

إلى أستاذي الفاضل الذي لم يدخر من جهده ووقته في مساعدتي

الأستاذ الدكتور: عبد الفتاح الرشدان

أقدم هذا الجهد المتواضع لعله يضئ زاوية من عتمة هذا الزمان الذي زاد فيه اللجوء للعنف والدمار والتخريب...

محمد سلامة الرشيد

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى مشرفي الدكتور الفاضل: عبد الفتاح الرشدان على ما قدمه لي من عون ومساندة في مراحل إعداد الدراسة، حيث تبنى الفكرة وشجع على إنجازها إلى أن أصبحت خطة، ثم واصل رعايتها وقدم النصح والإرشاد، وفتح أمامي بملاحظاته وتوجيهاته أبواب الأمل بإمكانية إنجاز هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل أعضاء للجنة المناقشة على تكرمهم بالموافقة على المشاركة بالمناقشة والى أعضاء الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية بجامعة مؤتة على الجهود التي بذلوها في توفير الأجواء الأكاديمية المناسبة لإنجاح هذه الدراسة.

وأوجه شكري كذلك إلى والدي ووالدتي العزيزين أصحاب الفضل الكبير – بعد ا عز وجل- في مواصلتي لمسيرة التعليم.

وأتقدم كذلك بالشكر لإخواني، ولجميع الأصدقاء –وهم كثيرون- الذين ساعدوني على إنجاز هذا البحث من خلال توفير العديد من الكتب والمراجع.

محمد سلامة الرشيد

فهرس المحتويات

الفصل الرابع: الإرهاب الدولي

الفصل الخامس: دور السياسة الخارجية الأردنية في مكافحة الإرهاب.

قائمة الجداول

الملخص

السياسة الخارجية الأردنية ودورها في مكافحة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 – 2007

محمد سلامة الرشيد

جامعة مؤتة، 2008

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على توجهات السياسة الخارجية الأردنية وسلوكياتها اتجاه ما يعرف بظاهرة الإرهاب، وما ترتب على هذه الظاهرة من جهود للقيادة السياسية الأردنية على المستوى الداخلي والخارجي وسعي القيادة الأردنية ومن حكم موقعها السياسي والديني بقيادة الجهود الدولية وفي كافة المنابر الدولية وعلى مختلف الأصعدة، ويأتي ذلك بعد التعرف على الظاهرة الإرهابية ومن مختلف جوانبها : تعريفه، وأسبابه، ومظاهر خطورته، وسبل التعامل معه ومعالجته.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك جهد دولي يبذل من اجل معالجة هذه الآافه الخطيرة من قبل الإفراد والدول والمؤسسات الدولية الأخرى على الرغم من انه لا يوجد اتفاق على تعريف موحد للإرهاب بسبب اختلاف التوجهات والمصالح بين الدول من حيث أسباب الإرهاب ومظاهرة وخطورته وكيفية التعامل معه ومعالجته.

وقد خلصت الدراسة إلى أن من أهم أسباب الإرهاب عوامل اقتصادية داخلية وخارجية منها الفقر والبطالة وعوامل سياسية مرتبطة بالنظام الدولي ومدى قدرته على التعامل هذه الظاهرة ومعالجتها وأنه لابد من التوصل ولو على مستوى الدول الإسلامية وذلك تحقيقا لمصالح العالمين العربي والإسلامي.

ومن أهم التوصيات التي قدمتها هذه الدراسة ضرورة تكاتف الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب والتفريق بينة وبين المقاومة المشروعة.

كما وأشادت الدراسة بأهمية دور الملك عبد ا الثاني وقيادته الحكيمة على الصعيدين الدولي والاقليمي في مكافحة هذه الظاهرة بكافة الوسائل والسبل لما ينتج عنها من دمار وخراب وقتل للأبرياء والمدنيين.

Abstract

Jordanian foreign policy and its role in the fighting against atheist terrorism after the events of 11 September 2001 – 2007

Mohammed S. Al-Rasheed

Mu'tah University, 2008

This study aims to identify the vision of Jordanian towards foreign policy trends towards the phenomenon of terrorism, and vulnerability to changes type kind , permanent address, and economic level. In addition to identifying the impact of the level of hostility by the extremists themselves with different attitudes towards terrorism in all its aspects: its definition, its causes and manifestations of gravity, and the to deal with it .

The findings of this study show the existence of differences between the foreign policies in the Arab world and study the three axes: the causes and manifestations of terrorism and deal with serious and treatment, and living standards, poverty and unemployment at the center of dealing with the phenomenon and treatment for the Arab and Islamic worlds, and places the emergence of terrorist groups and how to overcome This phenomenon, in the interest of the Arabs in particular and the world in all directions and focus of the definition of terrorism, and the levels of hostility for the control of hostile behavior at the center of gravity of terrorism. As for the changing of religion there are no differences between the views images before scientists.

One of the most important recommendations made by this study as advanced study on the levels of the hostility clinical using the method to identify the compatibility between the experience of the individual himself and his psychological diagnosis and the extent of these readiness to engage in such groups and carry out acts of sabotage which resulted in the so-called terrorism.

The study also praised the role his majesty the King Abdullah II through wise leadership at the international and the Arab filed in the throw fighting against this phenomenon emerging on our country and the rest of the world.

الفصل الأول
خلفية الدراسة ومشكلتها

1-1 خلفية الدراسة:

إن مكانة ودور الدولة في علاقاتها الدولية لا يقاس بعدد سكانها أو بالمساحة الجغرافية أو بالموارد المتاحة لتلك الدولة-فهناك العديد من المؤثرات التي تتفاعل مع بعضها البعض وتساهم في التأثير على السياسة الخارجية للدولة وعلاقاتها الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يمكن إغفال أهمية هذه العوامل عند دراسة وتقييم دور ومكانة الدولة في المجتمع الدولي.

إلا انه يمكن القول أن القيادة السياسية الحكيمة ذات والمتمرسة في شؤون الحكم والملمة بالأحداث الدولية والتطورات الإقليمية والعالمية، والقادرة على التعامل مع كافة المتغيرات المتسارعة، وضمن كافة المستويات فإن ذلك يشكل مرتكزاً أساسياً في مكانة الدولة وحجم الدور الذي تلعبه على الساحة الدولية من منطلق فاعلية السياسة الخارجية لهذه الدولة.

ولعل دور القيادة السياسية لا يقل عن تلك العوامل والمؤثرات في توجيه السياسة الخارجية إلى خدمة مصالح الدولة العليا والسير في مصاف الدول المتقدمة وأن يكون لهذه الدولة تأثير على الأحداث الدولية والاستفادة منها لخدمة أهدافها ومصالحها.

ومع الإقرار بوجود تحديات مختلفة أمام صانع القرار الأردني والتي من منها مواجهة خطر الإرهاب وكيفية التصدي له وحث المجتمع الدولي على مواجهته إضافة إلى تحديات أخرى مثل إيجاد حل عادلة للقضية الفلسطينية وكذلك مواجهة الأعباء الاقتصادية والعمل على تحقيق مستوى جيد من الرفاة للمواطنيين

وعلى الرغم من أن البيئة المحلية والإقليمية المحيطة بالأردن مليئة بالضغوط والقيود والتهديدات إلا أن الأهمية التي علقت على الأردن بفضل قيادته السياسية وموقعه الجغرافي ودورة الاستراتيجي في صنع السلام كجسر بين

المجتمعات هي اكبر من أي أهمية يمكن أن يكتسبها بفـضل المـصادر أو الثـروة الطبيعية

2-1 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في انتشار ظاهرة الإرهاب في العقود الأخيرة في جميع أنحاء العالم وعلى نطاق واسع مستفيدة من الثـورة العلميـة والتكنولوجيـة حيـث أصبحت تعاني منها معظم دول العالم ولاسيما الأردن.

وان الدراسات التي تتحدث عن موقف السياسة الخارجيـة الأردنيـة مـن الإرهاب نادرة جداً على الرغم من وجود الكثير من الأبحـاث والدراسـات التـي تناولت دراسة السياسة الخارجية الأردنية من ناحيـة نظريـة وتطبيقيـة وربطهـا بالتطورات والعوامل التاريخية والإقليمية والدولية التي حدثت منذ بداية الاسـتقلال وحتى إلى نهاية العقد الأخير من القرن العشرين.

إلا أن هذه الدراسة تركز سوف على موضوع لم يحظى باهتمام الكثير مـن الباحثين والأكاديميين وذلك بتناولها دراسة السياسة الخارجية الأردنية وموقفها مـن أكثر المواضيع تداولا على الساحة الدولية ألا وهو الإرهاب بكافة أشكاله وأنوعـه وطرقة وأساليبه.

وعلى اعتبار أن الأردن من الدول التي تعرضـت للكثيـر مـن العمليـات الإرهابية كان من أبرزها أحداث فنادق عمان في تشرين ثـاني مـن عـام 2005 وسبقها محاولات فاشلة أخرى في مناطق مختلفة من الأردن مما أدى إلى انعكاسها على توجهات الدولة الأردنية سياستها الخارجية كونها تتأثر وتؤثر بالأحداث الداخلية الإقليمية والدولية، فقد أدى ذلك إلى أن تحرك صانع القرار السياسي الأردني إلـى بذل الجهود الملكية على الصعيدين الدولي والإقليمي في مكافحة خطر الإرهاب وقد اتسم موقف الأردن برفض وشجب كافة أشكال الإرهاب وأنواعه.

3-1 أهداف الدراسة:

لقد أصبحت قضية الإرهاب في الوقت المعاصـر قـضية مهمـة، تتطلـب ضرورة تحديد تعريف واضح للإرهاب، والبواعث التي تدعو إلى ممارسته، وإبراز النتائج التي تترتب عليه، حتى أن هذه القضية أصبحت بمثابة حديث الـساعة فـي الأوساط الدولية والإقليمية، وأشغلت الكثير من المجتمعات الإنسانية على اخـتلاف مللها واتجاهاتها وتنوع أنظمتها.

ويمكن تحديد أهداف الدراسة بما يلي:

1. بيان أهم المبادئ والأسس التي ترتكز إليهـا صـناعة الـسياسة الخارجيـة الأردنية وكيفية تعاملها مع الأحداث الدولية، ومناقشة المتغيـرات الداخليـة والخارجية ومدى انعكاسها على صناعة السياسة الخارجية.
2. التعرف على دور السياسة الخارجية الأردنية في التصدي لمكافحة ظـاهرة الإرهاب على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
3. التعرف على جهود الملك عبد ا الثاني باعتباره موجه وقائـد الدبلوماسـية الأردنية من خلال نشاطاته المستمرة والدائمة وما يقوم من عقـد اللقـاءات والزيارات التي يشرح فيها موقف الأردن الرافض للأعمال الإرهابيـة فـي شتى بقاع العالم.

4-1 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من الاعتبارات التالية:

أولا: يركز البحث على تناول موضوع السياسة الخارجية الأردنية ممثلـة بـصانع القرار السياسي الأردني وموقفها من الإرهاب الدولي، وذلك من خلال دراسة وتحليل سلوك صانع القرار السياسي الذي يسعى إلى تحقيـق أحـد أهـداف السياسة الخارجية الأردنية والمتمثلة بالحفاظ على الاستقرار والأمن الـوطني الداخلي وتحقيق الآمن والسلم الدوليين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

ثانيا: تبرز أهمية الدراسة العلمية بالنظر إلى معظم الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الأردنية لم تتطرق إلى دراسة السياسة الخارجية الأردنية وموقفهـا

من الإرهاب إلا من خلال بعض المقالات الصحفية غير المبنية على أسس علمية ومنهجية.

كما أن أهمية الدراسة تكمن في كونها تعالج موضوع السياسة الخارجية الأردنية وموقفها من الإرهاب في ظل محدودية الأدبيات العربية التي تتناول هذا الموضوع، وبروز إلحاحه إلى دراسات تعالج الموضوع في ظل الظروف الدولية الراهنة وكثرة الحديث عن موضوع الإرهاب الدولي والربط بينه وبين المقاومة المشروعة.

وكذلك تنبع أهمية الدراسة العلمية من خلال بيانها للأساليب الأدوات التي يتبعها الأردن في مكافحة ظاهرة الإرهاب الذي انتشرت أثاره السلبية بشكل غير مسبوق في جميع أنحاء العالم.

1-5 حدود الدراسة:

لقد شكل الإرهاب تهديدا رئيسا على الساحة الدولية إن لم يكن التهديد الأبرز على الإطلاق،وتأتي هذه الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة من العام 2001-2007 حيث كانت مليئة بالإحداث المهمة والتي كان من أبرزها هجمات أيلول -2001 على الولايات المتحدة وما تلاها من حرب عالمية ضد الإرهاب،جرى خلالها التعامل مع ظاهرة الإرهاب باعتبارها الشكل الرئيس للصراع الدولي، وامتدت المواجهة في سياق هذه الحرب إلى كافة أرجاء العالم،وكان من أبرزها الحرب الأمريكية على أفغانستان عام 2002 وما تبعها من احتلال للعراق عام 2003 وإسقاط النظام السياسي والأحداث المتسارعة والمتصاعدة على الساحة الفلسطينية واللبنانية،وما تبعها من أثار سلبية انعكست على منطقة الشرق الأوسط،وأثرت على سلوكيات الدول وخصوصا في سياستها الخارجية وتعاملها مع أهم الأحداث وهو الإرهاب،وتنتهي هذه الدراسة بعام 2007 حيث بدأت بالإعداد لهذا الموضوع المهم والشائك من جميع جوانبه.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

2-1 الإطار النظري:

ستعتمد هذه الدراسة على نظرتي اتخاذ القرار والنظم في تحليل مضمون جهود جلالة الملك عبدا الثاني العديدة في مكافحة الإرهاب ومدى تأثير عوامل البيئة الدولية الخارجية والعوامل الداخلية ومختلف التحديات وانعكاساتها على سلوك السياسة الخارجية الأردنية.

أولا: نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

وهي من أكثر النظريات التي تلاقي اهتماما في دراسة العلاقات السياسية الدولية وتهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند إصدارهم قرارات معينة. ورائد هذا المنهاج هو ريتشارد سنايدر والذي يرى أن في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل وتشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قراريه معينة والتي تضم الوحدات المسؤولية عن اتخاذ القرار الخارجي. وأن هناك عدد ن العوامل التي تؤثر في عمل الأطراف المتفاعلة. مثل الدوافع مجالات الخبرة والاختصاص والاتصال. وطرف تفسير البيانات ومدى التحديد للوسائل والأهداف. (مقلد،1971، ص 34)

ويقصد باتخاذ القرار هو الوصول إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة. وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة أو تتفادى حدوث نتائج غير مرغوبة.

وعملية اتخاذ القرارات الخارجية تتأثر بعدة عوامل منها: (مقلد،1979، ص 363)

1. البيئة الخارجية بكل أبعادها. وحقائقها وضغوطها ومؤثراتها وبكل جوانب التداخل والتفاعل فيها.

2. البيئة الداخلية للقرار وتتكون من الأوضاع الاجتماعية سائدة ومن النظام السياسي والاقتصادي للدولة. ومن الجماعات غير الحكومية وجماعات الضغط والأحزاب السياسية.
3. القيم والمعتقدات التي تضغط على تفكير وسلوك صانع القرار السياسي. تبعاً للتفاوت في المصادر التي تستخدمها القيم والمعتقدات.

ثانيا: نظرية النظام: (المنوفي،1987، ص34)

تعد نظرية النظام من أكثر ألأطر الفكرية استخداما في دراسة النشاط السياسي الداخلي والخارجي وقد اعتمدت هذه النظرية على العديد من المقومات أهمها:

1. يعتبر مفهوم النظام وحدة التحليل، والنظام هو التفاعل بين وحدات معينة، انه مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة
2. هناك نظام سياسي دولي يتفرع إلى عدد من النظم الإقليمية، أو الوحدات الدولية الصغيرة.
3. النظام السياسي باعتباره شبكة من التفاعلات السياسية لا يعيش في فراغ، بل انة يعيش في بيئة أو محيط مادي، وغير مادي يتفاعل معه آخذاً وعطاءاً، أي يؤثر فيه، ويتأثر به،على أن التفاعل لا يتعارض مع مقولة أن للنظام حدوداً تصويرية تحدد من اين يبدأ وأين ينتهي.
4. إن المثل الأعلى أو الغاية النهائية لأي نظام هي: البقاء والاستمرار،فالنظام السياسي يعمل بشكل يضمن استمرار وجوده.

تكمن أهمية استخدام نظرية النظم بالنسبة لهذه الدراسة في ان متغيرات البيئة الداخلية والخارجية تؤثر في سلوك السياسة الخارجية الأردنية. وكذلك في دراسة وتحليل اعتبارات النظام الدولي والأحداث المرتبطة بالأعمال الإرهابية وأثرها على صانع القرار.

2-2 الدراسات السابقة:

أشار (صفوت، 2006) (**أصل الإرهاب: وجهة نظر نفسية)** في دراسته إلى أن بعض علماء النفس يفترضون أن العدوان نتيجته طبيعية لغريزة القتل الكامنة في طبع البشر، ومنهم فرويد مؤسس التحليل النفسي الذي يرى أن الـسلوك العـدواني جزء مهم من الكيان الغريزي للفرد، وأن طاقة العدوان لا تحتاج إلى أن توجه ضد الآخرين،وإنما توجه نحو الذات؛ لذلك فإن الوظيفة الأساسية للمجتمع هـي وضـع العدوان تحت المراقبة والضبط. وأشار إلى أن السلوك العدواني يتحول إلى إرهاب عندما نجهل الحدود الفاصلة ما بين العدوان المقبول والعدوان غيـر المقبـول، أو عندما نفتقر القدرة في الارتكاز على الحوار والتفاهم والنقاش في حـل المـشكلات والصراعات واللجوء الى القوة لتحقيق ذلك، الأمر الذي يعطـي مبـررا وشـرعية لاستخدامه.

فالعدوان الأعمى هو أصل الإرهاب، لكن هذا العدوان لـه تربتـه الخاصـة المتمثلة بالأمراض الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة كالفقر والاسـتغلال والهيمنـة الثقافية التي تقدح شرارة العدوان وبالتالي الإرهاب. فالإرهابي يتحرك ضمن خلفية واسعة، حافزة على الإرهاب وسط هذه التناقضات والصراعات. فالإرهـاب يبـدأ حينما يعجز العقل عن اللجوء إلى أساليب منطقية في التفاهم والتحاور مع الطـرف الآخر.

في محور الأسباب المؤدية إلى الإرهاب، بـين القـضاة، 2007) **(التربيـة الوقائية في عصر الإرهاب)** في دراسته الأسباب التالية: تردي الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وإتباع الفتاوى الشاذة والأقوال الضعيفة والواهية، انتشار البطالة وشح فرص العمل، وتدهور الاقتصاد وتدني دخل الفرد، والتذمر والمعاناة مما يفضي إلى أعمال إجرامية، وفقدان المثل العليا والفراغ الـديني، وغيـاب الحـوار المفتـوح، وعوامل الصراع العرقي والديني والخـلاف الايـدولوجي، والفقـر، والـضغوط، وضعف الحكومات، وعدم الثقة بالـسلطة الـسياسية، والـصراع بـين المفكـرين والسياسيين.

دراسة الحسين، 2004) (أسباب العنف والإرهاب والتطرف: دراسة تحليلية)
بحثت عن أسباب الإرهاب بأسلوب تحليلي لجميـع الأسـباب. وعـددت الأسـباب **الفكرية،** وهي: معاناة العالم الإسلامي اليوم من انقسامات فكرية حادة بين تيـارات مختلفة؛ ومرجع هذه المعاناة هو الجهل بالدين والبعد عن توجيهات الإسلام. ومـن أبرز هذه التيارات(ا) تيار علماني ببناء الحياة على أساس علماني،(ب) تيار دينـي متطرف يعارض كل ما يتصل بالتقـدم الحـضاري.و تـشويه صـورة الإسـلام والمسلمين، مع العلم بأن دين الإسلام دين العدالة والكرامـة والـسماحة والحكمـة والوسطية، وهو دين رعاية المصالح ودرء للمفاسد. وضآلة الاهتمام بالتفكير الناقد، والحوار البناء من قبل المربين والمؤسسات التربوية والإعلاميـة، وسـوء الفهـم والتفسير الخاطئ لأمور الشرع. **والأسباب الاقتصادية على المستوى العالمي هي:** عدم القدرة على إقامة تعاون دولي جدي من قبل الأمم المتحدة وحـسم المـشكلات الاقتصادية والاجتماعية للدول، وعدم قدرة المنظمة على إيجاد تنظيم عـادل ودائـم لعدد من المشكلات الدولية مثل اغتصاب الأراضي.

أما الأسباب السياسية هي: التناقض الفاضح بين ما تحض عليـه مواثيـق النظام السياسي الدولي من مبادئ وما تدعو إليه من قيم إنسانية، وبين ما تنم عنـه سلوكياته الفعلية والتي ترقى إلى مستوى التنكر. و افتقار النظام السياسي الدولي إلى الحزم في الرد على المخالفات والانتهاكات التي تتعرض لها مواثيقه بعقوبات دولية شاملة ورادعة ضد مظاهر العبث. **والأسباب الاجتماعية** هي: عدم الحكم بما أنـزل ا في كثير من البلاد الإسلامية، والفساد العقائـدي مثـل الخـوارج والمعتزلـة والتصوف والمرجئة، واختلال العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وعـدم تكـوين روح التعلق بالمجتمع الإسلامي أو بالأمة الإسلامية، وغياب دور العلماء وانـشغالهم، و التفكك الأسري والاجتماعي. **أما الأسباب النفسية** فهي: الدوافع التدميرية النفـسية المتأصلة، وضعف الأنا العليا (النفس اللوامة أو العقل أو الضمير) وسيطرة الذات الدنيا (الهو أو النفس الأمارة بالسوء) على الشخصية الإنسانية. وتضخم الأنا العليا بسبب الشعور المتواصل بوخز الضمير، والإحباط في تحقيق بعـض الأهـداف أو الرغبات أو الوصول إلى المكانة المنشودة، وهذا آت العظمة، وهذا آت الاضطهاد.

أما هذه الدراسة فسوف تركز على توجهات وموقـف الـسياسة الخارجيـة الأردنية من الإرهاب، يلاحظ من استعراض الدراسات السابقة أنها تناولـت عـدة محاور من حيث المفهوم والأسباب والأساليب وطرق المواجهة التي تركـز علـى العديد من مؤسسات المجتمع الدولي والمحلي كالاسرة والمسجد والمدرسة والجامعة وعليها ان تقوم بدورها على اكمل وجة وان تقوم الدولة بمراقبة هـذه المؤسـسات وتوجيهها من خلال وسائلها المختلفة.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الأردنية

3-1 لمحة تاريخية عن مسيرة الدولة الأردنية:

لقد ظهر الكيان السياسي الأردني في أعقاب الحرب العالمية الأولى وعـاش في جو سياسي إقليمي يشوبه الغموض وتتقاذفه المشكلات المستعصية التي هيمنـت على المنطقة بأسرها وكان قدره إن يكون الوارث للثورة العربيـة الكبـرى، وقـد برزت إثناء تلك الفترة بعض الأنظمة السياسية العربية نتيجة للاستقلال والتحـولات السياسية الإقليمية والدولية هذه الأنظمة التي أخذت تتنافس على الشرعية السياسية واختلفت في مصالحها ووجهات نظرها تجاه العديد من القضايا كالوحـدة العربيـة ومضمون هذه الوحدة والقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، كما اتسمت تلك الفترة بالرغبة في الاستقلال والتحرر من الهيمنة الأجنبية إضـافة إلـى هـذه التحديات وجد الأردن نفسه محاطاً بالعديد من الدول العربية وغير العربيـة التـي تتفوق عليه اقتصادياً وعسكرياً. (مشاقبة، 1999، ص33)

ونظراً لهذه الظروف الصعبة ومحدودية الموارد وقلة مصادر الإنتاج المحلية وارتباطها بالاقتصاديات العالمية واعتماد الاقتصاد الأردنـي علـى المـساعدات الخارجية لتحقيق التنمية والتحديث كان عليه إن ينهج سياسة خارجية واقعية وسطية معتدلة ومرنة لتضمن له الأمن والاستقرار والتطور، وكما أن مـا تبـع الحـرب العالمية الثانية من حرب باردة وانقسام العالم إلى معسكرين الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي والرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وما تبع هذا الانقـسام مـن حرب باردة بين المعسكرين واستقلال لغالبية الدول العربيـة التـي كانـت تحـت الاحتلال الأجنبي، وما ترتب على هذا الاحتلال من تقسيم الـوطن العربـي إلـى دويلات متناحرة ومتصارعة تعاني كل واحدة منها من مشاكل عديدة ليس من السهل أن تحل في ضل وجود تدخل أجنبي مستمر يزرع بذور الفرقة بين الأشقاء من اجل الحصول على مزيد من المكاسب وأهمها الثروات الكثيـرة مـن المـواد الأوليـة وخصوصا المشتقات النفطية.

فالأردن كبقية الدول العربية لا تخلو مراحله التاريخية المتعاقبة من الكثير من الأزمات التي مر بها منذ قيامة ككيان سياسي وتحيط به الكثير من المخاطر والتي من أهمها زرع الكيان الصهيوني على أطول واجهة حدودية معه وما يترتب على ذلك من انعكاسات داخلية وخارجية وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

ومنذ إن تسلم الملك حسين رحمه ا سلطاته الدستورية في أيار 1953 أدرك تشابك تلك المشكلات وتعقيداتها وبدا بمواجهتها داخلياً وخارجياً فسعى إلى تطور المؤسسات السياسية وتعزيز الحياة الديمقراطية والتعددية السياسة والحزبية، كما قام بتعزيز شرعية النظام السياسي من خلال اتخاذ خطوات عملية تتلاءم مع طموحات الأمة العربية والأطروحات القومية، كعدم الانضمام إلى حلف بغداد والوقوف إلى جانب مصر ضد العدوان الثلاثي عام 1956 وتعريب الجيش عام 1956، وإنها المعاهدة الأردنية البريطانية عام 1957 وإجلاء القوات البريطانية وغيرها من القرارات وقد مارست بعض الأنظمة العربية المحيطة بالأردن مثل سوريا و مصر ضغوط على النظام السياسي الأردني من اجل إضعافه والتخلص منه بحكم الظروف التي كانت تحيط بالمنطقة العربية،والتي كان من بينها زرع الكيان الصهيوني على اكبر واجهه حدودية مع الأردن في ظروف دولية وإقليمية ملتهبة،فكان لابد من وجود سياسة ملائمة لمواجهة هذه التحديات. (العزام، 1998، ص 2)

فقد اتخذ الأردن إجراءات عديدة على الساحة الداخلية والخارجية لتقوية النظام وتعزيز موقفه تجاه التحديات فعلى الصعيد الداخلي قام الملك الحسين (رحمه ا) بحظر الأحزاب السياسية وفعل قانون الطوارئ وضبط المؤسسة العسكرية وكسب ولائها لتدعيم الأمن والاستقرار والمحافظة على استقلال الأردن وسيادته كما اخذ الأردن ببناء التحالفات الإقليمية لضمان دعمه ومساندته ضد الشيوعية والناصرية كما قام الأردن بإنشاء الاتحاد الهاشمي مع العراق في عام 1958 واستمرت العلاقات العربية مع الأردن في حالة مد وجزر طيلة عقدي الخمسينات والستينات إلا إن الأردن استطاع إن يحتوي الأزمات ويتعامل مع الإحداث بكل

عقلانية، وقد كان لحرب حزيران/عام 1967م ابلغ الأثر في الانجازات الأردنية التي حدثت خلال العقدين السابقين وفي مجمل أوضاع الأردن السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث فقد الأردن الضفة الغربية التي كانت جزءا منه، كما أدت الحرب إلى هجرة الكثير من أبناء الضفة الغربية إلى الأردن محدثة خللاً في البنية السكانية ومرتبة أعباء سياسية واقتصادية واجتماعية على الأردن. (العزام، 1998، ص35)

وقد أتاحت فترة ما بعد عام 1970 على الصعيد الأردني الفرصة لإمكانيات جديدة للبناء و التنمية الاقتصادية وتوسيع قاعدة الخدمات للمواطنين وتحسينها ودعم دور الأردن الإقليمي من خلال سعيه لحل النزاعات والخلافات العربية وتقديم المساعدات الفنية و العسكرية لبعض دول الخليج واليمن وليبيا وغيرها وإتاحة الفرص أمام الأيدي العاملة الأردنية في الدول العربية وتلقي المساعدات المالية العربية،ولم يواكب التحولات الاقتصادية والتنموية في الأردن تطور سياسي بالمستوى نفسه حيث كانت الحياة البرلمانية ولغاية نهاية عقد الثمانينات مغيبة وكذلك التعددية السياسية والحزبية والتي أثرت على مستوى الأداء العام للدولة وفقدان الثقة بين الشعب والحكومة. (مشاقبة، 1999، ص 34)

لذلك توجهت الحكومة إلى إعادة النظر في سياساتها على الصعيدين الداخلي والخارجي وإعادة ترتيب ألأولويات فتم في عهد جلالة الملك الحسين رحمه ا عام 1988 قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية واستئناف الحياة البرلمانية وبدأت مرحلة العمل الديمقراطي السلمي تظهر جليه على الساحة الأردنية.

إن فترة نهاية القرن العشرين من المراحل المهمة التي مر بها الأردن وقد شهدت أحداث دولية وداخلية مهمة كان أبرزها تفكك دول الاتحاد السوفيتي إلى عده دول، وبداية النهاية للمواجهة الشيوعية الرأسمالية ووضع حد للحرب الباردة بإعلان التحول إلى الاقتصاد الحر في الدولة الشيوعية، فكانت الفترة الأخيرة من القرن العشرين نقطة تحول على المستوى العالمي حيث أفرزت الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة النظام العالمي الجديد الذي بات تحت سيطرتها.

ومن أبرز نتائج هذا التحول في المجتمع الدولي ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من حرب الخليج الثانية عام 1991م وقيادتها للتحالف الدولي الذي كونته

لتبرهن للعالم مدى سيطرتها على مجرى التفاعلات الدولية وإنها هي الدولة الأولى وقد انعكست هذه الحرب على الوضع الأردني بالعديد من السلبيات وعلى مختلـف المستويات الاجتماعية والثقافية والاهم الاقتصادية والسياسية فمن الجانب الاقتصادي زادت نسبة المديونية لقلة العوائد التي كانت تأتي من العاملين الأردنيين في الخليج، كما أن قدوم العديد من الأردنيين من دول الخليج بما يزيد على 300 إلـف وهـذا يرتب عبء اقتصادي واجتماعي وخدماتي علـى مختلـف الأصـعدة الاجتماعيـة والثقافية والصحية والعلمية والبيئية وغيرها ، أيضا ترتب على ذلك تغييـر فـي العادات الاجتماعية ودخول عادات أثرت على الثقافة المجتمعية للأردنيين. (العزام، 1998، ص 35)

وقد كان هناك العديد من التطورات التي حدثت على الساحة الأردنية الداخلية وكذلك على المستوى الخارجي في النظام الدولي، (ولعل ابرز التطورات الخارجية كانت بنهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، وبداية النظام العالمي الجديـد) أما على المستوى الداخلي فقد تم وضع الميثاق الوطني الأردني، من اجل تفعيـل و تطوير الحياة السياسية وترسيخ النهج الديمقراطي الحديث وتمهيد الطريـق للتنميـة السياسية الحقيقية، وتفعيل المشاركة السياسية وتقوية اللحمة الوطنيـة مـن خـلال مشاركة مختلف أطياف المجتمع الأردني، ولذلك تم تشكيل وصياغة الميثاق الوطني بتاريخ 9 حزيران 1991م وقد كان من أهم ثماره" فتح الباب واسع أمام الـسلطتين التنفيذية والتشريعية وترسيخ المنهج الديمقراطي والالتزام بالدستور نصاً وروحـاً. (الحضرمي، 2003، ص 135)، ولا شك أن الحرب التي أشعلت نارهـا وقـادت تحالفها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على النظام الأردني وساعدت على استمرار الأزمة الاقتصادية التي مر بها الأردن عام 1989 م وما ترتب على ذلك من تبعات اقتصادية وسياسية كما كان من ابرز إحداث الفترة الأخيرة من القرن العشرين مشاركة الأردن في مؤتمر/ مدريد بتاريخ 1991/10/30م التي كانت مساندة للمشاركة الفلـسطينية (المـشاقبة، 2001، ص 245)

وتبع هذه التطورات السياسية على الساحة الأردنية التمهيد للحدث الأهـم على الساحة الأردنية الداخلية والخارجية وهو معاهدة السلام الأردنية الإسـرائيلية حيث سبقها توقيع إعلان واشنطن في 1994/7/25 الذي أنهى حالـة العـداء بـين الأردن وإسرائيل وتلا ذلك في 1994/10/26 التوقيع على معاهدة السلام الأردنيـة الإسرائيلية بمباركه من الولايات المتحدة الأمريكية ممثلـه برئيـسها آنـذاك بيـل كلينتون، وقد كانت محاور الاتفاقية تعالج العديد من القضايا أهمها ترسيم الحدود بين الدولتين وقضايا التعاون الأمني ومكافحة الجريمة والمخدرات وتلوث البيئة والمياه، وقد كان من ركائز هذه الاتفاقية إقامة السلام على أسس الحرية والمساواة والعـدل واحترام حقوق الإنسان كما أكدت المعاهدة على حقوق اللاجئين والنازحين بتقرير مصيرهم بالعودة أو حق التعويض وقد كان الترسيم للحدود انجاز أردني لمواجهـة أفكار إسرائيل التوسعية وكبح إطماعها بتثبيت الحدود واحتـرام دور الأردن تجـاه المقدسات والأوقاف الإسلامية حتى يتم التوصل إلـى حـل للقـضية الفلـسطينية. (المشاقبة، 2001، ص 245)

يعتبر السابع من شباط 1999 نهاية عهد الملك الراحل الحسين وبداية عهـد الملك عبد ا الثاني، الذي سار على نهج والده الراحل العظيم في الاستمرار ببنـاء الدولة ومؤسساتها والسعي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والـسياسية والثقافيـة وتقديم الدعم والمساعدة من اجل حل القضايا الدولية العالقة والتي من أهمها القضية الفلسطينية التي تعتبر من أولويات السياسة الخارجية الأردنية إضافة إلى غيرها من القضايا الدولية الهامة.

بالإضافة إلى العديد من الإنجازات التي تعزز التجربة الأردنية في المؤسسة الديمقراطية والتعددية السياسية في الوقت الذي يعمل فيه من اجل تحقيـق الـسلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط كما يواصل الملك عبدا الثاني جهـوده في سبيل إحياء الاقتصاد الأردني ودفعه إلى الإمام وقد أكـد علـى ذلـك تبـسيط الإجراءات في المؤسسات الحكومية لمساعدة الأردن في دخوله للألفيـة الجديـدة. (المشاقبة، 2001، ص 212)

كما وعمل الملك عبد ا الثاني على تنميـة وتطـوير العلاقـات الأردنيـة الخارجية وخصوصاً مع الدول العربية وليس أدل من ذلك إن بداية عهد الملـك كانت بزيارات عديدة إلى مختلف الدول العربية كانت أولها سوريا ثم دول الخلـيج لكي ينمي ويقوي هذه العلاقة ويؤكد على الالتزام الأردني العربي بالقضايا والهموم العربية مع التأكيد على بقاء العلاقات مع الدول الصديقة وتعزيزها بما يخدم الدولـة الأردنية وتحسين هذه العلاقات لتحقيق المصالح المـشتركة وكـذلك جـاء التأكيـد الأردني ممثلاً بقيادة السياسية بالالتزام بالمواثيق والعهود الدولية السابقة وفي ذلك إشارة إلى العلاقات الأردنية الإسرائيلية ، التي كانت تترقب العهد الجديـد للقيـادة السياسية الأردنية. (المشاقبة، 2003، ص 214)

وقد كان توجه الملك عبدا الثاني في سياسته الداخلية والخارجية واضحة من خلال كتب التكليف السامي للحكومات الأردنية التي مارست مهامها في عهـده وكانت أولها حكومة عبد الرءوف الروابدة والتي كانت الرسـالة الملكيـة إليهـا تركز على عدة أمور أهمها:

الوحدة الوطنية وتضافر الجهود لاستكمال البناء الوطني وتطوير المؤسسات وإجراء إصلاحات جذرية في جميع المجالات يزداد الوطن قوة تمنحه ألمنعه أمـام التحديات التي يواجهها خصوصاً إن الأردن في قلب منطقة عانت ولا تزال تعـاني من ويلات الحروب والدمار وما يتبع ذلك من انعكاسات على مختلـف المـستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ومن ابرز المجالات التي ركـز عليهـا التوجـه الملكي في العهد الجديد الاقتصاد الأردني وحالة التباطؤ والركود ولها أسـباب عديدة تم ذكر بعض منها والتي يجب إعادة النظر في برنامج التصحيح وفقـاً للمتغيرات والمستجدات على الساحة الدولية والداخلية (حـداد،2003، ص 185)، من خلال التعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية وتوفير التـسهيلات للاسـتثمار وتوفير المناخ الأمني ودعم الاستقرار السياسي وتوحيـد الجهـود وترشـيد الاستهلاك أيضا إبراز ألصوره الواضحة والمشرفة للإسلام والتصدي لمحاولات التشويه من أي جهة ونبذ التعصب والتطرف والدعوة بالحكمـة والموعظـة الحسنه والعديد من المبادرات الوطنية كهيئة كلنا الأردن والأردن أولاً.

وهنا لابد من ذكر بعض الحقائق التي وصل إليها الأردن في عهده الجديد بالرغم من كل الظروف الدولية التي تحيطه فأنه قادر على مواكبتها والتأقلم معها بل والاستفادة منها بما يخدم قضاياه الداخلية والخارجية ومراعاة مصالحة مع الدول الأخرى مع انه لا يغفل قضايا أمته العربية ومحافظته على هويته العربية والإسلامية.

وقد كان من ابرز الإحداث والتطورات التي حققت في عهد الملك عبد ا الثاني على سبيل الذكر لا الحصر إنجاز العديد من برامج الخصخصة لعدد من المؤسسات الوطنية وإنشاء صندوق الملك عبد ا الثاني للتنمية (2001) بهدف الحد من ظاهرة البطالة والفقر ورفع مستوى معيشة المواطن (حداد، 2003، ص 187)، وتأتي هذه الأحداث في سياق التحرك الذي تقوده القيادة السياسية الأردنية لتحقيق أمال وطموحات شعبة ومن ابرز الأحداث السياسية إطلاق رسالة عمان عام (2004) للعالم اجمع من اجل توضيح صورة الإسلام السمحة وتصحيح الفهم الخاطئ للإسلام بعد إحداث 11 ايلول2001 وعقد العديد من المؤتمرات التي ترفض العنف والإرهاب.

3-2 تعريف السياسة الخارجية:

لقد تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطوراً كبيرا وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية فبعد إن كانت ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن العسكري أصبحت ظاهرة متعددة الإبعاد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشتى الوظائف السياسية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات مع تعدد القضايا العالمية وتزايد عدد الوحدات الدولية في المحيط العالمي زاد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، كما زادت أهميتها بالنسبة للرفاهية العامة للمجتمعات، خاصة في الدول النامية.

لابد من الإشارة انه لا يوجد اتفاق بين مفكري علم السياسة والعلاقات الدولية على تعريف موحد لدارسي السياسة الخارجية بل إن هناك العديد من التعريفات التي تناولت هذا المفهوم والتي من أهمها. (سليم، 1997، ص 7)

تعريف حامد ربيع إذ يعرف السياسة الخارجية بأنها "جميع صور النـشاط الخارجي حتى لو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية" وعلى نفس صيغة العموميـة السابقة يقدم فيرنس وسنايدر تعريف للـسياسة الخارجيـة، فيقـولان إن الـسياسة الخارجية هي. " منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة معينة حدثت أو تحدث حالياً أو يتوقع حدوثها " كما ويعـرف سـيبوري السياسة الخارجية بأنها. " مجموعة الأهداف والارتباطـات التـي تحـاول الدولـة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستورياً إن تتعامـل مـع الـدول الأجنبيـة ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوه بل العنف في بعض الأحيان. (سليم، 1997، ص 8)

كما تعرف السياسة الخارجية بأنها مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجـة الأولى ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى. (الهزايمة، 1997، ص 23)

وهي المبادئ العامة التي تتحكم في ردة فعل الدولة علـى البيئـة الإقليميـة والدولية وهي تمثل بذلك مجموعة القرارات والإجراءات المرتبطة بها،التي تتخـذها الدولة في ممارسه علاقاتها مع الدول الأخرى،سعيا منها في تحقيق أهـدافها العليـا ومصالحها القومية. (قطيشات، 2002، ص 19)

وهناك من يعرف السياسة الخارجية بأنها مجموعة القرارات والأفعال التـي تتخذها دولة ما اتجاه دولة أخرى،وقد تتخذ الدولة هذه الأفعال والقرارات من اجـل الحفاظ على سيادتها وكرامتهـا ولتحقيـق أهـدافها وتعظـيم مـصالحها القوميـة وتوسيعها،ويمكن للقرارات والأفعال أن تؤخذ من قبل دولة أو عدة دول أخرى كرد فعل على أحداث أو أفعال خارجية تتطلب ذلك. (العزام، 1998، ص 9)

ويعرف تشارلز هيرمان السياسة الخارجية بأنها " تتألف السياسة الخارجيـة من تلك السلوكيات الرسمية المميزة التي يتبعها صانعوا القـرار الرسـميون فـي الحكومة أو من يمثلهم والتي سيعيدون بها التأثير فـي سـلوك الوحـدات الدوليـة الخارجية "ويقدم بلانو واولتون تعريف للسياسة الخارجية "بأنها هي منهاج مخطـط

للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محدودة في إطار المصلحة الوطنية".

ولعل من أكثر تعريفات السياسة الخارجية شمولاً هو ما يقدمه روزناو بحيث يعرف السياسة الخارجية بأنها "التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذهـا الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغير الجوانب غير المرغوبة" لعل تعدد التعريفات إنما يعكس تعقيد ظـاهرة الـسياسة الخارجيـة وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها العلاقة بينهما، لـذلك نجد انه من الصعب التعرف على حقيقة السياسة الخارجية للدولة. (سـليم، 1997، ص 8)

كما يعرفها محمد فاضل زكي، بأنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجيـة الدولة معينة مع غيرها من الدول. (زكي، 1975، ص 23)

حيث تعد السياسة الخارجية من أهم أوجه العلاقات الدولية وذلك لما يـشهده العالم من تغيير في بنية النظام الدولي المعاصر، وذلك نتيجة للعديد من التحـولات الداخلية في مجموعة من الدول والذي انعكس على حركتها السياسية الخارجية وعلى طبيعة علاقتها مع غيرها، فلم تعد الدولة تستطيع الانعزال عن التفـاعلات الدوليـة وذلك بسبب التغييرات التي تحصل في بنية النظام الدولي وتفاعلات الوحدات الدولية مع بعضها البعض ولعل أبرز هذه المؤثرات على الساحة الدولية هو ما حصل مـن ثوره علمية وتكنولوجيه في وسائل الاتصالات والمواصلات وأسلحة الدمار والتـي جعلت العالم أصبح وكأنه قرية صغيرة تتشابك فيها المصالح وتتداخل فيها العلاقات والذي يؤثر على السياسة الخارجية للدولة.

لقد عرفت السياسة الخارجية بأنها، مجموعة النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك أو أنها الخطة أو مجموعة الخطط للسياسة الخارجية أو القرارات السياسية الخارجية أو لغايـات التـي ترنـو الدولـة إلـى انجازهـا والأسـاليب والاستراتيجيات التي تعتمدها لهذا الغرض أو المبادئ العامة التي تتحكم فـي ردود أفعال الدولة على ظروفها الدولية. (الرمضاني، 1991، ص 15)

ولعل من أسباب عدم تحديد مفهوم السياسة الخارجيـة، الطبيعيـة لديناميـة للسياسة الخارجية والتفاعلات الدولية وواقع اختلاف السياسة الخارجية من دوله إلى أخرى حيث يعرفها مازن الرمضاني " أنماط السلوك السياسي الخـارجي الهـادف والمؤثرات التي تتحرك من خلالها الدولة حيال الوحدات الدولية الأخرى منفردة أو مجتمعة " إن تطور الأحداث الدولية المتسارعه بشكل كبير جعل من دراسة مواضيع العلاقات الدولية أهمية قصوى سواء للباحثين المتخصصين أو غير المتخصـصين وذلك لأن نتائج الإحداث الدولية تنعكس على حياة الإفراد والدول والعلاقة بينهمـا. (سليم، 1997، ص 13)

ومما سبق يمكن القول بأنه يمكن تعريف السياسة الخارجية على أنها عبـارة عن مجموعه من الأعمال والإجراءات والسلوكيات التي تتبعها الدولة في علاقاتهـا مع الدول الأخرى وما يتبع ذلك من رد فعل الدولة على سلوكيات الدول الأخـرى تجاه هذه الدولة.

3-3 مرتكزات السياسة الخارجية:

تسعى جميع الدول وبغض النظر عن حجمها أو عـدد سـكانها أو مكانتهـا الدولية لأن يكون لها سياسة خارجية ولهذه السياسة غايات وأهداف تسعى الدولـة لتحقيقها سواء كانت أهداف وطنية أو قومية أو عالمية.

إن الظروف أو الأحوال المحيطة بالدولة تؤثر على سياسـتها الخارجيـة – وعلى طبيعة الأهداف وأولوياتها الداخلية والخارجية كما تؤثر في سلوك الدولة تجاه الدول الأخرى والقدرة على تنفيذ سياستها الخارجية وفي حراكها وعلاقتها بالمجتمع الدولي.

لقد تم وضع معالم ومرتكزات السياسة الخارجية الأردنية من خـلال الـنهج الذي سارت علية قيادة الدولة الأردنية والتي تعتبر صانعة القرار السياسي وذلـك انطلاقا من الثوابت التي بنيت عليها المملكة، ومعتمدا على الشرعية ومقومات دولة القانون والتي من أهمها العنصر البشري الواعي والمدرب الواثق بقـدرات القيـادة السياسية.

ومن خلال ما جاء في نصوص الدستور الأردني، والميثاق الوطني، ونهج القيادات السياسية الأردنية، وثوابتها الوطنية والإسلامية، يمكننا القول بأن أهم مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الأردنية هي: (المشاقبة، 2001، ص 33-34)

1. الحفاظ على استقلال الأردن وحماية سيادته ووحدة أرضة وإبعاد مصادر الخطر والتهديد الخارجي عنه.
2. تنمية مصالح الأردن الوطنية ورعايتها والحفاظ عليها واستغلال الموارد الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الاقتصاد لتحقيق الأمن والاستقرار الوطني.
3. كسب احترام المجتمع الدولي، وكسب المصداقية لتعزيز احترام الأردن وسمعته الحسنة.
4. الحفاظ على نظام الحكم القائم وعلى طابعه الملكي الهاشمي وتعزيز الولاء الشعبي له وتعميق الانتماء الوطني وثوابته.
5. حماية الأمن القومي والحفاظ عليه من خلال السعي لإقامة علاقات حسن الجوار مع دول المنطقة ومع حكومات الدول الديمقراطية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ودعم القوات المسلحة ركيزة الأمن والاستقرار الوطني.
6. تعزيز الوحدة الوطنية والحفاظ عليها.
7. خصوصية العلاقة الأردنية الفلسطينية وتحمل المسؤولية الوطنية القومية إزاء القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ولذلك تسعى السياسة الأردنية لدعم سلطة للحكم الذاتي وقيادتها لكسب اكبر قدر من التأييد الدولي ولتحقيق تسوية عادلة وشاملة تضمن للشعب الفلسطيني استرداد حقه المشروع وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني عاصمتها القدس ورعاية المقدسات الإسلامية والعمل على إبقاء حضور أردني على صعيد العمل الإسلامي.
8. السعي للقضاء على مصادر النزاع الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وتحقيق سلام عادل وشامل ودائم يضمن الأمن والاستقرار للمنطقة والالتزام بقرارات منظمة الأمم المتحدة والمواثيق الدولية، والمعاهدات والاتفاقات الموقعة مع مختلف دول العالم.

9. الالتزام بالتفاعل على أساس قواعد الاحترام المتبادل والثوابت المستندة إلى الشرعية الدولية بما فيها عدم جواز احتلال ارض الغير بالقوة واستخدام الدبلوماسية ولغة الحوار والتفاهم بدل القوة العسكرية لحل الخلافات والنزاعات الدولية.

10. التوجه إلى الالتزام بمبادئ الثورة العربية الكبرى وبميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والعمل على إذابة التناقضات والحواجز بين الدول العربية والإسلامية لبناء التعاون والتضامن بينها.

11. مواصلة الانفتاح والتفاعل مع دول العالم والمنظمات الدولية وتبادل الخبرات والتعاون في شتى الميادين المختلفة لتطوير قدرات الدولة وتقديم الخدمات للمواطنين وتفعيل المجتمع الأردني في المشاركة الإنسانية الفاعلة وضرورة التسامح بين الشعوب والعمل لبناء الحضارة الإنسانية.

12. المساهمة في تعزيز الأمن والسلم الدوليين من خلال المشاركة في قوات حفظ السلام لفظ النزاعات وتوفير الأمن والاستقرار وخير دليل على ذلك تواجد القوات الأردنية في مختلف نقاط لتوتر والنزاع العالمي.

13. بناء القوة الوطنية، التي تتمثل بقوة المؤسسات المدنية والعسكرية والأمنية واعتبارها جميعها رصيدا دائما للكرامة والاعتزاز الوطني والعمل على ضمان أمن وسلامة واستقرار الأردن.

14. تعزيز التضامن العربي وتشجيع مشاريع التكامل الاقتصادي وتنمية الاقتصاديات العربية، وبناء المشروعات المشتركة بهدف الوصول إلى قيام السوق العربية المشتركة.

15. محاربة ورفض الإرهاب والعنف بكل صوره وأشكاله والتعامل معه كافة يتطلب القضاء عليها واجتثاثها من قبل كافة الدول، ومحاربة كل المحاولات الرامية للربط ما بين الدين الإسلامي الحنيف وظاهرة الإرهاب الدولي.

ويجدر التنويه إلى إن أهمية وأولويات هذه المبادئ والأهداف تتفاوت وتتغير حسب الإحداث والظروف السياسية المتجددة على الساحة الإقليمية والدولية وخاصة إن السياسة الخارجية الأردنية تتأثر وتتفاعل مع الأحداث السياسية والاقتصادية

الدولية والإقليمية وهذا يبين مدى قدرة السياسة الخارجية الأردنية على التفاعل مع الأحداث.

4-3 العوامل المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية:

إن الدولة لا تعيش بمعزل عن الإحداث والتفاعلات الدولية، فهي باعتبارها جزء من هذا العالم لابد لها إن تتأثر بهذه الظروف التي تحيطها والتي يتوجب عليها إن تتكيف معها وفقاً لمقدراتها وإمكانياتها المتاحة لها، وعلية فإن هناك عوامل عديدة تؤثر في صنع السياسة الخارجية الأردنية وتواجه صانع القرار السياسي عند اتخاذ القرار وهي:

أولا: العامل الجغرافي:

لا يمكن لأي باحث أن ينكر الدور الكبير للعامل الجغرافي وتأثيره على صانع القرار السياسي بالإضافة إلى عوامل أخرى تتفاعل مع بعضها البعض بحيث تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية لأي دولة مع الأخذ بعين الاعتبار ان هناك تفاوت بين هذه العوامل وتأثيرها على سياسات الدولة.

"فالجغرافيا هي في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية وهي من أكثر مقومات سياسة المد ثباتاً، ولا يستطيع احد إن ينفي إن تطور المواصلات والحرب الحديثة خفضا بعض الشيء من أهمية الموقع الجغرافي، ولكن تأثيره ما يزال قائماً. (مكريدس، 1960، ص 466)

فمنذ ظهور الأردن كوحدة سياسية مستقلة والواقع الجغرافي يفرض نفسه كأحد أهم المحددات وأكثر العوامل ديمومة في التأثير على سلوك سياسته الخارجية وتوجهها (سلسلة الثقافة الأردنية، 2004 ، ص 92) بحيث يعتبر الموقع الجغرافي للأردن من المواقع الإستراتيجية بالنسبة لكثير من الدول العربية، لأنه يشكل حلقة وصل بين قارتين مهمتين بالنسبة للعالم (أسيا وإفريقيا) وقد اكسبه هذا الموقع أهمية كبرى بالنسبة لدول العالم خصوصاً الدول الغربية إذا ما علمنا إن الأردن يقع على اكبر خط مواجهة مع العدو الصهيوني فكان لهذا الموقع ميزة خاصة عن غيره من الدول المجاورة.

كما يقع الأردن على حدود خمس دول عربيـة(سـوريا، مـصر،العراق، فلسطين، السعودية) كانت في كثير من الأحيان من دول مركز القلب العربي، ممـا أعطى الأردن خيارات متعددة لتحقيق الكثير من أهدافه عبر العلاقات التي تربطـه مع تلك الدول والتي كانت تختلف ثلاثة منها معه في شكل الحكم (سوريا، مـصر، العراق) واغلبها تختلف معه في المصالح الإيديولوجية مما كان له دور هـام فـي التأثير على صناعة السياسة الخارجية الأردنية. (تليلان، 2000، ص 33)

ولا تأتي أهمية تأثير العامل الجغرافي من الصغر النسبي لحجم رقعة الأردن الجغرافية بين الدول الإقليمية المحيطة فقط دائماً بـل مـن طبيعـة مـا تمارسـه الاعتبارات الجغرافية من تأثير مباشر وغير مباشر على العناصر الداخليـة لبيئـة الدولة وقوتها، ولما للموقع الذي يشغله الأردن من مصادر تهديد خارجية ومصادر محتملة للتنمية،معتمدا على القوى البشرية المدربة هذا فضلاً عما يطرحه موقعـة من مسؤوليات وقضايا توجب على الأردن التعامل معها ضمن التفاعلات والتغيرات السياسية في المنطقة.

يلعب المتغير الجغرافي من حيث الموقع والحجم والموارد الأولية دوراً مهماً في التأثير على صانع القرار السياسي بشكل ايجابي أو سلبي والتي يكون فيها لهـذا المتغير دوراً مهماً ايجابياً و خاصة إذا كانت الدولة تتمتع بموقع استراتيجي وقدرات اقتصادية وحدود محصنة وقوى بشرية كبيرة والعكس صحيح، فـالموقع الأردنـي الوسطي جعله يعيش حاله يصعب فيها فصل الجزء عن الكل، ولذا أصـبح إلزامـا على الأردن إن يعيش ويتفاعل مع أشقائه العرب خاصة إن القيـادة والـشعب فـي الأردن يتمتعون بخصوصية وطنية ذات بعد قوي الحال. (النهار، 1993، ص 50)

يواجه الأردن بحكم تكوينه الجغرافي مشكلات عديدة تتعلق بـشح المـوارد الطبيعة وعدم التنوع في الخصائص الجغرافية وفي محدودية قدرتـه علـى تنميـة اقتصاده من خلال التوسع الزراعي حيث تمثل الأراضـي الزراعيـة 20 % مـن مساحته الكلية، بينما تغطي الصحراء 80% من أراضية كما يعاني الأردن من شح الموارد المائية وهذه الحاجة إلى المياه مثلت مصدراً للـصراع الإقليمـي ومحـدداً للسياسة الخارجية الأردنية، كما إن الأردن وبحكم موقعة الجغرافي هو دولة قارية،

لا تشكل المياه الدولية جزء من حدودها باستثناء منفذ بحري صـغير علـى خلـيج العقبة، فأن حدود الأردن قد شكلت عبئاً على مقدراته الدفاعية وزادت من أعباءة في مد الخدمات وبفعل تأثير الحدود تتبنى الدولة أنماط سلوكية وسياسات تتراوح بـين سياسة حسن الجوار وبين انتهاج سياسات خارجية تفاوضية تقلص من حجم أعبـاء تأثير الحدود الطويلة والمكشوفة وانتهاج سياسات تسعى إلى عقد معاهدات مع دول قوية من اجل الحصول على المزيد من الدعم والتأييد في كافة المجـالات الداخليـة والخارجية. (النهار، 1993، ص 51)

لذلك نجد إن الأردن ومنذ بداية عهده كان مرتبط بعلاقة قويـة مـع الـدول الغربية بحيث كانت في البداية مع بريطانيا وبعد الحرب العالمية الثانية مع للولايات المتحدة الأمريكية.

ومن المعروف تاريخيا،أن نشوء دولة الأردن بحدودها الحالية جـاء ضـمن النتائج التي ترتبت على التفاعلات السياسية الدولية والإقليمية التي حدثت في بدايـة القرن. (نقرش، 1994، ص 325)

وفضلاً عن جوار الأردن المباشر لإسرائيل وما تقوم علية من نظرة توسعية إلى اكبر قدر ممكن من الرقعة الجغرافية التي حولها،وهذه الدولة التي تفوقه بقوتها العسكرية والتكنولوجية إضافة إلى الدعم التي تقدمة الولايات المتحدة الأمريكية لهـا في كافة الجوانب الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية. فأن الأردن يتوسط مجموعة دول عربية أنظمتها مختلفة وتتمتع بمصادر قوه لا يتوفر له أي منها إضافة إلى مـا يشكله موقع الأردن الجغرافي من نقطة وصل وفصل بين دول الجوار والتي شكلت في مرحلة ما مصدر تهديد حقيقي لكيانه. (تليلان، 2000، ص36)

حيث كان الأردن بلداً فتياً لم يقوى عوده وكانت الأنظمة المحيطة به تهـدد بقائه وتحاول جذبة إلى صفها والسير في تيارها،هي ومن تتبع، حيث يقول الملـك حسين في هذا الشأن. " نحن لسنا مهددين بالوجود الطبيعي لدولة إسرائيل فحـسب ولكننا مهددون أيضا بردود الأفعال لكثير مـن الحكومـات العربيـة وزعامتهـا " (الحسين، 1999، ص 106)

وبهذا الموقع يكون قد اجتمع للأردن رقعة ضيقة شحيحة الموارد وحدود طويلة يشترك فيها بتماس مباشر مع قوى إقليمية كبرى لا يفصله عنها حدود طبيعية وتلك سمة عرضته لدرجة عالية من الانكشاف والضغوط الخارجية ودفعته لتركيز حيز أساسي من سياسته الخارجية نحو حماية امن حدوده وجعلت من تحكمه الفعال في سياسته الخارجية ومن أخذه في الاعتبار الأوضاع العربية وحسابات توزن القوى الإقليمية امرأ ضرورياً لبقائه واستمراره. (تليلان، 2000، ص37)

ونشير هنا انه لا يمكن نكران الدور الذي تلعبه الجغرافيا في التفكير الاستراتيجي لصناع القرار وذلك لسببين: (الرمضاني،1991، ص 150)

1. الواقع الجغرافي للدولة في أحيان كثيرة يشكل أنماط سلوكية ثابتة نسبياً.
2. دور الواقع الجغرافي في تحديد الواقع الاقتصادي والسكاني والنفسي مثلاً وانعكاس ذلك على نوعية علاقتها مع الدول الأخرى ولا سيما القريبة منها جغرافياً.

إن الرقعة الجغرافية التي يعيش عليها سكان الدولة وتفرض عليها سياستها تؤثر في السياسة الخارجية لتلك البلاد إما إيجابا أو سلباً وذلك تبعاً لطبيعة موقع الدولة الجغرافي والمساحة التي تقع عليها الدولة وعلى طبيعة المناخ. (الخلايلة، 2000، ص 65)

من ذلك يتبين لنا ان الموقع الجغرافي الأردني،يشكل مرتكزا مفصليا وأساسيا، هاما للسياسة الخارجية الأردنية. (الرفوع، 1995، ص 18) يجعل صانع القرار السياسي يضع أهمية هذا الموقع جل اهتمامه،وفي تحركاته الداخلية والخارجية، بحيث يستفيد من هذا الموقع ويحوله إلى ميزة تخدم مصالح البلاد العليا.

ثانيا: العامل الاقتصادي:

إن العامل الاقتصادي لا يقل أهمية عن العامل الجغرافي بحيث نجد إن وضع الدولة الاقتصادي يؤثر سلباً أو إيجابا على مكانة الدولة في المجتمع الدولي، وعلى الرغم من تباين الآراء حول طبيعة العلاقة التي تربط المتغير الاقتصادي في السياسة الخارجية إلا انه لابد من التأكيد على أهمية هذا المتغير ودوره في صنع السياسة الخارجية للدولة.

فغياب الأساس اقتصادي المتين يؤدي بالضرورة إلى صعوبة بناء مؤسـسة عسكرية فاعلة بإمكانية ذاتيه ودعم عملية التنمية فضلاً عن إشباع الحاجات الغذائية للسكان فبدون هذه الأسس تتناقص قدرة الدولة على ضمان أمنها في السلم والحرب مما ينعكس على فاعلية سياستها الخارجية وهناك العديد من المتغيرات الاقتـصادية الفرعية المتنوعة والمتعددة والتي تؤثر على مقدرة صانع القرار في اتخاذ قرارات خارجية ومنها: (الظاهر، 1995، ص 155) كمية المصادر الطبيعيـة ونوعيتهـا فالدول تختلف في كمية مصادرها الطبيعية ونوعيتها وان كان تأثيرها مختلف سـلباً أو إيجابا، فإن توفر المصادر الطبيعية للدولة يجعل من سياستها الخارجيـة أكثـر استقلالية وذلك بحكم إن الدولة، لا تحتاج دول أخرى لمساعدتها في عملية التنميـة الداخلية، لأن ذلك قد يؤثر سلبا على استقلال القرار السياسي، وعلى العكس من ذلك فأن ندرة الموارد ألطبيعية تجعل من الدولة، كيان تابع إلى قوى اقتـصادية كبيـرة، والتي سوف تؤثر على سياستها الخارجية، وعلى الكثير من القـرارات الخارجيـة، والداخلية أيضا.

وفيما يتعلق بالأردن فهو بلد شحيح الموارد الطبيعيـة ورقعتـه الجغرافيـة صغيره، إضافة إلى إن المناخ الجوي السائد فيه متقلب، وطبيعته الصحراوية قليلـة الأمطار، إذا ما استثنينا منطقة الأغوار التي تعد مصدراً خصبا للكثير من المنتجات الزراعية في الأردن، وذلك نتيجة انخفاضها عن سطح البحر والتي لا تلبي جميـع متطلبات الاستهلاك الوطني.

ومما اثر في نشاط الاقتصاد الأردني وأربك جميع المـشروعات والخطـط والموازنات، سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام الارتفاع الجنـوني فـي أسعار النفط مما دفع بالحكومة إلى استدراك الأمور على عجل ومنع أي تدهور ناتج عن هذا الارتفاع الذي بات يهدد المصلحة الوطنية العليا فأعلنـت الحكومـة فـي عام2006 إلى عام 2007 عدة إجراءات منها رفع الدعم عن أسعار المحروقـات الذي كان يكلف الموازنة 310 ملايين دينار خلال العام كما قامت الحكومة باتخـاذ عدة إجراءات تقشفية قلصت النفقات بنحو 20 في المائة من الموازنة وأوقفت الهدر

وقللت من مصروفات السفر والدعوات غير المهمة والاحتفـالات والمهرجانـات. (www.arbic.xinhuanet.com/2006/4/12)

وهذا الأمر يشكل عبئا على صانع القرار السياسي الأردني لأنه بحاجة إلى توفير احتياجاته من الدول الأخرى وهذا يجعله بحاجة إلى المحافظة على علاقـات حسنة مع تلك الدول، مما يحدد الخيارات أمام صانع القرار ويجعله يقبـل بعـض الشروط وقد يكون بعضها قاسي.

وفي الوقت الذي تأمل فيه تقديرات صـندوق النقـد الـدولي، ومـسئولون في الحكومة، أن يصل حجم الدعم إلى 134 مليون دينار في عام 2009 من 205 ملايين دينار، لعام2006 و148 مليون دينار فـي عـام 2007. و128 مليـون دينار في عام 2008. فإن الحكومة تدرس حاليا خيارات تخفف أثـر رفـع دعـم المحروقات عن المواطن إلى جانب تخفيض عبء الدعم عـن الموازنـة، وذلـك بالاعتماد على الغاز المسال في المنازل والمصانع، خاصة أن الأردن تعاقد مـع مصر لتامين احتياجاته من الغاز لمدة خمسة عشر عاما القادمة، دون رفع الـسعر والبحث عن استخراج النفط من الصخر الزيتي، الذي يقدر احتياطي الخـام بنحـو أربعين مليار طن تكفي حاجتـه لمـدة مائـة عـام إذا مـا أحـسن اسـتخراجه. (www.arbic.xinhuanet.com/2006/4/12)

ولعل الاقتصاد الأردنـي يتـأثر بموقـع الأردن الجغرافـي وقربـة مـن الاضطرابات والنزاعات السياسية الإقليمية التي جعلت الاقتصاد الأردنـي يتـأثر باقتصاديات الدول العربية المجاورة وتأثر بالتطورات الاقتصادية والسياسية الدولية.

ومن خلال النظرة الموجزة السابقة عن سمات النظام الاقتـصادي الأردنـي نجد انه اقتصاد يعاني من الهشاشة، وتبعيته لاقتصاديات البلدان المتقدمـة، والـذي بدوره يشكل عامل مؤثر على صانع القرار الأردني، وعلى سياسته الخارجية التـي يجب عليها إن تراعي توجهات وسياسات المانحين انطلاقاً من حرص الأردن على إيجاد استقرار اقتصادي وبناء اقتصاد قوي. فالهاجس الاقتصادي يتقدم اغلـب - إن لم يكن كل- نشاطات القيادة السياسية الأردنية، وخصوصا الخارجيـة، ومـسئولين وأجهزة الدولة، من اجل تقليص العجز في الميزانية العامة للدولة، والذي يعد مـن

أهم عوامل الضغط التي يستخدمها الأطراف الآخرين، في تحاورهم وتفاوضهم مع الطرف الأردني، ولكن نجد أن الأردن يستطيع ومن خلال نهج القيادة السياسية، المعتدل إن يواجه أي ضغوط خارجية، ويحولها إلى مكاسب سواء بالاستثمار، آو مشاريع تنموية، وخدمية للوطن. فالمتغير الاقتصادي الأردني كثيراً ما يحد من توجهات صانع القرار السياسي الخارجي الأردني ويجعل صانع القرار يعيش هاجس الأمن الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية وبشكل يعزز صمود الأردن إمام التحديات التي تجابهه وهذا يعني إن العامل الاقتصادي في الأردن يعتبر عامل ضغط وليس عامل دعم لصانع القرار السياسي الخارجي. (الحضرمي والعدوان، 2001، ص 190)

ثالثا: العامل السكاني:

يكاد يجمع جميع أساتذة العلاقات الدولية على اعتبار المتغير السكاني من المتغيرات الرئيسية التي تؤثر إيجاباً أو سلباً في تحقيق أو عدم تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول وذلك من خلال دعم آو تحجيم القرار السياسي الخارجي للدولة و تلك الأهمية ترتبط في جوانب سكانية متعددة، منها الكم والنوع والعلاقة بينهما (تليلان، 2000، ص 42) ولعل من ابرز السمات التي تتصف بها الدول كثيرة السكان هو توفر قوى بشريه تزيد من القوات المسلحة التي تساهم في بناء الدولة وحماية أمنها واستقرارها إضافة إلى تقديم خدمات أخرى يتم ذكرها في المتغير العسكري كما يعطي عدد السكان الكبير فرصه لدوله لتوفر الأيدي العاملة التي تساهم في بناء وتنمية الدولة والمساهمة في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها.

والتنوع السكاني داخل الدولة له ايجابيات وسلبيات فمن حيث الايجابيات عندما يحسن استغلال التنوع بتحديد الأدوار وخلق نوع من التنافس الايجابي بين مختلف الشرائح ولابد من الحذر من هذا العامل لكي لا يتحول إلى عامل سلبي يؤدي إلى الصراع وعدم ألانتماء فقد يكون الصراع مدعاة إلى عدم الاستقرار الداخلي وفرصة مهيأة لتدخل إطراف خارجية لتحقيق مصالحها على حساب هذه الدولة. (النهار، 1997، ص 54)

ولكي تظهر بوضوح اثر البنية السكانية على السياسية الخارجية الأردنية لابد من توضيح ما نتج عن الحروب العربية _الإسرائيلية من عبء التـدفق البـشري ودمار الأراضي الزراعية وضغط على الموارد الشحيحة، فالعلاقة بـين المـوارد والسكان،تتجه اتجاهاً سلبياً كلما قلت الموارد وزاد عدد السكان، ومع ضعف القـدرة على الاستجابة المتطلبات الزيادة السريعة للسكان من تعلـيم، وخـدمات صـحية، وسكانية، وفرص عمل تزداد احتمالات ارتفاع درجة عـدم الاسـتقرار الـسياسي، واحتمالات فرص الاختراق الخارجي المرتبطة بظروف التوتر وعدم الاسـتقرار، ولتلاشي الخال في معادلة الموارد وحجم السكان وما يترتب عليها من اثار سياسية، كان على الأردن إن يوظف جميع إمكاناته وأدواته لإقامة بنيـة اقتـصادية بديلـة وتوسيع البنية التحتية وقاعدة الخدمات الأساسية. (الرويشي، 2003، ص 22)

لقد حصلت تغيرات كبيرة جدا في التركيبة الديموغرافيه للدولة الأردنية منذ نشأتها نتيجة لعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية أثرت على توزيع الـسكان فـي الأردن وترتب على هذه الأحداث تزايد ملحوظ في التركيبة السكانية كما هو موضح في الجدول التالي: (www.hpc.org.jc)

جدول رقم(1)

توزيع السكان في الأردن

العام	عام 1922	عام 1938	عام 1947	عام 1952	عام 1961	عام 1979	عام 1994	عام 2004
عدد السكان	كان عدد السكان(225) ألف نسمة	وصل عدد السكان إلى (300) ألف نسمة	ارتفع العدد إلى (400) ألف	بلغ العدد (586) ألف	تضاعف عدد السكان إلى (900) ألف نسمة	بلغ عدد السكان (2.133)مليون نسمة	وصل العدد إلى (4,139) مليون نسمة	بلغ عدد السكان (5,5) مليون نسمة

لقد تأثرت الخصائص العامـة للـسكان بـالظروف الـسياسية والاقتـصادية والجغرافية للأردن والذي انعكس على توزيع السكان فـي الأردن، حيـث يكمـن التركيز السكاني في العاصمة الأردنية والمدن الكبرى المجاورة لهـا بحيـث يعـد الأردن من أكثر الدول العربية التي حصل فيها تغيير سكاني كمي ونـوعي وذلـك

نتيجة الظروف التي مر بها الأردن في الفترات السابقة وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية.

وعلى اثر إعلان الدولة اليهودية في عام 1948 وقدوم العديد من اللاجئين إلى الضفة الشرقية وتوحيد الضفتين عام 1950 ليشكلان المملكة الأردنية الهاشمية وتبعها حرب 1967 واحتلال الضفة الغربية ونزوح العديد من الفلسطينيين إلى الأردن وكذلك ما ترتب على حرب الخليج الثانية عام 1991 من هجرة من دول الخليج إلى الأردن والذي ترتب عليه أعباء اقتصادية واجتماعية وسياسية إضافية على الدولة الأردنية نتيجة احتوائها للاجئين والنازحين الذي يشكلون نسبة لأتقل عن نصف سكان الدولة. (العزام، 1998، ص 8)

كما يشترك المجتمع الأردني بخصائصه النوعية ومشاكله الاجتماعية كغيرة من المجتمعات النامية، فدراسة المشاكل الاجتماعية تتم من خلال التركيبة الاجتماعية للمجتمع وتوزيعها على الرقعة الجغرافية، وعملية الانتماء والولاء الوطني، والمجتمع الأردني هو جزء من الأمة العربية والإسلامية بحيث يتكون من أصول عربية مع بعض الاستثناء القليل لوجود أقلية من الشيشان والدروز والشركس إما الناحية الدينية فالمجتمع الأردني يغلب عليه الطابع الإسلامي مع وجود أقلية تدين بالمسيحية. (الرويشي، 2003، ص 23)

والبنية السكانية الأردنية من مكوناتها أيضاً أصول غير عربية، وهما الشيشان، والشركس، وهي نسبه لا تتجاوز 3% من التركيبة السكانية الأردنية وهي مندمجة بالمجتمع الأردني ومتجانسة معه ومن الناحية الدينية، غالبية السكان مسلمين، باستثناء ما يقارب 5% يدينون المسيحية، ويتمتعون بحقوق المواطنة، والمشاركة في الحياة السياسية، وعلى هذا الأساس فأن المجتمع الأردني مجتمع، متجانس ومتقارب، ومستقر ومتماسك. (تليلان، 2000، ص 45)

إن سكان الأردن بضفتيه هم شعبان عربيان جمعتهم الظروف وكونوا دولة واحدة بضفتيها الغربية والشرقية ويمكن القول انه اعتبار من عام 1950 أصبح الفلسطينيون أردنيون قانوناً وقد كان لهذا الاندماج الفلسطيني في الحياة الأردنية اثر في السياسة الأردنية وذلك من خلال دورهم في الحياة البيروقراطية والاقتصادية

وهم أكثر خبره، واستلزام قدومهم تعديل الدستور وتغيير نظام الانتخـاب، وزيـادة أعضاء المجلس النيابي وأعضاء مجلـس الـوزراء، الـذي أصـبح يـشارك بـه الفلسطينيون، وقد ظهرت بعض التطورات بعد وحدة الضفتين، مثل الانقسامات التي ظهرت في البرلمان في تلك الفترة وعدم الاستقرار السياسي والعديد من الإحـداث والاضطرابات الداخلية، التي أثرت على صانع القرار السياسي، وعلـى الخيـارات التي أمامه، (ابو دية، 1983، ص 27-63) ولعل تأثير المتغير السكاني، يتـضح من خلال التركيبة السكانية في الأردن التي قد تؤثر على الأوضاع الداخلية إذا لـم تكن السياسة الخارجية الأردنية على قدر المسؤولية التي تحملها وهذا ما يزيد مـن أعباء صانع القرار السياسي الأردني ويجعله يوازن بين مختلف القضايا والإحـداث التي تواجهه في الداخل والخارج.

ومع ما تبدو عليه التركيبة السكانية الأردنية، من توافق مـدعم للاسـتقرار السياسي من الناحية النظرية، فأن وجود تمايز على أساس عرقي وديني، إضافة إلى التمايز على صعيد الأردنيين من أصل فلسطيني، والشرق أردنيين قد يبدو بـدوره احد عوامل دعم التي قد تؤثر على استقرار النظام السياسي،ولكن الواقع يبين عكس ذلك حيث إن النظام السياسي الأردني، قد استفاد من التعددية الاجتماعية عن طريق تحديد الأدوار بين مكوناتها، بتقنية عالية بحيث لا يتحول التنافس إلى صراع و أنما يتحول إلى ولاء. (الرشواني، 2003، ص 60)

وقد أدى الاختلال السكاني إلى التأثير على السياسة الخارجية الأردنية وتأثر الأردن بظروف الاستقرار، والتوتر في المنطقة بالسياسات الخارجية لبعض الـدول العربية المحيطة، وذلك لاعتماده على هذه الدول بالمساعدات المالية، وللتأمين سوق عمل للعمالة الأردنية المؤهلة، والمدربة، ورغم توجهه لإيجاد حل عـادل وشـامل للقضية الفلسطينية، وبهذا التدفق البشري حدث تغيير جوهري فـي تركيبـة البنيـة السكانية، إذ تنوعت القاعدة الاجتماعية، والفكرية، والثقافية، وأثرت على الاقتصادية والتعليمية بما مارسه الفلسطينيين من دور في هذه الميادين في ظل القيادة الهاشـمية التي منحتهم حقوق المواطن الكاملة. (تليلان، 2000، ص 42)

وقد عملت القيادة السياسية الأردنية على توظيف العامل السكاني من اجل خدمه أهداف الدولة، وذلك من خلال تسخير الكوادر البشرية وتدريبها وتسليحها بالعلم، والمعرفة، لبناء وتنمية مؤسسات الدولة، بل إنها جعلت المواطن، من أهم الموارد الأساسية، التي ترفد الاقتصاد الوطني، وأخذت تضاهي الدول المتقدمة، من خلال كوادرها الوطنية سواء في الداخل أو الخارج.

وبذلك لم يكن العامل السكاني عائقاً أمام تقدم الدولة وتطورها، بل على العكس سخرت القيادة السياسية الأردنية، العامل البشري لخدمة أهداف الدولة، ومصلحتها وعززت من دورة في مختلف القطاعات، التعليمية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، ليكون بذلك رافدا أساسيا وموردا مهما، يقوي الاقتصاد الوطني، ويعزز الإنتاجية، ليزيد من الدخل القومي للدولة، ويسد النقص في شح الموارد الأساسية، التي تفتقر لها الدولة الأردنية، بل على العكس أصبحت، هذه الدولة تضاهي الدول النفطية وتتقدم عليها في كثير من المجالات، على الرغم من محدودية الموارد لديها.

رابعا: العامل العسكري:

تقوم القوات المسلحة بأدوار مختلفة في السياسة الخارجية للدول سواء بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، وذلك من خلال المشاركة في التخطيط، أو استخدامها كأداة لتنفيذ القرارات التي تتخذها القيادة السياسية، وعليه فأن قوة أو ضعف القوات المسلحة يساهم في دعم وتقوية القرار السياسي في الدول، وهو مرتبط بالمتغيرات الأخرى، الاقتصاد والسكان والجغرافيا، والمؤسسة العسكرية الأردنية، تعتبر أداة تنفيذ فاعلة بيد صانع القرار السياسي، على الرغم من إنها بقيت بعيده عن المشاركة في القرارات السياسية وللأسباب التالية: (النهار، 1993، ص 70)

1. أنها لم تتسلم السلطة كما حدث في بعض الأقطار العربية.
2. ولاؤها المستمر للنظام السياسي في الأردن.
3. تعتبر الأداة الرئيسية في تحقيق الأمن الداخلي والخارجي.

4. تقدم بعض الخدمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للأردن من خـلال تدريب ومساعدة الدول الشقيقة والصديقة.
5. الابتعاد عن المشاركة في الأحزاب السياسية.

إن بنية القوات المسلحة الأردنية من الكمية والنوعية، وضعف الإمكانيـات الاقتصادية، الأردنية جعلت صانع القرار السياسي الخارجي الأردني، لا يعتمد على القوات المسلحة قي تنفيذ أهداف سياسته الخارجية، وللتغلب على نقطة الضعف فـي القوات المسلحة لجأ صانع القرار السياسي للاستعانة بالقدرات الذاتيـة الدبلوماسـية وبعض قوات الدول العربية المجاورة وهذا يحد من إمكانية اعتماد صـانع القـرار الخارجي على استخدام القوات المسلحة كأداة تنفيذ للقرارات الـسياسية. (النهـار، 1993، ص 72-87)

ولعل التحول الجذري في إستراتيجية المؤسسة العسكرية وبخاصة في مجال زيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف القطاعات الاقتصادية وأهمها الدور الصحي للقوات المسلحة والتعليمـي والتـدريبي وكـذلك الـصناعي والإنشائي والزراعي وغيرها. (العدوان، 2000، ص 12-20)

ونظراً للظروف الأمنية للأردن داخلياً والتهديدات الخارجية من قبل العـدو المشترك للامه العربية والمتمثل بالكيـان الـصهيوني، وإيديولوجيتـه التوسـعية، والمصاعب التي تواجهه في منطقة الجوار الجغرافي، نتيجة لوجود قـوى إقليميـة أقوى منه اقتصادياً وعسكرياً، فقد اعتمد على القدرات السياسية والدبلوماسية، أكثـر من الاعتماد على ألقدره العسكرية لتحقيق أهدافـه (الغرايبـة، 2004 ، ص101) ومحافظته على علاقاته العربية والإسلامية، مع توثيق علاقاته مع الأصدقاء.

لقد احتلت نفقات الأردن في مجال الدفاع نسبة كبيرة مـن موازنتـه، ومـع حاجة الأردن إلى التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، تقلصت تلـك النفقـات، إلا أن اعتمادها على المساعدات الخارجية لازال مستمر، ومدى مساعدة الدول الكبرى لها في التطور، والذي يرتبط بمصالح تلك الدول. (الزبن، 2000، ص 100)

لقد قامت القوات المسلحة الأردنية وعلى مختلف مراحـل تكوينهـا بالقيـام بمهامها وعلى أكمل وجه فكان لها شرف المشاركة في الحروب العربية ضد الكيان

الصهيوني وعلى فترات مختلفة كان أخرها حرب 1973م إضافة إلى ذلك ما قدمه من مساعدات للإخوة والأشقاء الفلسطينيين في نضالهم ضد المحتل.

كذلك ساهمت القوات الأردنية بالمساعدة للأشقاء في الخليج عند إنشاء قواتهم بتدريبهم وتطوير، عملهم ومساعدتهم على بناء قواتهم المسلحة، كما إن ابرز المهام التي قام بها الجيش العربي الأردني الدور الأمني والإنساني، والمتمثل في المشاركة بقوات حفظ السلام الدولية والذي كان نتيجة السمعة الجيدة، للقوات الأردنية داخلياً وخارجياً، في حسن التدريب والانضباط والمحافظة على النظام، فكانت من ضمن الدول المشاركة في عمليات السلام الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة، في العديد من دول العالم مثل كرواتيا، الصومال، انغولا، وكمبوديا وسيراليون، وهاييتي، وغيرها من دول العالم، إضافة إلى ذلك قامت القوات المسلحة الأردنية بأنشطة وإعمال إنسانية كالمساعدة في حالات الطوارئ الدولية، والكوارث التي تصيب الدول الشقيقة، والصديقة، تنفيذاً لنهج السياسي الذي استمر عليه الأردن، من اجل دعم ومساندة دول العالم، وذلك تمشياً مع اتفاقات الأردن وعلاقاته مع المجتمع الدولي، والمنظمات الدولية. (العدوان، 2000، ص 25)

وبذلك يتضح دور المؤسسة العسكرية (الاستشاري) في عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية،دون إنكار أهميتها ودورها، لبقاء نظام الحكم في الأردن، إلا أن ذلك لا ينفي محدودية تدخلها وتأثيرها على السياسة الخارجية الأردنية وذلك يعود إلى طبيعة ولاء القوات المسلحة للملك والى نمطه القيادي. (العزام، 1998، ص 21)

والمؤسسة العسكرية إحدى أدوات السياسة الخارجية وتختص في مجال تنفيذ أوامر القائد السياسي فالملك باعتباره القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة جعل دور وزير الدفاع دورا تنفيذياً وعليه تقديم المشورة في شؤون القرارات التي تتطلب قيام الجيش بدور تنفيذي لتلك القرارات أو تتطلب جهداً عسكريا ثانوياً والملك يستشيره كما يستشير مدير الأمن العام والمخابرات العامة. (الزبن، 2000، ص 108) وبذلك يكون دور الملك بارزا في صنع السياسة الخارجية الأردنية ويكون دور بقية أجهزة صنع السياسة منفذ ومساند وداعم لصانع القرار السياسي الأول.

3-5 أجهزه صنع السياسة الخارجية الأردنية:

يعتبر النظام السياسي الأردني من الأنظمة البرلمانية والذي يقوم على وجود سلطه تنفيذيه مكونه من جزئيين هما رئيس الدولة (الملك) ومجلس الوزارة ويكـون رئيس الدولة مستقلاً عن الوزارة والبرلمان ونتيجة لهذا الاستقلال فـلا يتحمـل أي مسؤولية سياسيه وهذا يتمثل بعدم مسؤوليته إمام البرلمان (الـذي يمثـل الـسلطة التشريعية) وفيما يتعلق بشؤون الحكومة تكون الوزارة هي المسئولة عن كافة أمور الحكم وكل ما يتعلق بالسياسة ألعامه للدولة.

النظام السياسي الأردني ذو نزعه عربيه إسلاميه، ومن الطبيعـي إن يتـأثر الدستور الأردني بعروبته من ناحية وبالشريعة الإسلامية من ناحية أخـرى فظهـر الطابع العربي والإسلامي في نصوصه فقد نص الدستور الأردني في مادته الأولى على إن المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة وملكها لا يتجـزأ ولا يتنازل عن شيء منه والشعب الأردني جزء من الأمة العربية " ولغـة الدولـة الرسمية هي اللغة العربية كما أكد الدستور في مادته الثالثة على إن الإسلام هو دين الدولة الرسمي مع عدم الاعتراض على حرية العقيدة واحتـرام الأديـان الأخـرى ويكون الملك وراثي في أبناء الملك عبد ا بن الحسين، وتكون أهمية بيان أجهـزة وهيا كل صنع السياسة الخارجية أو القرار السياسي لتوضيح أثرها علـى الـسلوك السياسي الخارجي لدوله، وذلك نتيجة لتأثر القرار السياسي بطبيعة وهيكـل عمليـة اتخاذ القرار السياسي في الوحدة الدولية وقد يتخذ القرار فرد أو مجموعة إفـراد أو هيئه أو جمعية برلمانية وعلية فأن صناعة القرار تختلف في داخل كل بنيـان ممـا يؤدي إلى تفاوت أنماط السياسة الخارجية. (ابو ديه، 1983، ص 159)

تعتبر أجهزة صنع القرار الخارجي من العناصر الداخلية المؤثرة على رجل الدولة فعلى الرغم من الدور الكبير الذي يلعبه صانع القرار في السياسة الخارجيـة إلا إن هذا لا يلغي دور الهيئات والهياكل الحكومية التنفيذية والتشريعية في السياسة الخارجية التي تقوم بدور رئيسي في استقبال الحوافز الخارجية وتفسيرها بواسـطة النظام السلوكي ونقلها إلى صناع السياسة الخارجية وبالتالي فأن هذه الهياكل تقـوم

بدور المشارك، بسبب قيامها بتجميع المعلومات عن الموقف وتصنيفها وتحليلها وقد يكون دور هذه الهياكل. (الهزايمة، 1999، ص 171)

1. إما إن يكون دورها أساسي في استلام وتبويب وتحليل المعلومات ووضع بدائل إمام صانع القرار
2. إما إن يكون دوراً ثانوياً فهي لاتزيد عن كونها قناة لإيصال المعلومات إلى صانع القرار ومن ثم القيام بدور تنفيذي.
3. وإما إن يكون لها دور معرقل لصانع القرار حيث تستغل هذه الهياكل خبرتها في الضغط على رجل الدولة لتنفيذ أهدافها.

1.5.3 السلطة التنفيذية:

السلطة التنفيذية حسب نص المادة (26) من الدستور تتكون من الملك، والوزراء، فالملك هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية، وقد اخذ الدستور الأردني بالنظام البرلماني، فنصت المادة (45) الفقرة الأولى من الدستور، على " إن يتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية " ونصت المادة (40) " على إن يمارس الملك صلاحياته بإرادة ملكيه وتكون موقعه من رئيس الوزراء والوزير أو الوزراء المختصين ويبدي الملك موافقته بتثبيت توقيعه فوق التواقيع المذكورة ".

الملك:

حيث ينحدر نسبة من العائلة الهاشمية ذات الارتباط الوثيق بالدين الإسلامي لكون نسبها يرتبط ارتباطاً مباشر مع صاحب الرسالة الإسلامية محمد صلى ا عليه وسلم وتسليمها حكم مكة مما أضفى على الأسرة الهاشمية شهره واسعة وقبولاً لدى الناس وهذا المظهر الديني وفر الشرعية السياسية وظروف أفضل من غيرهم لحكم الناس فصانع القرار والحالة هذه يتجاوب والدعوات ذات المصلحة الدينية والقومية كون الدين شرفها نسباً، والوحدة مبدءاً من مبادئ الثورة العربية الكبرى التي رفع لوائها الحسين بن علي، فالأردن لا يمكن إلا إن يكون عربي الوجه والتوجه رافعاً لشعار الدين في كل آن وحين. (الهزايمة، 1999، ص 173-174)

ويأتي الملك في قمة الهرم السياسي ويصل إلى السلطة حسب نص مواد الدستور وهو صانع القرار الأول ويتمثل في ذلك بترؤسه السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والقضائية مع الأخذ بعين الاعتبار إن كل سلطه منفصلة عن الأخرى مع الإقرار بوجود تعاون فيما بينها.

ويتفق جميع الدارسين على إن الملك هو صانع القرار في السياسة الخارجية الأردنية، وأن باقي أجهزة الدولة في هيكل صناعة القرار تقوم على تنفيذ التوجهات الملكية في علاقات الأردن العربية والعالمية. (ابو كيفه، 2007، ص 12)

كما ويعتبر الملك من أكثر واهم هياكل السياسة الخارجية تأثيرا في عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ويظهر ذلك بوضوح من خلال وجود الملك على رأس الهرم السياسي ومدى الصلاحيات التي يخولها له الدستور مع صونه من المسؤولية السياسية وتبعاتها، ولكن في نفس الوقت نجد أن غالبية القرارات ومنها السياسية لابد وان يكون للملك سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة توجيه وتأثير في عملية صنع تلك القرارات.

فالملك من الناحية الدستورية، ذا دور حقيقي ورئيسي في صناعة القرار السياسي الخارجي، وقد منحه الدستور رغم برلمانية النظام السياسي الأردني، فهو رئيس السلطة التنفيذية، وهو الذي يصدق على القوانين ويصدرها، ويأمر بوضع الأنظمة اللازمة لتنفيذها، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يعلن الحرب، ويعقد الصلح، ويبرم المعاهدات والاتفاقيات، وهو الذي يأمر بإجراء الانتخابات لمجلس النواب، وهو الذي يحل مجلس النواب ويعين مجلس الأعيان ورئيسة وإعفائهم من مناصب. (الطويل، 1998، ص 69)

من ذلك يتبين لنا مدى الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الملك ودورة الكبير في عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ومتابعة عملية تنفيذها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وإعطاء التوجيهات الملكية التي تعتبر مرجعية لجميع الأجهزة والمؤسسات في الدولة الأردنية من اجل مواصلة تطور ونمو ورفعة الأردن.

الوزارة:

تتكّون الوزارة بموجب المادة (41) من الدستور من رئيس مجلس الـوزراء والوزراء ومجلس الوزراء وهي الجهة الحكومية التي تحكم بشكل فعلـي وحقيقـي فالوزارة يقوم بتعيينها رئيس الدولة وبالمقابل فهي مسئوله إمام الـسلطة التـشريعية حيث تعتبر الوسيط بين رئيس الدولة والسلطة التشريعية فـي النظـام البرلمـاني. (شطناوي، 2003، ص 171-172)

مجلس الوزراء:

ويتكون من جميع الوزراء، و برئاسة رئيس مجلس الوزراء (الذي يـسميه الملك وهو بدوره يختار فريقه الوزاري) والذي يتولى رئاسة اجتماعات المجلـس- كما يحق للملك حضور جلسات المجلس ويتـرأس جلـساته دون المـشاركة فـي التصويت وله إن يطرح أي من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء مـن خـارج جدول الإعمال- كما يستشار المجلس في شؤون السياسة العامـة للـبلاد المتعلقـة بالشؤون الخارجية والداخلية للدولة.

فقد جعل الدستور الأردني من الملك سلطه فعليه عليا، يمارس اختـصاصات حقيقية لا رمزية وفقاً للمادة (26) التي أناطت السلطة التنفيذية بالملك، والحكومـة، كما يعمل مجلس الوزراء على تحقيق الانسجام بين كافة إعمال الوزارات المختلفة، ويقوم برفع القرارات الصادرة عنه إلى الملك للتصديق عليها، وقد تكـون بعـض مناقشات مجلس الوزراء سرية، إذا ما دعت الظروف لذلك.

أما دور رئيس الوزراء في صنع السياسة الخارجية، فيكمن في إدارة جميـع شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وفعلياً يعتبر رئيس الوزراء الأردنـي صـاحب المكانة الأولى في داخل المؤسسة الأردنية في صنع القرار بعد الملك. (شـطناوي، 2003، ص 182)

ودور رئيس الوزراء محدود في رسم السياسة الخارجية ولا يتعـدى تقـديم المشورة للملك (4).وبذلك يتضح لنا مدى الصلاحيات الممنوحة للرئيس الـوزراء ومدى تأثيره في السياسة الخارجية الأردنية، والذي لا يتعدى الـدور الاستـشاري والتنفيذي لقرارات الملك (صانع القرار الأول).

إلى جانب رئيس الوزراء هناك العديد من الوزارات، التي تساعده في إدارة شؤون الدولة، والقيام بالمهام التي تم تكليف الفريق الوزاري بها، من صاحب القرار السياسي الأول (الملك) ومن هذه الوزارات، وزارة الخارجية، والتي تـؤدي دورا مهما في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة بشكل رئيسي، إضافة للعديـد مـن المهـام الأخرى، المتعلقة بتمثيل الدولة في الخارج.

ومن جملة ما تقوم به وزارة الخارجية وفيمـا يتعلـق بعملهـا بالـشأن الخارجي، والتي تعتبر حلقة وصل بين الدولة، والمجتمع الدولي،من خلال تمثيلهـا للدولة في الخارج، بالسفارات، والقنصليات، والتي بـدورها تقـوم بعمـل تنفيـذي للقرارات وتوجيهات الملك، وتجميع المعلومات ودراستها،وتقدمها إلى صانع القرار السياسي الأردني. (شطناوي، 2003، ص 188)

وتقوم وزارة الخارجية، المؤسسة المختصة بشكل رئيسي في شؤون السياسة الخارجية ، فتقوم بتجميع المعلومات وتحليلها وتقديمها إلى رئيس الوزراء ، وبناءاً على ذلك فإن دور وزير الخارجية، هو دور تنفيذي لا يتجاوز ما يتم منحه إياه من قبل صانع القرار الأول الملك أو تعليمات رئيس الوزراء التي هي مكملة لتوجهـات القيادة. (الزين، 2000، ص 108)

2.5.3 السلطة التشريعية:

تعتبر السلطة التشريعية من الأجهزة الرئيسة والمهمة، فـي عمليـة صـنع القانون في الدولة الديمقراطية، كما أنها من عناصر النظام البرلماني، التـي تقـوم بدور رئيسي في مراقبة أعمال الحكومة والتي تتمثل بحق حجب الثقة وعليه تورحـل الحكومة، ولا تستطيع ممارسة مهامها، ما دامت غير حائزة على ثقة مجلس الأمة، إن لهذا الحق في استجواب أي وزير من الوزراء، وعليه أن يرد على ذلك حـسب الطرق القانونية، وتعتمد فاعلية السلطة التشريعية، على طبيعة نظام الدولة ومـدى تطوره، وتمسكه بالأساليب الديمقراطية، وتطبيقه للوسائل الديمقراطيـة الحقيقيـة، وكذلك وجود السلطة التشريعية كما يراه البعض هو خالق للشرعية السياسية لنظـام

الحكم، من خلال تمثيلها لمختلف أطياف المجتمع التي تساهم في تعزيز ودعم النظام السياسي.

ويمارس البرلمان العديد من الوظائف التشريع والوظيفة المالية والرقابة السياسية والتي يقصد بها مراقبة أداء السلطة التنفيذية في كيفية أدائها للاختصاصات المخولة لها بالدستور وتعد المسؤولية الوزارية من أهم النتائج التي تترتب على استعمال وسائل الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية. (العزام، 1998، ص 28)

أما دور البرلمان الأردني في صنع السياسة الخارجية من الناحية الدستورية فقد منح الدستور الأردني السلطة التشريعية اختصاصات دستورية هامة في السياسة العامة للدولة فقد نصت المادة الأولى من الدستور على أن نظام الحكم نيابي ملكي وراثي ومن هذا النص نجد أن هنا مؤسستين أساسيتين يشكلان نظام الحكم الأردني هما المؤسسة النيابية والمؤسسة الملكية، وهما العمودين الأساسيين في سلطات الدولة، وغياب إحدى هاتين المؤسستين يفقد النظام شرعيته الشعبية. (مهنا، 1990، ص 105)

ويضطلع مجلس الأمة بشقيه الأعيان والنواب وبموجب الدستور والنظام الداخلي لكل مجلس بوظائف سياسية وتشريعية ومالية، من شانها توجيه سياسة الحكومة الخارجية، وتعتبر الوظيفة السياسية من أهم وأخطر وظائف المؤسسة التشريعية التي يمارسها البرلمان فيما إذا تخلى عن هذه الوظيفة وترك الحكومة دون رقابة وتوجيه فان ذلك يعد نهاية الديمقراطية داخل أي نظام برلماني. (المساعيد، 2007، ص 001)

وهناك اختصاص للبرلمان أيضا حيث يتولى الرقابة على أموال الدولة ويتمثل ذلك في حق البرلمان في إقرار الموازنة العامة للدولة وكذلك الرقابة على أعمال وتصرفات الحكومة بعد إقرار القوانين كما نص الدستور الأردني على أن لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون وعلى الحكومة إن تأخذ في فرض الضرائب بالتكاليف التصاعدية مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية. (الزبن، 2000، ص 108)

فقد منح الدستور الأردني البرلمان موقعا مؤثراً في آليات صنع الاتجاه العام للسياسة الخارجية إذ يتضح لنا القوة التي يتمتع بها مجلس الأمة الأردني "وخاصـة مجلس النواب" وذلك بموجب أحكام الدستور، والنظام الداخلي لكل منها فيما يتعلـق بتوجيه السياسة الخارجية الأردنية.

فنصت المادة (53) الفقرة الأولى من الدسـتور علـى أن " تطـرح الثقـة بالوزارة أو بأحد الوزراء أمام مجلس النواب"، كما نصت المادة (51) من الدستور "رئيس الوزراء والوزراء مسئولون أمام مجلس النواب مـسؤولية مـشتركة عـن السياسة العامة للدولة، كما أن كل وزير مسئول أمام مجلس النـواب عـن أعمـال وزارته".

وبذلك يتضح لنا الدور التشريعي الذي تمارسه السلطة التشريعية في إصدار القوانين التي تكون بطبيعة الحال عبارة عن خطوط عامه، تسير عليها الحكومة التي بدورها تمثل توجهات القيادة السياسية، ونظرتها للأحداث الجارية، وكيفية تعاملهـا مع التطورات على الساحتين الداخلية، والخارجية وعلية فـأن الـسياسة الخارجيـة للدولة يجب أن تأتي انعكاس، للتوجهات القيادة السياسية من خلال وضعها في اطر قانونية تمر بمراحلها التشريعية الصحيحة.

كما أن النظام الداخلي لكلا المجلسين (النواب والأعيان) ينص على تـشكيل العديد من اللجان، من أعضاء كل مجلس من اجل توزيع الأعمال، بـين الأعـضاء والسرعة في انجاز الأعمال والمهام التي تناط بالمجلس، مثل للجنة الشؤون الماليـة والاقتصادية، كذلك للجنة القانونية، وللجـان تتعلـق أعمالهـا بالـشؤون الثقافيـة، والاجتماعية وغيرها من اللجان.

ومن اللجان ذات العلاقة بالشأن الخارجي في مجلس النواب الأردني لجنـة الشؤون العربية والدولية، والتي لها دور في السياسة الخارجية الأردنية، حيث انـه وبموجب النظام الداخلي لكلا المجلسين، ينتخب كل مجلس العديد من اللجان، والتي منها للجنة الشؤون العربية والدولية وتناط بها المهام التالية: (الدسـتور الأردنـي، 2000)

1. النظر بكل الأمور أو الاقتراحات التي لهـا صـلة بالـسياسة الخارجيـة والعلاقات العربية والإسلامية.
2. دراسة المعاهدات والاتفاقيات التي تتعلق بالسياسة الخارجية.
3. تنظيم العلاقة مع البرلمانات الأخرى والاتحادات البرلمانية.
4. إعداد مشاريع لبيانات السياسية التي يصدرها المجلس.

من هنا يتبين لنا بأن مجلس النواب يمتلك القدرة لتأثير فـي الاتجـاه العـام للسياسة الخارجية، وذلك من خلال طرح الثقة بالحكومة التي تعتبـر مـن أكثـر سلطات البرلمان خطورة على الحكومات. (شطناوي، 2003، ص 262)

ولكن يبقى دور البرلمان أو السلطة التـشريعية فـي الـسياسة الخارجيـة الأردنية، دورا محدودا ولا يصل إلى مستوى التأثير المباشر، والحقيقي في توجيـه ورسم السياسة العامة للدولة الأردنية، لأن الفاعل الأساسي والمؤثر الحقيقـي فـي السياسة الخارجية الأردنية والداخلية أيضا، هو جلالة الملك الذي يعد صانع القـرار الأول، والموجة الرئيسي للأجهزة التنفيذية في كافة مرافق الدولة والمتابع لعملهـا، ومن ثم يأتي دور الأجهزة الحكومية الأخرى، في تنفيذ توجيهـات القيـادة العليـا للدولة، وبالتالي يكون دورها مكمل ومنفذ للدور الملك من خلال التعاون والمشاركة بين الطرفين.

الفصل الرابع
الإرهاب الدولي

4-1 تعريف الإرهاب:

لقد كثر الحديث عن موضوع الإرهاب وتعريفه وما هي الأسباب التي تـدفع إلى القيام بالعمل الإرهابي ومدى خطورته و الآثار الناجمة عنه وما هي نتائجه على الإفراد والمؤسسات والدول وعلى ضرورة مقاومته ومقاومة من يقوم به أو يدعمـه ويسانده ويخطط ويساعد عليه.

والضجة الإعلامية الكبيرة على الإرهاب لم تأتي مـن فـراغ فقـد أصـبح القاصي والداني يتحدث عن هذا الخطر الداهم والعدو الشرس وخـصوصاً العـالم الغربي الذي أصبح يصور كل عمل إرهابي هو موجه للغرب وضـد الديمقراطيـة وان إعلامهم وكتابهم وسياسات دولهم تعبر عن ذلك خير تعبير وان كـل أقـوالهم تشير إلى إن الإرهاب مصدره الإسلام ويغذيه الإسلام ويشجع عليه الإسلام وحقيقة الأمر إن الإسلام منه براء على العكس من ذلك فالإسلام أول من تـصدى لخطـر الإرهاب وحاربه بشتى الطرق والوسائل وانه يجب إن يكون هناك من يتصدى لهذه الحملات ضد الإسلام والمسلمين.

لابد من الإشارة أن ظاهرة الإرهاب هي قديمة قدم البشرية ومنذ أن خلـق ا ألإنسان وستبقى إلى أن يرث ا الأرض ومن عليها مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك ظروف تحيط بهذه الظاهرة تعمل على إظهارها بشكل كبير وتساعد في نشرها وتزيد من أهميتها وعلى العكس فقد تكون هناك ظروف تقلل من أهميتها ولا تساعد في نشرها وتزيد من التهويل منها، ومن ابرز العوامل المساعدة على انتـشار هـذه الآفة الخطيرة، التقدم العلمي والتكنولوجي في العديد من مجالات الحياة، وأهمها في الجانب العسكري.

ومن خلال الاطلاع على العديد من التعريفات التي تناولت هـذه الظـاهرة بالدراسة يتضح للباحث مدى صعوبة تحديد مفهوم للإرهاب لأن هناك الكثيـر مـن الدارسين لهذه الظاهرة أعطوا تعريفات لها مـن منطلـق قناعـاتهم وتـصوراتهم

ومدركاتهم كلٍ حسب وجهة نظره، مع أن هناك البعض منهم يعرف الإرهاب وما يتناسب مع مصالحهم وأهدافهم التي قد تكون منحرفة وبعيدة عن الواقع.

وفي بعض المعاجم العربية فان رهب ثلاثية الوزن ومعناها الفزع والخـوف والرعب والذعر إما من حيث التوجه إلى ا فيشمل معناً ازدواجيا الخوف مـن ا والتعظيم له، حين يقال إصابته الرهبة من ا ، يكون القصد الخوف وبنفس الوقـت التعظيم والإجلال، ورهب الشيء رهباً ورهبة أي أخافه وأرهبه واسترهبه أي أخافه وأفزعه وترهب الإنسان تعني يخشى ا وأصبح راهبـاً. (ترتـوري وجويحـان، 2006، ص 21)

فهناك تعريفات ترى في الإرهاب انه وسيلة تخويف وخلق جو من الفـزع بين الأفراد من اجل الحصول على مكاسب ليس من الضروري أن تكـون أهـداف سياسية بل قد تكون من أجل الحصول على مزيدا من الأموال أو من اجـل لفـت ألأنظار إلى قضية لا يعيرها ألآخرين اهتماما ويعلم بها الـرأي العـام الـداخلي والخارجي.

كما يشير لفظ " إرهاب إلى معنى الخوف أو التخويـف ومـصدره رهـب والذي جاءت مشتقاته في أكثر من موضع في القران الكريم – باعتبـاره مـصدر البلاغة – وهي جميعها تشير إلى هذه المعاني وقد وردت في كثير من آيات القران الكريم منها:-

"وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون" البقرة – الآية (40)

"لأنتم اشد رهبة في صدورهم من ا " الحشر – الآية (13)

"إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغباً ورهباً " الأنبياء – الآية (90)

" ترهبون به عدو ا وعدوكم وآخرين من دونهم" الأنفال – الآية (60)

" إنما هو إله واحد فإياي فارهبون " النحل " – الآية (51)

أما المجمع اللغوي للغة العربية فقد اقر كلمة " إرهاب " ككلمة حديثـة فـي اللغة العربية واصلها " رهب " بمعنى خاف وارهب بمعنى خوف وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل أرهب وتستعمل الرهبة في اللغة العربية للتعبير عن الخوف المـشوب بالاحترام وهي بذلك تختلف عن الإرهاب الذي يعني الخوف والفزع الذي تأتي منه

قوه حيوانيه أو طبيعية أو مالية ، والإرهابي هو وصف يطلق على الذي يسلك سبيل العنف لتحقيق هدف سياسي كما في المعجم الوسيط. (جويحان، 2006، ص 26)

يعرف الإرهاب في موسوعة السياسة بأنه: " استخدام العنف – غير القانوني – أو التهديد به بأشكاله المختلفة كالاغتيالات والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الإفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، بشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية". (حريز، 1996، ص 23)

وفي القاموس السياسي نجد إن كلمه إرهاب تعني "محاولة نشر الذعر والفزع لإغراض سياسيه والإرهاب وسيلة تستخدمها حكومة استبدادية لإرغام الشعب على الخضوع والاستسلام لها والمثال التقليدي هو قيام حكومة الإرهاب إبان الثورة الفرنسية التي بدأت عام 1789 وانتهت عام 1799م". (كيلاني، 1990، ص 23)

من التعريفات السابقة نجد أنها ركزت على عنصر أساسي لكي يكون العمل إرهابا ألا وهو الهدف السياسي لكنها اختلفت في الفاعل الحقيقي، وهناك من يقول الدولة وهذا يسمى إرهاب الدول، ومنهم من يراه مجموعة أفراد خارجة عن القانون تسعى لتحقيق أهدافها السياسية باللجوء للعنف.

وهناك العديد من التعريفات للإرهاب ذكرها العديد من فقهاء القانون الدولي ومنهم (رادو ليسكو) يقول الإرهاب" الاستعمال لوسائل قادرة على إحداث خطر عام، ويقول جورج ليف اسر الإرهاب " الاستعمال العمدي والمنظم لوسائل من طبيعتها أثارة الرعب بقصد تحقيق أهداف معينة. (كيلاني، 1990، ص 36)

وفي قاموس العلوم الاجتماعية نجد إن كلمة الإرهاب تشير إلى " نوع خاص من الاستبداد غير المقيد بقانون أو قاعدة ولا يعير اهتماماً من ضحاياه وهو يوجه ضرباته – التي تأخذ نمطاً محدداً – إلى أهدافه المقصودة بهدف خلق جو من الرعب والخوف وشل فاعلية ومقاومة الضحايا ". (Julius.1964, p.719)

كما وضعت مجموعة دول عدم الانحياز تعريفاً للإرهاب الدولي عام 1973 جاء فيه إن إعمال الإرهاب الدولي هي " إعمال العنف التي ترتكب من إفراد أو

التي تعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة أو تؤذي بها أو تهدد الحريات الأساسـية. (حريز، 1996، ص 24)

وقد عرف القانون الأردني الإرهاب على انه:

استخدام العنف أو التهديد باستخدامه تنفيذاً لعمل فردي أو جماعي يهدف إلى الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر إذا كان من شأن ذلك إلقاء الرعب بين الناس وترويعهم أو تعريض حياتهم وأمنهم للخطر ويشمل الأفعال التي تلحق الضرر بالبيئة أو المرافق والأملاك العامـة أو الخاصـة أو الدوليـة أو البعثات الدبلوماسية أو باحتلال أي منها أو الاستيلاء عليهـا أو تعـريض المـوارد الوطنية للخطر أو تعطيل تطبيق الدستور والقوانين. (قانون منع الإرهاب، 2006)

وتشير الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب إلى:

أن الإرهاب هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيـاً كانـت أنواعـه وأغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعـب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمـنهم للخطـر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالهـا أو الاستيلاء عليها أو تعريض احد الموارد الوطنية للخطر. (حمود، 2006، ص 54)

ويعرف شريف بسيوني الإرهاب "إستراتيجية عنف محرم دوليـاً تحفزهـا بواعث عقائدية تتوخى إحداث رعب لدى شريحة محددة في مجتمع معـين لهـدف الوصول إلى السلطة أو الدعاية لمطلب أو مظلمة بغض النظر عما إذا كان مقترفوا العنف من اجل أنفسهم أو نيابة عن دوله ما ". (عزالدين، 1986، ص 1)

أما تعريف الإرهاب في الفقه الإسلامي:

فالإرهاب تقابله كلمة الحرابة في الإسلام والتي لها تعريف ثابت ومستقر في الفقه الإسلامي، تعريف لغوي: وهو إعلان الحرب على امن جماعة المسلمين ومن يفعل ذلك فانه يحارب ا ورسوله لأنهم يحاربون شرع ا عز وجل ورسالته. أما اصطلاحاً: هي خروج جماعة مسلحة في دار الإسلام لإحداث الفوضى وسفك الدماء وسلب الأموال وهتك الإعراض وإهلاك الحرث والنـسل متحديـه بـذلك الـدين والأخلاق والقانون. (حموده، 2006، ص 54)

ومن خلال الاستعراض السابق لتعريفات التي تناولت الإرهاب نجـد أنهـا تشترك في عدة أمور منها إن الإرهاب هو نوع من أنواع العنف أو للتعبيـر عـن العنف أو القوه وكذلك للنشر حالة أو جو من الرعب والخوف والفزع لدى الإفـراد أو الدولة المقصودين بذلك العنف. مع الإقرار بوجود اختلاف حول الهـدف إلا إن الغالبية ترى إن بواعث العمل الإرهابي هي بواعث سياسيه وهناك مـن يـرى إن هناك أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو غير ذلك.

وفي الحقيقة إن تعريف الإرهاب يأخذ وصفه من المرجعية والمصدر الـذي يستقي منه من يتصدى لتعريف الإرهاب وهذا ما يؤكده الطرح السابق للعديد مـن التعريفات فقد يكون العمل مشروعاً ومباحاً في وجهة نظر احد الإطراف في حـين يراه الأخر بأنه أبشع الإعمال الإرهابية وهذه قضية خلافيه لا يمكن إيجـاد اتفـاق عليها إلا إذا تم ذلك من خلال مؤسسة دولية تجمع كافة الإطـراف علـى خطـوط عريضة للوصول إلى تعريف موحد يرضي الجميع.

الفرق بين التطرف والإرهاب:

لقد كثر الحديث عن التطرف وربطه بالإرهاب والصقه الكثيرون بالدين أو ما يسمى (بالتطرف الديني) كوصف له واعتبار ذلك ظاهره عامة، وذلـك مـن خـلال قناعات وأفكار تربت ونمت عليها عقول من يفكر بذلك.

وهنا لابد من الإشارة وباختصار إلى الفرق بين الإرهاب والتطرف وقد سبق واشرنا إلى تعريف الإرهاب أما فيما يتعلق بمفهوم التطرف ففي اللغة:هو الوقوف في الطرف أي عكس التوسط والاعتـدال وقـد يقـصد بـه الإفـراط والمغـالاة فـي الشيء،والتطرف يعني أيضا ارتفاع الشيء ومجاوزة الحد فيه،وهو الميل عن المقصد الذي هو الطريق الميسر للسلوك فيه والمتطرف هو الذي يميل إلى احـد الطـرفين. (عطاا ، 2000، ص 230)

فأن أكثر التعريفات للتطرف لا تخرج عن ربطة بالدين ومن هذه التعريفـات: مجاوزة الاعتدال في السلوك الديني فكرا أو عملا وتجاوز الحـدود الـشرعية فـي التعامل مع المخالف. (حمودة، 2006، ص 55)

وقد يعرف البعض التطرف بأنه التعصب إلى رأي معين دون غيره مـن الآراء بحيث يكون هذا الرأي بعيد عن الاعتدال والوسطية وعدم قبول الرأي الأخر.

وفي سياق الحديث عن الإرهاب والتطرف لابد من توضيح الفرق بينهما وبـين حرب التحرير التي هي أعمال المقاومة التي تقوم بها حركات التحرر الوطني التـي تمارس الكفاح المسلح وبدعم شعبي من اجل الحصول على حق تقرير المصير – بل إن حق الكفاح المسلح جاء من خلال اعتراف المجتمع الـدولي بحركـات التحـرر الوطني ولإقرار لأفرادها بصفة المحاربين ومعاملتهم طبقا لقوانين الحرب، فهي حرب توجه ضد التسلط الاستعماري أو الاحتلال الأجنبي والأنظمة العنصرية مـن اجـل ممارسة حق تقرير المصير وفقا للقانون الدولي. (عطا ا ، 2000، ص 231)

2-4 أسباب الإرهاب:

لابد من بيان ما هي الأسباب أو الدوافع وراء العمل الإرهابي لكي يـتم فهـم الموضوع من جميع جوانبه وبيان ما هي الدوافع وراء هذه الظـاهرة بعـد أن تـم توضيح مفهوم الإرهاب.

إن الظواهر الاجتماعية لا يمكن حصرها وتحديدها كبقية الظواهر العلمية التي تخضع لقوانين وانظمه محددة تحدد طبيعة عملها لأنها يغلب عليها طابع العموميات وأكثر شمولاً من الظواهر أو الحالات الأخرى فهناك اختلافاً في كل مجتمع وفي كل بيئة بالنسبة للظواهر الاجتماعية على العكس من الظواهر العلمية التي يكون فيهـا موضوع الدراسة والبحث أكثر تحديدا وثباتا من الدراسات الاجتماعية.

هناك العديد من العوامل التي ساهمت بنشر الظاهرة الإرهابية ومـن هـذه العوامل:

عوامل البيئة الدولية:

وهي العوامل وثيقة الصلة بكيان المجتمع الدولي والنظم السائدة فيه والقـيم والمبادئ التي يؤمن بها، ولو نظرنا إلى البيئة الدولية لوجدنا اتساع دائـرة عـدد العمليات الإرهابية التي تتجاوز أثارها حدود الدولة الواحدة لتمتد إلـى عـدة دول، مكتسبة طابعاً عالمياً، كما أصبح الإرهاب عنصراً فعالاً في عمليات اتخاذ القـرار

السياسي وأسلوبا تتخذه الدول لإكراه خصومها على الانصياع لما تفرضه عليها من أوضاع جديدة في المجال السياسي، ورأى البعض في الإرهـاب وسـيلة مبـررة ومقبولة للرد على القهر والظلم. (عيد، 1999، ص 129)

ونذكر هنا أن الواقع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية كانت تـسيطر عليـه قوتان هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي فكانـت المواجهـة بـين الشيوعية والديمقراطية الغربية واقتصاد السوق الحر، وغيرها من القـيم الغربيـة، وكانت في هذه الفترة تحدث العديد من العمليات سواء الإرهابية من وجهـه نظـر المحتل أو المقاومة المشروعة ضد المحتل حيث كانت البلاد العربية ومازالت تحت الاستعمار بشتى وسائلة وطرقة العسكرية والثقافية والعلمية والاقتصادية حتى فـي الوقت الحاضر.

أما الفترة التي تلت تفكك الاتحاد الـسوفييتي وسـيطرة الولايـات المتحـدة الأمريكية منفردة على النظام الدولي وطرح شعار النظام العالمي الجديـد بزعامـة أمريكية وبقيادة القيم والمبادئ والأفكار الغربية، التي تدعمها وتروج لها رأس النظام العالمي الجديد الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

حيث أصبح هناك عدو كما يراه الغرب ألا وهو الإسلام الذي بات يمـارس ضده ألإرهاب الغربي، بكل الوسائل والطرق والإمكانيات، وهذا نتيجـة اعتقـادهم الخاطئ أن الإسلام دين الرجعية والتعصب والتشدد، وهو على العكس من ذلك حيث انه سبق في طرحة للحرية جميع المواثيق والأعراف والنظم والاتفاقيـات الدوليـة وخير دليل على ذلك يظهر في قول الخليفة عمر بن عبد العزيز " متى اسـتعبدتهم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا " وهذا ما يظهر حالياً فـي ممارسـات المـصدر الأساسي والرسمي للإرهاب وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

وما يدل على ذلك ما نراه من غطرسة أمريكية وهيمنة على جميع وسـائل التفوق العلمي والتقني والثقافي والاقتصادي ، دون السماح للآخرين بالحصول على ابسط الحقوق التي أكدتها جميع المواثيق الدولية والاتفاقات والأعراف السائدة فـي المجتمع الدولي وما أكدته الشريعة الإسلامية مثل حق الحيـاة والحريـة والملكيـة

وزيادة على ذلك ممارسة أبشع صور ألإرهاب والرعب والخوف علـى كـل مـن يحاول أن يتصدى لها.

كل ذلك من اجل الحصول على كل ما تريد وبأبسط الأثمان وعدم اهتمامهـا بالآخرين حتى ولو ماتوا جوعاً كما أنها تدعم وتساعد الكيان الصهيوني الغاصـب لحقوق الشعب العربي وعلى رأس ذلك احتلال الدولة الفلسطينية متحدية بذلك كـل المعاهدات والمواثيق الدولية والقانون الدولي والأمم المتحدة بل زادت من هيمنتهـا تسخيرها للمؤسسات الدولية لكي تقنن وتنشر من هيمنتها على العالم وزيادة نفوذهـا وحرمانها للشعوب ابسط ما يمكن إن يحلموا به ألا وهو حق الحياة الكريمة ولأمـن والاستقرار. كل هذه الأعمال والسياسات ساعدت على خلق جو مـن عـدم الثقـة، بالنظام العالمي ومؤسساته الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، التي أصبحت كالدمية بيد ألدوله الأولى في العالم توجهها حيثما رأت وكيفما شاءت، مـن اجـل تحقيـق مصالحها وأطماعها في العالم ودعم الكيان الصهيوني، الغاصب لحقـوق الـشعب العربي الفلسطيني. (عيد، 1999، ص 130)

أضف إلى ذلك إن تطور وسائل المواصلات والاتصالات والثورة العلمية في مجال المعلومات التي عززت من هيمنت رأس المال، ووسعت ألهوه وزادة الفوارق بين الأغنياء والفقراء، والتي وفرت البيئة المناسبة والظروف الملائمة، للعديد مـن أفراد الطبقات الكادحة والمظلومة بمحاولة تغيير الواقع إلى ما هو أفضل، للحصول على ابسط حقوق الحياة الكريمة التي أقرتها مواثيق الأمم المتحدة والهيئات الدولية.

والواقع إن عوامل البيئة الدولية التي أدت إلى انتشار الإرهاب أوجزتها دولة الإمارات العربية المتحدة، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فـي عـدة عوامـل، ووافقتها على ذلك كثير من الدول العربية وهذه العوامل هي: (عيـد، 1999، ص 131)

1. عدم قدرة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها وتطبيق مبادئها الهادفة لوضع حـد لكل أشكال الاستعمار، والظلم، والاضطهاد، والعنصرية، وبالتالي عدم قـدرتها على ضمان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

2. عدم قدرة الأمم المتحدة على إقامة تعاون دولي جدي، وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للدول عن طريق التنمية، والتقليل من ألهوه بين الدول الغنية، والدول الفقيرة، وتحقيق مستوى حياه أفضل للغالبية العظمى من الشعوب بكرامه وشرف.

3. عدم قدرة المنظمة على إيجاد وتنظيم عادل ودائم لعدد من المشاكل الدولية، مثل اغتصاب الأراضي، والنهب، والظلم، والاضطهاد، وهي حالة كثير من الشعوب وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني.

عوامل البيئة الداخلية:

هناك العديد من العوامل التي تساعد على توفير البيئة المناسبة والمناخ الملائم للعمل الإرهابي والتي لا يمكن فصلها عن عوامل البيئة الخارجية ومن ابرز هذه العوامل: (حسين، 2002، ص 255)

أسباب سياسية:

فالرغبة في الهيمنة والسيطرة التي تسعى لها كثير من الدول والحضارات وخاصة عندما تمتلك القوة ويكون الدافع سياسي عندما تسيطر الأنظمة المتغطرسة على شعوبها وتخضعها بالقوة والإكراه. (العموش، 2004، ص 25)

مثل ممارسة النظام الحاكم لأبشع صور التعذيب والقمع للحريات على المواطنين وهو ما يسمى الإرهاب الداخلي وما يتبع ذلك من فرض للقانون الطوارئ الذي يضع المواطنين تحت وطأة الحكم الاستبدادي الظالم، وما يترتب على هذا الحكم من انعكاسات على تصرفات الأفراد وسلوكهم تجاه النظام بحيث تكون مع طول المدة عامل مساعد على أعمال العنف ضد النظام المتسلط، وقد يوجد من يقوي شوكتها ويدعمها في الداخل والخارج (تحقيقا لمصالح جهة خارجية معينة).

دافع اقتصادي:

فعندما تكون الدولة القوية سالبة ومحتكرة ومستغلة لأموال وخيرات وثروات الدول الضعيفة. (العموش، 2004، ص 26)

والذي يعتبر من الأسباب الرئيسية لقيام العديد من الدول بشن الحروب واحتلال الدول والإطاحة بالأنظمة من اجل الحصول على مزايا أو موارد اقتصادية من تلك الدولة المحاربة،ولكن على المستوى الداخلي فأن الفقر والبطالة التي يعاني منها غالبية شعوب العالم النامي فقد تكون من أهم العوامل الاقتصادية التي تدفع بالكثير من الأفراد، إلى اللجوء للعنف كوسيلة ضغط على النظام السياسي،لكي يوفر أسباب العيش الكريم لمواطنيه، ولكي يعمل على توزيع عادل للموارد داخل إقليم الدولة، وذلك يأتي كرد فعل على استحواذ فئة أو طبقة معينة لموارد الدولة على حساب الطبقات الفقيرة.

ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

إن السرعة في مجال الاتصالات والمواصلات، وما نتج عن الثورة العلمية من اندماج للعالم في كوكبة علمية، وسهولة حصول الأفراد على المعلومات،وما يترتب علية من توفر معلومات حول النظام السياسي قد تكون ممنوعة عن الأفراد أو ليس من السهل الحصول عليها وقد تمس حقوق أو ملكيات الأفراد بحيث تكون سبب في خلق بلبله وزعزعة الاستقرار في الدولة،مما يجعل الدولة تستخدم أساليب قمعية للحفاظ على الأمن والاستقرار وبذلك فقد تكون هذه المعلومات محجوبة عن الأفراد. (أبو دامس، 2005، ص 198)

ومن المؤكد انه لا يمكن تكون هناك أسباب موحدة للعمل الإرهابي وقد سبق وان اشرنا إلى بعض منها وهنا نشير إلى أسباب إضافية أو مجموعة عوامل تتضافر مع بعضها البعض قد تؤدي بالفرد أو الجماعة إلى القيام بالعمل الإرهابي ومن هذه العوامل. (حسين، 2002، ص 254)

عوامل نفسية:

وتعود للتركيبة النفسية للشخص أو نتيجة لوجود المرض العقلي،بحيث تجد العديد من الأفراد اللذين يقومون بالعمل الإرهابي، مصابين بأمراض عصبية، واضطرابات نفسية، أو تعرضوا لصدمات نفسية في حياتهم، انعكست على سلوك الفرد وتعامله مع الآخرين ونظرته للأحداث من حوله.

عوامل بيئية:

سواء كانت البيئة التي تحيط بالفرد نفسه مثل مكان النشأة ومكان العمـل أو ممارسات الحياة المعتادة.

وهناك أسباب قد تكون ناتجة عن شـعور الفـرد أو الجماعـة بـالظلم أو الاضطهاد أو الحرمان من الحقوق الأساسية وعدم توفر الإمكانيات لمواجهـة هـذا الظلم (سواء من الدولة أو من أفراد) إلا باستخدام أساليب ووسائل حسب إمكانياتهم وتلحق الضرر بالآخرين.

وقد يكون النظام الدولي سبباً في القيام بأعمال الإرهاب إلى جانب الرغبـة القوية في التغيير السياسي التي تجتـاح العـالم وذلـك بـسبب تعـدد الاتجاهـات الأيديولوجية فهناك العديد من الأسباب منها ما هـو سياسـي وتـاريخي ونفـسي واجتماعي واقتصادي وغير ذلك فليس من المنطقي أن تدين الإرهاب دون معرفـة أسبابة. (بوادي، 2004، ص 32-33)

فهناك دوافـع سياسيـة والتي تكون فيها تحقيق أهداف سياسـية مـن وراء القيام بالعمل الإرهابي مثل السيطرة الاستعمارية والتفرقة العنـصرية مـن أجـل حصول الإرهابي على مزايا سياسية إذ إن الهدف هو الوصول من خـلال العمـل الإرهابي إلى قرار سياسي كاتخاذ قرار معين أو الامتناع عن قرار معين والذي لـم يكن ليحصل لولا الضغط الإرهابي.

أو دافـع أعلامـ ـي يهدف إلى نشر القضية أمام الرأي العام العالمي وهذا ينتج من الشعور بأن القضية التي تبناها الجماعة غير مهمة أو لا احد يعرف بها أو نتيجة تجاهل الآخرين لها فيتم العمل الإرهابي لجذب انتباه الآخرين ومحاولة كسب التأييد والمناصرة للقضية.

وقد يكون بسبب دوافـع شخصيـة والتي تكون من أجـل تحقيـق أهـداف شخصية مثل الحصول على أموال كفدية مقابل الاختطاف أو من أجل الخروج مـن مكان معين لأنه سبب كان وقد يكون هناك خلـل عقلـي أو اضـطراب نفـسي أو عصبي. (بوادي، 2004، ص 34)

3-4 أنواع الإرهاب:

يمكن تقسيم الإرهاب إلى عدة تقسيمات ولعل الأكثـر شـيوعا مـن هـذه التقسيمات بين دارسي هذه الظاهرة التقسيم من حيث القائمين به ومن حيث الهـدف ومن حيث المكان أو مجال العمل.

فالإرهاب من حيث القائمين علية يقسم إلى نوعين: (عطـاا ، 2000، ص 132)

1- إرهاب الدولة:

وهو استخدام الدولة للأساليب القمعية والتسلطية أو للقـوة بكافـة صـورها العسكرية والاقتصادية من اجل السيطرة والتحكم على أي جهة (أفراد أو مؤسـسات دولية) لتحقيق أهداف الدولة المعلنة وغيرا لمعلنة، ويعرف البعض إرهاب الدولـة: بأنة استخدام الدولة لوسائل العنف بانتظام لإثارة الرعب والخوف لتحقيـق أهـداف سياسية.

والدولة قد ترتكب الإرهاب بطريقة مباشرة أو بواسطة دعمها لجماعـات أو أفراد تخدم مصالحها (غير مباشرة) وقد يكون إرهاب الدولة هو احـد الأسـباب أو الدوافع المحركة لإرهاب الأفراد والجماعات، فهو يكون رد فعل عكسي على تعسف الدولة واضطهادها للأفراد. (بوادي، 2004، ص 65)

وإرهاب الدولة له العديد من الصور: (حسين، 2004، ص 255)

السياسية: الاحتلال أو السيطرة على أراضي الغير بالقوة أو إجبار الـسكان على هجرة الأراضي وأماكن سكناهم.

اقتصاديه: استغلال الموارد الطبيعية للدول الفقيرة (استغلالا غير مشروع)

وقد يكون إرهاب الدولة في الداخل أي: (التعسف فـي تطبيـق القـانون، التعذيب، المعاملة الغير إنسانيه والوحشية للإفراد، وتقييد الحريات الأساسية)

أما الإرهاب الخارجي فيكون إما بطريقه مباشـره مـن خـلال العمليـات العسكرية ضد المدنيين في دول أخرى (أي الاحتلال).

أما غير المباشر فيكون من خلال دعم الجماعات الانفصالية في دولـة مـا، وتقديم السلاح والدعم بكافة أشكاله، وذلك لزعزعة الأمن والاستقرار وخلق بلابـل

في دولة ما، لتحقيق مصالح للدولة الداعمة لهذه الجماعة وتحقيق سياسات لا يمكـن تحقيقها بالتدخل المباشر والذي قد يكبدها خسائر مادية (عسكرية، اقتصادية، ماليـة) أو معنوية (السمعة الدولية) وكذلك لتجنب خطر المواجهة العسكرية ومـا يترتـب عليها من عوامل مالية ونفسية على الدولة.

1- إرهاب الأفراد والجماعات: (عطا ا ، 2000، ص 132)

قد يكون إرهاب ألأفراد ناتج عن إرهاب الدولة أورد عكسي عليه وهو مـا يسمى بإرهاب الضعفاء أي رداً على إرهاب الأقوياء نتيجة قلـة المـوارد الماديـة والتنظيمية لدى هذه الجماعة وقد يسميه البعض إرهاب من أسفل إلى أعلى.

الإرهاب من حيث الهدف:

والذي يأخذ العديد من الأنواع التي تكون سببا للقيام بالعمل الإرهابي بحيـث يكون الدافع للعمل الإرهابي من احد الأهداف التالية:

أ- الإرهاب الإيديولوجي: (عطاا ، 2000، ص 133)

يسعى فيه الإرهابيون (دول أو أفراد) لتحقيق ايدولوجية معينه وذلك مـن خلال أفكار يؤمنون بها ويسعون إلى نشرها وقد يكون تصرف الإرهابي مبني على أفكار ورؤى واعتقادات في نظرته للأحداث وتفسيره للسلوك الآخرين بحيث يعتقـد انه يسير على الطريق الصحيح والآخرين على خطأ.

وخير مثال على ذلك الإرهاب الأمريكي في تعامله مع شعوب العالم عامة – وخصوصا العالم العربي والإسلامي – وتحديدا ضد الشعب العراقي من اجل نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان (كما يزعمون).

ب- الإرهاب الانفصالي:

وهذا ينسبه البعض إلى الحركات التي تستخدم الإرهاب من اجل الانفـصال عن الوطن الأم والاعتراف بالاستقلال السياسي والإقليمي وهو على العكـس مـن حركات التحرر بحيث نجد أن هذه الحركات تلجأ لاستخدام العنف من اجل الحصول على بقعة جغرافية معينة وممارسة سيادتها عليها (أي يمكن القول إقامة دولة مستقلة بذاتها) وهذه الحركات غالبا ما تكون مدعومة من الخـارج لإضـعاف الدولـة الأم ووضعها تحت الابتزاز من قبل دول أخرى لها مطامع في هذه الدولة أو من اجـل

ممارسة مزيد من الضغوط على الدولة الأم لتحقيق مكاسـب معينـة. مـثلا دعـم الولايات المتحدة الأمريكية لانفصال إقليم (دارفور في السودان) كذلك منظمة آيتا التي تطالب بالانفصال لإقليم ألباسك عن اسبانيا. (حسين، 2004، ص 252)

ج- الإرهاب الإجرامي:

وهو الإرهاب الذي تحركه دوافع أنانيه أو عوامل نفسية تكون أكثر ارتباطا بشخصيه الأفراد وقد يكون هناك دوافع اقتصاديه أو اجتماعيه دون السعي لتحقيـق أهداف سياسيه أو ايدولوجية ومن أساليب هذا النوع:

(الابتزاز، السطو المسلح، حجز الرهائن، للحصول على فدية، والتخريـب، نهب الأموال، تجارة المخدرات). (عطاا ، 2002، ص 256)

2- الإرهاب من حيث النطاق:

أ- الإرهاب المحلي:

وهو استخدام العنف أو أي أسلوب من أساليبه من اجل تحقيق أهداف سياسـية على إقليم الدولة دون امتداد لأي جانب من جوانبه أو أثارة خارج نطاق حدود الدولـة أي بمعنى أخر هو الإرهاب الذي يمارس داخل نطاق الدولة، أي داخل حدودها، من اجل تغيير نظام الحكم وليس لها أي ارتباط خارجي، من اجل تحقيق مـصلحة داخليـة فهو إرهاب محلي من حيث المنفذين، ومكان التنفيذ، والضحايا، والأهـداف والنتـائج المترتبة عليه. (ترتوري و جويحان، 2006، ص 119)

ب- الإرهاب الدولي:

هو الإرهاب الذي تتوفر له الصفة الدولية في احد عناصره ومكوناته حيـث يكون احد الأطراف دولياً سواء الأشخاص أو المكان أو الهدف دولياً مثـل إسـاءة العلاقات الدولية. (بوادي، 2004، ص 66)

بحيث يأخذ هذا النوع من الإرهاب حيز كبير من الاهتمام الدولي وقد كـان للإعلام العالمي وخاصة الغربي دوراً كبيراً في إبراز هـذه الظـاهرة وتـدويلها. (شكري، 2002، ص 138)

ومن أساليب هذا النوع من الإرهاب:

1. عمليات الخطف لوسائل النقل: ولعل أكثر وسائل النقل تعرضـاً للإرهـاب الطائرات وذلك بقصد إحداث اكبر قدر ممكن من الضرر والدعاية لقـضية الإرهابيين ونشرها وتدويلها.
2. عمليات الخطف للأفراد.
3. عمليات الاغتيال وخصوصاً الأشخاص السياسيين.
4. استخدام المتفجرات: والتي أصبحت تستخدم في الوقت الحاضر بشكل كبيـر للعديد من الأسباب:

أ- سهولة استخدام المتفجرات وسهولة الحصول عليها.

ب- كفاءة الاستخدام من حيث تحقيق الأهداف بدرجه عاليه والآثار الناجمـة عنها والتأثير النفسي.

ج- درجة الأمان حيث يمكن استخدامها عن بعد لسيطرة عليها والتحكم بهـا عن طريق الجهاز.

وكذلك يضاف إلى أنواع الإرهاب نوع جديد وبأسلوب وطريقة جديدة، وهـو الإرهاب الذي أملته الظروف الدولية، وواقع التطور العلمـي والتكنولـوجي، ومـا حصل من ثورة علمية وتقنية علـى كافـة جوانـب الحيـاة، وخاصـة الاتـصال والمواصلات بين البشر وهو:

الإرهاب الإلكتروني:

والذي يمكن تعريفة بأنة الفعل غير المشروع او التهديد به والـذي يـستخدم شبكات الحاسوب والانترنت او يستهدفها بغية الحاق الضرر الجسيم بالمصالح العامة مما يترتب علية قلق عام ورعب من اجل التأثير على جهات معينة. (ابـو دامـس، 2005 ، ص 96)

وذلك نتيجة الثورة التكنولوجية وظهور الحاسب الآلي والاعتماد على التقنية بشكل كبير وأكثر الوسائل الإلكترونية استخدام الإنترنت والدخول علـى الأمـوال وكشف الخطط والتجهيزات.

وقد يستخدم الإرهابي العديد من الأشكال والصور للإرهاب الالكتروني مـن اجل تحقيق أهدافه فيقوم مثلاً:

1. بالتشويش على أجهزه البث وعلى الأقمار الصناعية أو التـأثير علـى النظـام الخاص بها بغية حجب معلومة أو التغيير فيها بالحذف منها أو الإضافة عليها
2. أو مهاجمه بالفيروسات على الشبكة وتعطيل أعمالها وأنظمتها
3. كذلك القيام بعمليات السرقة والنصب من خلال الدخول علـى النظـام وفـك التشفير وتحويل مبالغ مالية كبير.

فقد استطاع الإرهابي استغلال الإمكانيات العلمية والتقنية المتعددة للانترنـت في ارتكاب جرائمه والتي تتميز بجسامة أضرارها المادية والمعنوية وذلك بأقل جهد ووقت واقل خطورة وأكثر أمنا وسهولة. (عياد، 2007، ص 55)

معالجه ظاهرة الإرهاب:

إن موضوع الإرهاب يعتبر من أكثر المواضيع المطروحـة أهميـة، علـى الساحة الدولية ولعله من اخطر الظواهر الدولية وذلك لما ينتج عنه من تدمير فـي الأرواح والممتلكات فهو لم يعد مشكله محدودة مقتصرة على نطاق معين أو إقلـيم معين أو على دولة بعينها بل أن إثارة تطال البعيد والقريب وخصوصاً إذا ما علمنا انه استخدم التطور التكنولوجي لخدمة أهدافه وتحقيق مـصالحة واسـتخدام أدوات السيطرة والتحكم عن بعد وكذلك من الممكن أن يستخدم الإرهابي أبـشع الأسـلحة وأكثرها تدميرا إلا وهو السلاح النووي الذي إن استخدم لا يبقي على وجه الأرض كائن حي وهذا ما يجب على المجتمع الدولي أن يتنبه له ويضع الحلول للعديد مـن المشاكل الدولية التي تسبب الإرهاب.

ولكي نعالج هذه الظاهرة الخطيرة لابد لنا من التأكيد على أن المجتمع الدولي بحاجة إلى الاتفاق على تعريف موحد يتبناه الجميع لكي يتم فهم الظاهرة وما هـي مسبباتها الحقيقية وما هي الأطر التي من خلالها يعمل المجتمـع الـدولي وضـمن القانون الدولي ومؤسسات المجتمع الدولي لوضع حد لتفشي هذه الظاهرة وانتشارها بشكل غير مسبوق

وهنا لا بد من التأكيد على ان هناك العديد من النقاط التي يجب أخذها بعـين الاعتبار من اجل مواجهة الإرهاب.

على المستوى الدولي:

حيث انه لابد من اتفاق المجتمع الدولي وتحت مظلة الأمم المتحـدة علـى تعريف موحد للإرهاب ونبذ الإرهاب واعتباره جريمة يعاقب عليها القانون الـدولي توجه ضد الإنسانية جمعاً لا يستثنى منها احد وينطبق القانون على الجميع.

يضاف إلى ذلك معرفة الأسـباب الحقيقيـة المؤديـة للأعمـال الإرهابيـة ومعالجتها ولعل من أهم الأسباب المؤدية للعمل الإرهابي: (شـكري، 2002، ص 138)

1. عدم تفعيل نصوص القانون الدولي ومعاقبة المخالفين والتستر عليهم ويعـود ذلك للمصالح الدولية التي تبنى على العلاقات والمصالح الخاصـة المتبادلـة بين الدول.
2. عدم أعطاء المحاكم الدولية الصلاحيات اللازمة لتطبيق القانون الدولي.
3. إيقاف العمل بقانون شريعة العقاب والذي يعمل به حالياً بزعامـة الولايـات المتحدة في غالبية الدول المغلوبة على أمرها.
4. التأكيد علـى حـق الأفـراد فـي الحـصول علـى حقـوقهم الأساسـية (الحياة، الحرية، الملكية، العبادة، والرأي).

أ- دعوة المجتمع الدولي إلى مقاومة الإرهاب ونبذه وعدم التـسبب بـه ومقاومـة انتشاره.

ب- إن تقوم الأمم المتحدة بمسؤولياتها تجاه العالم والعمل على وقف الحروب وإنهاء الاستعمار بكافة أشكاله (العسكرية، الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية...)

أما على المستوى الداخلي فعلى كل دولة إن تعمل على مواجهـة ومكافحـة الإرهاب وبطرق عديدة من أهمها عدم سماح الدولة للإرهابيين باستخدام أراضـيها لتخطيط والتنفيذ. (الطريف، 2006، ص 115)

1. نبذ الدولة للإرهاب وعدم استخدامها الإرهاب ضد مواطنيها.
2. تحقيق العدالة في توزيع الموارد على المواطنين.

3. السماح للمواطنين بممارسة كامل حقوقهم ضمن القانون (الذي تتـوفر فيـه العدالة).
4. تعاون الدولة مع مؤسسات المجتمع المدني من أجل نبذ العنف.
5. اضطلاع العالم بكافة أنواعه وأشكاله بمسؤولياته الكبيرة في توضيح مخاطر الإرهاب وتمييزه عن الكفاح المسلح.
6. إن تقوم الجامعات والمدارس والأسرة بواجبها الثقافي والعلمي والديني اتجاه الأفراد.

الفصل الخامس

موقف السياسة الخارجية الأردنية من مكافحة الإرهاب

5-1 أسباب استهداف الأردن من الإرهابيين:

إن الإرهابيين يستخدمون أساليب تعتمد على استغلال بعض القضايا التي تحرك مشاعر الشعوب العربية ليجدوا مناصرين لهم ومؤيدين نتيجة ارتفاع سقف تلك الشعارات والتي من أهمها (رفع شعار تحرير فلسطين) و (معاداة أمريكا بسبب دعمها لإسرائيل واحتلال دول عربية وإسلامية) في ظل هذه الظروف.يجد خطاب المجموعات الإرهابية الأجواء المناسبة لنشر أفكاره وجذب الشباب وخصوصا العاطلين عن العمل إلى صفوف الإرهابيين، فجاءت الجهود العربية وعلى رأسها الجهود الأردنية على شقين **الأول** عمليات تنسيق بين الأجهزة الأمنية لمكافحة الإرهاب والحد من الخطر الذي يمثله، **والثاني** جاء على شكل تشريعات تمكن الحكومات العربية من وضع قانون مكافحة الإرهاب، حيث تم إبرام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عن مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب، في القاهرة في 22/ 4/ 1998 التي تم التأكيد فيها على حق الشعوب في الكفاح ضد الاحتلال والعدوان بكافة الوسائل من أجل تحرير أراضيها وتقرير مصيرها وهذا ما ينطبق على الأراضي العربية المحتلة. (جميل، 2005، ص 35)

كما أصدر مجلس الجامعة العربية أثناء انعقاد القمة العربية في بيروت في الفترة من 17- 28/ 3/ 2002 قرارا يتضمن رفضه القاطع وإدانته الحاسمة للإرهاب بكافة أشكاله وصوره بالإضافة إلى تأييده للجهود الرامية إلى عقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة لمناقشة ظاهرة الإرهاب بكافة صوره ومن خلال لقاءات وزيارات الملك عبدا الثاني مع زعماء الدول العربية يظل التأكيد على مواصلة التصدي للإرهاب من أجل استئصاله وإزالة أسبابة، كما وظل التأكيد على تعريف الإرهاب والتفريق بينه وبين حق الشعوب في مقاومة الاحتلال على اعتبار أن هناك شعوب عربية ما زالت ترزح تحت الاحتلال في فلسطين والعراق والصومال وبلدان أخرى، بالإضافة إلى الجهد الكبير الذي تقوم به الدول الكبرى

والصغرى في مكافحة الإرهاب خصوصا بعد أحداث أيلول 2001 التي اسـتهدفت العمق الأمريكي حيث شكلت هذه الحادثة نقطة تحول تاريخي في سياسة الولايـات المتحدة الأمريكية تجاه الإرهاب، وقد كشف اللثام عـن النوايـا والأفكـار الـسيئة للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه المسلمين وتحولت الأنظار إلى الإسـلام باعتبـاره الخطر الأكيد الذي يواجه الغرب بعد دول الاتحاد السوفييتي. واعتمـدت الولايـات المتحدة في سياستها على التصريحات التي كانت ترد على لسان زعماء المنظمـات الأصولية الإسلامية التي ترى بأن أمريكا العدو الأكبر من خلال سياستها الداعمـة (لإسرائيل) واحتلالها للعراق واتخاذ سياسة تعتبر بأنها معادية للقـضايا العربيـة. (http://www.arableaqueonlin.org)

من المعروف أن الأردن ينتهج سياسة معتدلة ويحترم حقوق الإنسان التي كانت صمام الأمان لاستقراره منذ نشأته في بداية القرن الماضي وفي هذا الإطار يعتبـر اختراق أمن الأردن وتهديده ضربة لهذه الإستراتيجية التي تـساهم فـي اسـتقرار المنطقة، من هنا وفي إطار التعاون والصداقة القائمة بـين الأردن والغـرب يقـوم المتطرفون بمحاولات زج الأردن بدوامة العنف والإرهاب باعتبار الأردن يقف في صف الدول المتحالفة مع الغرب وهذه المقولة قد تجد لها مكانا لدى أصحاب الفكـر المتطرف الذين ينتهجون سياسة تعتمد على الشعارات أكثر من اعتمادهم الواقعيـة السياسية والالتزام بها فمشروع الدولة الأردنية يتناقض مع تفكيرهم بكل تأكيد، مـن هنا نرى أن تنظيم القاعدة كأكبر تنظيم يستهدف-امن الأردن يحاول إلصاق الـتهم والتحريض ضد الأردن من خلال تشويه الحقائق كأن تقـول القاعـدة بـأن الأردن محطة للتواجد الأمني الأمريكي، مستغلة بذلك حالة السلام مـع(إسـرائيل)، كمـا تحاول هذه التنظيمات المتطرفة إلصاق قائمة طويلة من الاتهامات بالأردن فمثلا: إن الأردن يعتبر قاعدة إمداد خلفية للمؤن والعتاد للجيش الأمريكي الذي يحتل العراق، وكان واضحا استهداف الأردن من خلال عملية اغتيال الدبلوماسي الأمريكي لورنس فولي في أكتوبر 2002 لخلط الأوراق وخلق حالة من الفوضى الأمنية وإرباك حالة الأمن التي يعيشها المواطنون في الأردن. (جميل، 2005، ص 36)

وعند الحديث عن مواجهة الإرهاب لابد مـن معرفـة الـدوافع وراء قيـام الإرهابيين بالعمل الإرهابي وخاصة التي يتذرعون بهـا فـي تبريـر أعمـالهم الإرهابية على الدولة الأردنية وهنا يمكن الإشارة إلى بعض مـن هـذه الـدوافع السياسية والتي تنقسم إلى قسمين:

1- العوامل الخارجية:

العلاقات الأردنية الأمريكية:

يرى الإرهابيون أن هذه العلاقات علاقة تبعية بين النظام الأردني والنظـام الأمريكي وعلاقة القوي بالضعيف والتي ينتج عنها أملاءات من أمريكيا إلى الدولة الأردنية واجب تطبيقها، وهذه الإملاءات لا تصب في مـصلحة الأردن بـل فـي مصلحة الأمريكان وحدهم (ونحن هنا لـيس بـصدد عـرض العلاقـة الأردنيـة الأمريكية) بل لابد من الإشارة إلى أن الأردن ومن خلال سياسته الخارجية الواقعية. يتعامل مع كافة الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي مع الأخذ بعـين الاعتبـار أن هناك قوى عظمى لها دور مؤثر وفاعل على الساحة الدولية.

لقد أتسمت العلاقات الدولية في فترة الحرب الباردة بالصراع بـين قـوتين (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية) وبقيت فترة الصراع في حال مـد وجزر إلى نهاية عام (1989) حيث انتهت الحرب الباردة ومظاهرها بتفكك الاتحاد السوفييتي وبروز الولايات المتحدة كأكبر قوه عظمى في العالم.

ومن المعروف أن الأردن يسعى دوما للحصول على مـساعدات ومعونـات خارجية وقروض من اجل تعزيز عملية التنمية الاقتصادية وتطـوير وبنـاء دولـه القانون حيث أن الدولة الأردنية بلد شحيح الموارد والمياه ويوجد فيه ثروات طبيعية محدودة تتمثل في الفوسفات والبوتاس وبعض الموارد الأخرى القليلة.

إذا فهو يحتاج إلى المساعدات الخارجية من شتى المصادر سواء من الـدول العربية أو من دول صديقه أجنبية وهذه المساعدات (العربية أو الأجنبيـة) كانـت تمر بفترات انقطاع أو تقليص وهذا يعود إلى طبيعة الظروف الدوليـة وعلاقـات الدول مع بعضها البعض وبذلك تحتم على الأردن أن يكون نهجه السياسي الـداخلي والخارجي متفق مع أهدافه الوطنية وتطلعاته العربية والإسلامية مع مراعاته دائمـا

لمصالح الدولة الأردنية وعدم التفريط بها فكانت سياسته الخارجيـة سياسـة تتـسم بالاعتدال والتوازن مع الآخرين. (جميل، 2005، ص 36)

فالعلاقة الأردنية مع الولايات المتحدة هي علاقات قديمـه ولا يمكـن مـن الناحية المنطقية أن نربطها أو نجعلها سبباً لقيام أعمال إرهابية داخل الدولة الأردنية من اجل تغيير مسار هذه العلاقة لأن الخاسر الأكبر من انقطاع هذه العلاقة قد يكون الأردن لأن هناك العديد من المصالح و المساعدات المالية والعسكرية والتكنولوجية سوف تتأثر بشكل سلبي بتقليص هذه العلاقة.

وقد يكون هناك من يربط بين الدعم الأمريكي لإسـرائيل، وبـين العلاقـة الأردنية الأمريكية ومستقبل قيام الدولة الفلسطينية، ولكن يجب أن لا يغب عن الذهن من منظور أن هكذا علاقة يمكن أن يكون لها أثار سلبية على حقوق الشعب العربي الفلسطيني المحتل،و أن حوالي نصف سكان الأردن هم من أصول فلسطينيه،وان من مصلحة الأردن إيجاد تسوية عادلة لهذه القضية التي تحتل أهمية كبرى على أجنـدة السياسة الخارجية الأردنية الأمريكية، علما بأن منظمة التحرير الفلـسطينية تولـت المطالبة والدفاع عن قضايا الشعب الفلـسطيني والتفـاوض والتعاقـد مـع الغيـر باعتبارها أصبحت الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني منذ مـؤتمر الربـاط عام 1974م. ولكن ذلك لا يمنع من القول أن نهج الولايات المتحدة في العلاقات مع العرب منذ أن بدأت حربها على النظام العراقي السابق بحجة تحرير الكويت، هـو نهج يعبر عن الرغبة في قيادة العالم والضرب ويبيد من حديد من أجل الحفاظ على مصالحها المرتبطة بتواجد دائم لها في المنطقة وبشكل مستمر لكي تؤمن وصول الموارد الأولية العربية وقاصة النفط إلى واشنطن بالاتفاق مع الدول الغربية الأخرى مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا وغيرها.

وهنا يقتضي الأمر الإشارة إلـى أن الهيمنـة الأمريكيـة ومـد الـسيطرة والغطرسة في التعامل مع بعض الدول وفي منطقة الشرق الأوسط ولد مزيداً مـن الكراهية والحقد عند كثير من الشعوب العربية على أمريكا وعلى من يرتبط معهـا بعلاقات صداقة وثيقة وقد كان من بين تلك الدول الأردن وهذا مـا جعلـه يكـون عرضه للنقد من بعض الأطراف وبالتالي وجهت له بعض الأعمال الإرهابية؛ ومما

زاد الأمر سوء أن السياسة الأمريكية في حربها على الإرهاب أدت إلى مزيد مـن الأعمال الانتقامية وارتكاب المزيد من الجرائم ضد الدول التي ساندت أمريكيا فـي محاربة الإرهاب وأصبحت تطارد التنظيمات الخلايا الإرهابية وتسليم المجرمين إلى الولايات المتحدة. (عبيدات، 2003، ص 38)

بالإضافة إلى الأسباب التي تتعلق بالاحتلال الأمريكي للعراق وما نـتج عنـه مـن فوضى وعدم استقرار داخل العراق وبالتالي تصدير هـذه الفوضـى إلـى الـدول المحاربة مثل الأردن.

2- العوامل الداخلية:

إن الظروف الاقتصادية المتردية للعديد من دول العالم ومنها الدول العربيـة والتي يعزوها الكثيرين إلى الهيمنة الأمريكية، وتبعية الأنظمة السياسية لهذه الدولة المتمردة على القانون الدولي،والتي تعمل لتحقيق مصالحها بغض النظر عن مصالح الشعوب من خلال وضع مزيد من الضغوط على الدول للقبول بشروط اكبر مـن خلال مؤسستين اقتصاديتين عالميتين وهما (صندوق النقد الدولي والبنـك الـدولي) التي تقديم القروض والمنح لهذه الدول فهي مساعدات مشروطة بشروط قاسيه على الدول الممنوحة، التي لابد لها من القبول بهذه الشروط من اجل الحصول على المساعدات من اجل تحقيق عملية التنمية والنهوض باقتصادياتها الـضعيفة، وهـذه الشروط تنعكس بشك سلبي على المواطنين، بنقص الخدمات و ارتفاع أسعار السلع مع تدني في مستوى الدخل للفرد والذي ينتج عنه المزيد من المشكلات الاجتماعيـة التي تضعف كيان الدول الفقيرة وتجعلها في حالة تبعية مستمرة.

وفي هذا الإطار تبذل الدولة الأردنية جهودا حثيثة لمكافحة الإرهاب وقبل أن نتطرق لتلك الجهود، فلا بد من عرض لبعض العمليات الإرهابية التي تعرض لهـا الأردن، وقد استطاعت الدولة الأردنية منذ التأسيس أن تنتهج نهجا ايجابياً من خلاله تجاوزت الظروف الصعبة التي تعرضت لها واستطاع الأردن بفضل قيادته والتفاف الشعب حولها من تجاوز كل العقبات والصعوبات، وفي إطار العـرض التـاريخي نرى أن الأردن قد مر في بداية خمسينيات القرن الماضي بظروف سياسية صعبة تمثلت باستهداف الأردن وقيادته من بعض التنظيمات التي كانت تمول من الخـارج

فنجحت بعض المحاولات بالنيل من بعض الرموز الوطنية حيث تم اغتيال (هـزاع المجالي ووصفي التل) بالإضافة إلى المحاولات التي تعرض لهـا جلالـة الملـك الحسين بن طلال وكل هذه المحاولات كانت تصب في دائرة استهداف الأردن قيادة وشعب واستطاع الأردن أن يكون مثالا يحتذي في الأمن والاستقرار حتـى فتـرة تسعينيات القرن الماضي عندما بدأت التنظيمات الإرهابية تـستهدف الأردن مـن خلال عمليات عنف محدودة تنسب إلى مجموعات إسلامية صغيرة وفي ما يلي أبرز الاعتداءات الإرهابية التي تعرض لها الأردن والكشف عـن بعـض المجموعـات الإرهابية: (عبيدات، 2003، ص 231)

1. عام 1991 تم الإعلان عن اعتقال مجموعة تسمى جيش محمد وقد أسند إليهـا تهم تتعلق بإحراق مكتبة المركز الثقافي الفرنسي وإطلاق النار ليلا على واجهة بنك بريطاني وتفجير سيارة لأحد ضباط المخابرات العامة.
2. عام 1994 تم اكتشاف تنظيم يسمى "الأفغان الأردنيون" يسعى لمهاجمة البنوك ودور السينما واغتيال النواب وقادة الفكر ويصل عدد أعضاء التنظيم إلـى 23 شابا قام بعضهم بتفجير دارين للسينما في عمان والزرقاء.
3. عام 1995 تعرض دبلوماسي فرنسي لإطلاق نار في منطقة الموجـب وأتهـم شابان بهذا الفعل وتم إدانتهما من قبل محكمة أمن الدولة بالإرهاب.
4. عام 1997 تم اكتشاف تنظيم الإصلاح والتحدي الذي مارس بعـض الأعمـال الإرهابية المتمثلة بتفجير سيارة مسئول سابق وسور مدرسة أمريكية في عمـان كما تم القبض على مجموعات من الإسلاميين بتهم نقل سلاح من الأردن إلـى فلسطين.
5. عام 2000 ألقي القبض على مجموعة بتهمة التخطيط للقيام بعمليات إرهابيـة تستهدف أماكن سياحية وشخصيات سياسية وأجنبية.
6. عام 2002 تم اغتيال لورنس فولي في عمان وتم توجيه الاتهـام إلـى تنظـيم القاعدة بقيادة أبو مصعب الزرقاوي بتنفيذ هذا العمل الإرهابي.
7. عام 2004 تم إلقاء القبض على قائد وأعضاء خلية إرهابية مرتبطـة بتنظـيم القاعدة قامت بإعداد متفجرات ومواد كيماوية تزن (20) طـن معـدة لتفجيـر

رئاسة الوزراء ومبنى المخابرات العامة والسفارة الأمريكية وبـاعتراف قائـد العملية أنه كاف مباشرة من الزرقاوي بتنفيذ العملية الإرهابية.

من الملاحظ أن الأردن قد تعرض لعمليات إرهابية كثيرة ولكن سياسته فـي معالجة هذا الأمر تمثلت بالاتزان وعدم الغلو في التعامل مع المجموعات الإرهابية المتهمة بتنفيذ عمليات إرهابية على ارض الوطن وهذا يعود إلى مـا عـرف عـن القيادة الهاشمية من حكمة وعقلانية في التفاعل مع جميع القضايا منذ تأسيس الدولة الأردنية لما يتصفوا به من حلم وتسامح ورحمة فنلاحظ أن معظم الـذين صـدرت بحقهم أحكام وعقوبات لم يكملوا المدة المقررة للعقوبة فيفرج عنهم بعفـو عـام أو خاص، وربما هذا ما دفع بعض المجموعات الإرهابية إلى استغلال السماحة الكبيرة والأبوة التي تتمتع به القيادة الهاشمية ليتمادوا في أعمـالهم الإرهابيـة. (عبيـدات، 2003، ص 233)

2-5 جهود الأردن في مكافحة الإرهاب:

إن الدولة الأردنية لا تعيش بمعزل عن التطورات الدولية ولا عـن العـالم الخارجي ولا يمكن أن تكون بعيده عن ما يجري في العالم من حولها وحتـى لـو أرادت هي أو غيرها من الدول، أن تعيش بمعـزل عـن الآخـرين لأن الحـدود الجغرافية التي كانت تفصل الدول عن بعضها، لم تعد لها تلك الأهمية، فـي ظـل التطور العلمي والتكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات، والعولمة، وما تبعها من أثار أضعفت دور الدولة السيادي على الرقعة الجغرافية، فهـي لا تـستطيع منـع الثقافات والأفكار الخارجية، في ظل هذه الموجه العالمية الكبيرة من التواصل بـين البشرية على عكس الدولة القومية في السابق، التي كانت تسيطر سيطرة شبه كاملة على جميع أقاليمها.

وبما إن الإرهاب هو ظاهره عالميه لا يقتصر على أمه معينه أو مكان معين فلا بد إلا وأن تطال هذه الظاهرة جميع الدول ولعل من ضمن هذه الـدول الدولـة الأردنية التي لم تسلم من عبث العابثين وأفكار المعتدين اللذين اسـتهدفوا الدولـة

الأردنية ليس من وقت قريب بل إن المتتبع لتاريخ الدولة الأردنية يجـد إن هنـاك العديد من الأعمال الإرهابية التي أصابت مقدرات هذا الوطن وشخصياته الرسمية.

وإن ما حصل في الأردن من أعمال إرهابية سبقت أحداث الحادي عشر من أيلول2001 التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية بالإضـافة إلـى الأحـداث الإرهابية التي جاءت بعد هذا التاريخ مثل: تفجيرات العقبة – وفنادق عمان ومحاولة استهداف دائرة المخابرات العامة، وقتل بعض الأجانب وغيرهـا، (مـوظفين فـي سفارات أو سياح) ما هي إلا نتائج لأخطاء السياسة الأمريكية وما تمارسه من غلو وتطرف في تعاملها مع الأطراف الدولية وخصوصا الدول العربيـة مـن وجهـة نظرهم، حيث تسهم في تعزيز من مواقع المجموعات الإرهابيـة ومـن يـدعمها ويتعاطف معها لان هذه السياسات اقترفت المزيد من الأخطاء وأصـبح تكرارهـا بشكل مستمر دون التفكير في عواقب هذه السياسات الظالمة: (اليـازجي، 2002، ص 42) وقد تحدث جلالة الملك عبد ا الثاني عن الإرهاب وعن أسباب انتـشاره وإعطاء القوة للجماعات الإرهابية تأتي من خلال أخطاء السياسة الأمريكيـة فـي إحدى المقابلات التي أجراها معه مراسل قناة العربية الفضائية حيث قال جلالته.

"للأسف هذا ما حصل منذ الحادي عشر مـن أيلـول سـاهمت ردود الفعـل الأمريكية على الهجمات التي تعرض لها الأمريكيون بتعزيـز مواقـع الجماعـات الإرهابية وحذرنا بعد الحادي عشر من أيلول من وجود من يحاول إحداث انقـسام بين الشرق والغرب، واستغلال الأخطاء الأمريكية في المنطقـة لمـصلحة تعزيـز الكراهية والانقسام بحيث أصبحت المساحة المتاحة أمام المعتدلين ضيقة، وهو الأمر الذي يثير قلقنا جميعاً. فقد تم تحييد الأصوات المعتدلة، واختطفت المنطقة لمـصلحة أجندات لا يقدر أصحابها مستقبل شعوب هذه المنطقة، ولا يـردون وحـدة امتنـا العربية. ومن أجل ذلك، نطالب اليوم بأن يحقق الاعتدال انجازاً ملموساً، حتى يلتف الناس حوله، لأنه بعكس ذلك سيتبنى الناس وسائل أخرى للدفاع عن حقوقهم، وهي وسائل نعرفها جميعاً، بل جربنا خطورتها والكوارث التي رافقتها". (بترا، 2005)

فجلالة الملك تحدث عن البيئة الخصبة لأصحاب الأفكـار الإجراميـة ومـا توفره من براهين على صدق منهجهم وطريقتهم والتي تقوم على ضرورة التصدي

إلى مثل هذه الأنظمة. وخلق جو من عدم الاستقرار الداخلي في الدولـة وزعزعـة الأمن الداخلي وتفكيك اللحمة الداخلية لكي تزيد الضغوط وتقل السبل علـى صـانع القرار السياسي".

فالمتتبع للظروف الدولية وخصوصاً في المنطقة المحيطة بالأردن التي تعج بالحروب والدمار وإهدار للموارد البشرية وقتل للأبرياء فهنـاك حـرب الولايـات المتحدة على العراق في الجانب الشرقي للأردن والجانب الغربي الذي لا يقل دماراً وحرباً عن ذلك بفعل الاحتلال الصهيوني للدولة الفلسطينية وكذلك الوضع السائد في لبنان والدماء التي تسفك كل يوم في أنحاء العـالم وكـذلك التهديـدات الأمريكيـة والصهيونية للدول العربية الشقيقة والتوتر القائم بين أمريكيا وإيران كل هذه العوامل والظرف الإقليمية يعيش الأردن في وسطها.

وإن هذه الظروف الدولية التي تحيط بالأردن لم تكـن فـي صـالح الأردن فالحرب على العراق وما ترتب عليها من دمار وخراب وزعزعة للأمـن الـدولي والإقليمي وتشريد المواطنين كان للأردن النصيب الأكبر من أثارها السلبية حيـث توجه العديد من العراقيين للجوء للأردن – وهذا يلقي علـى كاهلـه المزيـد مـن الضغوط على الموارد التي هي شحيحة بالأصل وعلى البنية التحتية وعلـى جلـب المزيد من الثقافات المختلفة التي تأثر على التكوين الاجتماعي للمجتمـع الأردنـي، حيث يعرف الجميع إن تفجيرات فنادق عمان كانت بتخطيط وتدبير وفاعلين مـن جنسيات عراقيه لم يكن للأردنيين أي صلة بها وهذا نتيجة لما ترتب علـى الأردن من تحمل لتبعيات هذه الظروف.

إن هذا الضغط على الموارد ينعكس على حيـاة المـواطنين الـذين زادت معاناتهم فمع قلة الموارد وارتفاع نسبة الفقر والبطالة والتي ترتب على الحكومـة المزيد من الضغوط عليها وزاد من عبء الحكومة أيضا الظروف ومنها (الحـرب الأمريكية العراقية، الحرب الفلسطينية (الإسرائيلية)، التهديـد الأمريكـي لـسوريا وإيران وما يترتب على ذلك من تطورات على الساحة الدولية) التي تحيط بالدولـة الأردنية على المستوى الإقليمي والدولي وانعكاساتها على المستوى المحلي. (شكري واليازجي، 2005، ص 41)

3-5 سلوك السياسة الخارجية الأردنية في مكافحة الإرهاب: (جميل، 2005، ص 38)

يقف الأردن موقفا متشددا تجاه الإرهاب ويدين جميع أشـكاله وممارسـاته وهو بذلك يعبر عن موقف ثابت ينطلق من قناعته أن العمليات الإرهابية مدانة أي كان يقوم بها وتحت أي ذريعة ومن المعروف أيضا أن الأردن كان قد أدان هجمات الحادي عشر من سبتمبر ضد نيويورك وواشنطن، وعلى مدى سنوات طويلة كـان الأردن هدف للعمليات الإرهابية بسبب مواقفه وجهـوده فـي محاربـة الإرهـاب والعمليات الإرهابية التي ارتكبت أو اكتشفت قبل التنفيذ تعتبر دليلا قاطعـا علـى استهداف الأردن من قبل المجموعات الإرهابية التي لا تؤمن بالحوار والسلام.

إن رفض الأردن للإرهاب هو تأكيد على المواقف الثابتة واستمرار للـنهج الذي اتخذه الأردن وقياداته الحكيمة بقيادة جلالة الملك عبد ا الثاني المعظـم فـي رفض الإرهاب بكل صوره وأشكاله وضرورة التعامل معه كآفـة دوليـة يجـب القضاء عليها و توفير كل الجهود الدولية كون الإرهاب لا يعرف حدودا ولا ينتمي إلى وطن، وبهذا الخصوص كان الراحل الكبير الملك الحسين دعي إلى تضافر كل الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة الإرهاب و البحث في الأسباب الكامنة وراء تفـشي ظاهرة الإرهاب كالفقر واليأس والجهل والإحباط.

وفي هذا المجال تبذل الدولة الأردنية بكافة مؤسساتها وبتوجيه مـن جلالـة الملك عبدا الثاني جهودا كبيرة للتصدي لظاهرة الإرهاب وأعمال التخريب التـي أصبحت موضوع اهتمام العالم بأسره لما تحمله بين طياتها من دمار وتخريب، كما يقوم الأردن بجهود كبيرة لمحاربة المحاولات المسمومة التي تـربط بـين الـدين الحنيف وظاهرة الإرهاب الدولي على اعتبار أن الإرهاب لا دين له وأنـه ينـافي جميع مبادئ الإسلام ورسالته السمحة التي تؤمن بـالحوار والتـسامح والوسـطية كأساس لحل النزاعات. (عبيدات، 2003، ص 237)

ولقد امتاز دور الملك عبد ا الثاني المتواصل والهام والبارز فـي المجـال الدولي العام من خلال إقامة علاقات الصداقة والتعاون المثمر، وتوظيفها في جميـع السبل الوطنية والقومية والإنسانية، والأردن بفضل قيادته الحكيمـة امتلـك منـاخ

سياسياً صادقاً ومعتدلاً ووسطياً على الصعيد السياسة الخارجية والداخلية فهذا الدور الفاعل لجلالة الملك عبد ا هو المرجعية الأساسية في منطلقات عمل المؤسـسات الوطنية التي تستند دائماً لهذا الفكر المتنور والثابت الذي يسلك دائما نهجاً يقوم على الاهتمام بالقضايا الوطنية كأولوية بحكم عمل المؤسسات التنفيذية التـشريعية فـي الأردن.

إن الالتفاف الشعبي والحكومي حول القيادة الهاشمية ساعدها على تجاوز كل العقبات والظرف السياسية والاقتصادية الصعبة التـي مـرت بهـا الأردن والتـي استهدفت أمن الأردن بقيادته وشعبه من خلال بعض التنظيمات الإرهابية، والتكيف مع المتغيرات الدولية المتسارعة في النظام الدولي. فقد تجاوز الأردن هذه المحـن بفضل قيمه الإسلامية السمحة ومرتكزاته الوطنية والقومية التـي دائمـاً تتـصدر أولويات أجندة جلالة الملك ومؤسسات الدولة التي لم تنم ولـم تغفـل عـن أمـن واستقرار الوطن فكانت اليد اليمنى للقائد.

وتبقى أجهزة السياسة الخارجية ومؤسسات الدولة الأخرى تواصل الجهـود الكبيرة للتصدي لهذه الظاهرة الإرهاب وأعماله التخريبية التي أصـبحت موضـوع واهتمام العالم كله، لما يحمله في طياته من دمار وتخريب ينتفي مع جميـع القـيم والمبادئ والأعراف الإنسانية فدائما ما يعبر الملك عبد ا الثاني في خطاباته عـن الخوف الذي يمتلك شعوب العالم ونتيجة لغياب الحـل العـادل والـشامل للقـضية الفلسطينية، وإيجاد تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ومشكلة العراق، وقـد أكد الملك في خطاباته العديدة بأن أصل المشكلة هو إنكار العدالة والسلام في منطقة الشرق الأوسط. حيث أكد جلالة الملك على ضرورة الحوار بين الحضارات علـى أساس الوسطية والاتزان والابتعاد عن العنصرية والصراع، هـذا بالإضـافة إلـى الحديث عن مفاهيم الإنسانية التي تكرس الحريـة الديمقراطيـة وحقـوق الإنـسان والدعوة إلى واحترام العقائد والأديان والإخوة الإنسانية وتقبل الأخر، ونبذ العنـف والمغالاة، معيدة للإسلام صورته السمحة المشرقة.

ويمكن إجمال الدور السياسي للملك عبد ا الثاني ومؤسسات الدولـة فـي السياسة الخارجية والداخلية في محاربة الإرهاب.

5-3-1 جهود الملك عبد ا الثاني في مكافحة الإرهاب:

إن جولات الملك عبدا الثاني في العديد من دول العالم تعبر عن دور مهم يخاطب من خلاله الملك في كافة المنابر الفكرية والثقافية والسياسية وفي العديد من دول العالم ما هي الجهود التي يجب أن تبذل لمواجهة الإرهـاب ومعرفـة أسـبابه وكيفية التصدي لأخطاره القادمة التي باتت تهـدد القريـب والبعيـد دون اسـتثناء موضحا جلالته موقف الإسلام الحنيف من هذه الظاهرة الخطيرة.

وللقيادة السياسية الأردنية مواقف عديدة في موضوع مكافحة الإرهاب علـى المستويين الداخلي والخارجي سواء كانت بالمشاركة الأردنية الدائمـة بـالمؤتمرات الدولية المناهضة للإرهاب أو على مستوى توجيه أجهزة الدولة الأردنيـة لمعالجـة كافة الظواهر السلبية والمتطرفة في المجتمع لأجل الحفـاظ علـى امـن وسـلامة المجتمع الأردني وهذا ما تم التعبير عنة في جولات القيادة الأردنية في مختلف دول العالم.

وما رسالة عمان 2004م إلا خير برهان على نهج القيادة السياسية الأردنية في مواجهة الخطر العالمي ودحض الحجج التي تربط الإسلام والمسلمين بالإرهاب بحيث تبنت المملكة الأردنية نهجا يحرص على توضيح الصورة الحقيقيـة والـنهج الصحيح للإسلام ووقف التجني علية ورد الحجج الباطلة على أصحابها وذلك إيمانا من القيادة الأردنية بأهمية دورها في الدفاع عن قضايا الأمة العربية والإسـلامية. (بترا، 2005)

فدور الأردن في التعامل مع ظاهرة الإرهاب أوجزه الملك عبـد ا الثـاني بقوله " إننا لن نسمح للإرهـابيين بتحويـل هـذا البلـد الـديمقراطي إلـى دولـة بوليسية،ونحن نرى أن محاربة الإرهاب لا تكون باتخاذ الإجراءات الأمنية المباشرة فقط، وإنما من خلال إستراتيجية شاملة لتعزيز ثقافة الحوار ونبذ ثقافة العنـف ولا لاستغلال الديمقراطية أو الدين للترويج للأعمال الإرهابية أو تبريرها بأي شكل من الأشكال" (بترا، 2006) بإشارة الملك عبد ا واضحة مـن أجـل وضـع خطـة إستراتيجية دولية شاملة لمحاربة هذه الظاهرة وقتلها في مهدها خوفاً من تطورهـا وازديادها في مساحات كبيرة من العالم.

كما أشار جلالته إلى أن هناك بعض الكتاب في الصحافة وبعض المحطـات الفضائية وبعض الذين يخطبون في المساجد ليس في الأردن فقط وإنما في العديـد من البلدان ممن يمارسون الترويج لثقافة العنـف وإيجـاد المبـررات للإرهـابيين وتصوير جرائمهم على إنها بطولات أو نوع من الجهاد،وبالتالي لابد من وضع حد لكل من يروج للعنف او يوجد المبررات للإرهابيين، لأن من يقوم بذلك هو شـريك للإرهابيين.

وفي كلمة للملك أمام المؤتمر العالمي لوكالات الأنباء الدوليـة فـي الأردن بتاريخ 2005/11/13 أشار أن للإعلاميين مهمة خاصة فبدون الإعلام لا تـنجح الحكومات في مكافحة الإرهاب وأضاف أن الوصفة الوحيدة للتغلب على الإرهـاب هي التنسيق بين كل المعنيين من أجهزة أمنية وحكومات لأن الإرهابيين لا يمتـون للدين بصلة. (بترا، 2006)

وفي كلمة أمام المؤتمر العالمي لوكالات الأنباء الدولية في الأردن بتـاريخ 2005/11/13 أشار للإعلاميين مهمة خاصة فبدون الأعلام لا تنجح الحكومـات في مكافحة الإرهاب، وأضاف أن الوصفة الوحيدة للتغلب على الإرهاب هي التنسيق بين كل المعنيين من أجهزة أمنية وحكومات لأن الإرهابيين لا يمتون للدين بـصلة. (بترا، 2006) فتركيز الملك على الدور الإعلامي ليتحمل مسؤولياته وواجباته اتجاه القضايا الدولية والإنسانية بصورة مشرقة والإسهام فـي معالجـة هـذه الظـاهرة ومواجهتاها.

وهنا تأتي دعوة الملك إلى تكثيف الجهود الدولية لمواجهة الإرهاب حيـث إن المستجدات الدولية والمتغيرات الحضارية وصراع الثقافات أصـبحت تتطلـب جهودا موازية تستجيب لهذه المتغيرات على كافة الصعيد وعلى الـصعيد الأمنـي بشكل خاص وهنا تكمن الحاجة الملحة لمزيد من العزم في التصدي للجريمة بكافـة أشكالها وصورها وفي مقدمتها الإرهاب الذي اكتوت الشعوب العربية بنـاره ومـا حدث في عمان في تشرين ثاني من العام 2005 ما هو إلا دليل واضح على عمى البصيرة وانحراف الفكر وجسامة الخسائر عندما استهدفت الفئة الضالة الأبرياء في الفنادق فقتلوا الأطفال والشيوخ دون تمييز أو رحمه، مما يتطلب تعاونا دولياً حثيثـاً

لتعزيز الجهود المبذولة في هذا المجال بدءا من الانضمام إلى المعاهـدات الدوليـة لمكافحة الإرهاب والمواثيق ذات الصلة بمكافحة الجريمة ومنهـا اتفاقيـة الأمـم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها واتفاقيـة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكذلك دعم الجهود المبذولة لأعـداد اتفاقيـة دوليـة لمكافحة الإرهاب. (بترا، 2005)

وجاء في حديث لجلالة الملك عبد ا الثاني في لقاء تم في موسكو 17 / آب 2006 " إن مهمتنا هي إبراز الصورة الحقيقية للإسلام مؤكـداً أن علـى الغالبيـة الساحقة من المسلمين أن تقف وقول أن المتطرفين ليس لديهم ما يفعلونه للإسـلام". (بترا، 2006)

وقد أوضح جلالته.. في رسالة عمان التي أطلقها الأردن كانت نـداء لكـل المسلمين ليجمعوا على نبذ الإرهاب. وأشار جلالة الملك عبد ا الثاني إلـى أنـه خلال المؤتمر الإسلامي الذي عقد مؤخرا أجمعت لأول مرة اكبر ثمانية مذاهب أنه لا يمكن اعتبار أي مسلم أنه مرتداً أو كافر / كما يدعي المتطرفون. فجلالة الملـك يعي الدور الهام في اجتماع كلمة الإسلام ونبذ الخلافات والتفرقة الطائفية والمذهبية التي ينسل من خلالها المتطرفين لتحقيق غايتهم.

وشدد جلالة الملك عبد ا الثاني في مقابلة تلفزيونية أجرتها معه محطـة / أن. إتش. ك اليابانية في العاصمة طوكيو 9 كـانون الأول 2006، أن الإرهـاب ظاهرة عالمية عانت منها جميع الشعوب.. وقال أن هذه المشكلة هي داخل المجتمع الإسلامي وليس في الإسلام فهي بين أغلبية معتدلة وأقلية تحمـل فكـراً تكفيريـا متطرفا". (بترا، 2006) ويرى الباحث أن الملك عبدا الثاني يحمل على عاتقـه من خلال سياسته الحكيمة فكراً تنويرياً واضحاً في نقل صورة الإسلام السمحة بعد أن شوهت بفعل مجموعات متطرفة ليس لها صلة بالإسلام من شيء وإنما هي ذات مطامع ومصالح سلبية تهدف إلى السيطرة على المجتمعات وتـدميرها بفعـل مـا يرجون من فكر مشوه.

كما يظهر بوضوح الجهد الملكي الأردني من خلال أشارة جلالتـه إلـى أن مواجهة الإرهاب تتطلب نشر الوعي على مختلف الصعد لإيضاح حقيقة أن الإسلام

يعارض قتل الأبرياء ولا يقر الأعمال البربرية التي يرتكبها الإرهابيون باسم الإسلام.

وقد دعا جلالة الملك عبد الله الثاني في نيويورك 16 / أيلول 2005 إلى عدم التسامح مع من يروج الإرهاب، وفي هذا الإطار أشار جلالته إلى أن الأردن عمل مع المجتمع الدولي لمناهضة التفسيرات المتطرفة للإسلام وكما أكد جلالته على الخطوة الرئيسية ذات الأهمية البالغة وهي" أن نضمن عدم التسامح مع من يروج للإرهاب، وقد استمر عمل الأردن مع المجتمع الدولي لمناهضة التفسيرات المتطرفة للإرهاب. (بترا، 2005) فالأردن هذا البلد الصغير والفقير بموارده الطبيعية لم يسلم من هذه الظاهرة فهي لا تستثني أحد بل أنها تهدف إلى خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار فحرص الملك عبد الله وتأكيده الدائم هو من باب عدم الاستسلام لهذه الحالة الشاذة ومحاربتها وعدم التساهل معها لأن نتائجها ستكون خطيرة على العالم بأسره.

ولقد أطلق الأردن في تشرين الثاني/عام 2004 رسالة عمان التي سعت إلى توضيح طبيعة الإسلام الحقيقية وما هي عليه، وما ليس فيها، وقد اجتمع ما يزيد على 180 عالماً في عمان يمثلون 45 بلدا، وتدعمهم17 فتوى من أكبر العلماء المسلمين في العالم وتوصلوا معاً، ولأول مرة في التاريخ، إلى توافق اجتماعي على عدد من القضايا الرئيسية البالغة لأهمية، فقد اعترف البيان الصادر عن المؤتمر في المقام الأول بشرعية المذاهب الإسلامية التقليدية الثمانية ومبادئها المشتركة، وحدد البيان، في المقام الثاني، المؤهلات الضرورية والشروط الواجب توفرها فيمن يتقدم للإفتاء. وهذا، في حد ذاته، يكشف عدم شرعية ما يسمى بالفتاوى التي يستخدمها المتطرفون لتبرير الإرهاب، لأن مثل هذه الفتاوى تنتهك الفقه التقليدي للمذاهب وتعتبر مخالفة صريحة لمبادئ الإسلام الرئيسية كما أدان البيان الممارسات التي تسمى بالتكفير وهي ممارسة يستعملها المتطرفون لتبرر العنف ضد من لا يتفق معهم في الرأي أو التوجه. (بترا، 2005)

فالباحث يرى أن العمل على تحقيق أهداف التنمية، والتطور ومواكبة التطور والتقدم مما يحتم على الدول المتقدمة الدعم النشط المتزايد للتنمية، لأنها

تساعد في دفع عجلة التنمية للجميع وتقلل من الآثار السلبية التي تنتج عن عدم الاهتمام بقضايا الشعوب الفقيرة والمساوية لجميع حقوقها.

ومن بين جهود جلالته التي يبذلها على كافة المستويات ما تحدث به خلال لقاء القمة في البيت الأبيض في واشنطن 21/ أيلول 2006 حيث وضع جلالة الملك عبد ا الثاني أعضاء الكونغرس في صورة التطورات والأحداث التي أصبحت تؤثر في مجرى العلاقات الدولية والتي من أهمها الإرهاب مبيناً موقف الأردن الثابت والواضح اتجاه الإرهاب ونبذ العنف بكافة أشكاله وأنواعه وموضحا صورة الإسلام السمحة ومبين للتفسيرات الخاطئة للإسلام التي تبرر الإرهاب قائلا:

" إن الأردن ومن اجل مواجهة التفسيرات الخاطئة للإسلام التي تبرر الإرهاب أطلق حوارات تستند إلى رسالة عمان وتهدف إلى توحيد الجهود وتنسيق المواقف في التصدي لهذه الظاهرة التي باتت تشكل مصدر تهديد حقيقي للسلام العالمي". (بترا، 2006)

ولعل الجهود الداخلية او المحلية للملك لا تقل عن الجهود الخارجية بحيث يظهر ذلك جليا في العديد من الندوات والمحاضرات والمؤتمرات التي عقدة في الأردن ومن الأمثلة على ذلك إشارة جلالته في المؤتمر الإسلامي الدولي الذي عقد في عمان / تموز 2005 استناد إلى ما تضمنته رسالة عمان ومشاركة ممثلين عن مختلف المذاهب الإسلامية الذين أجمعوا على توحيد الفتاوى الإسلامية ورفض استخدام الدين كوسيلة لنشر الأفكار المتطرفة. وقال جلالته إن جهوده وخلال جميع زياراته للولايات المتحدة ركزت على توضيح رسالة الإسلام الحقيقية وقيمه النبيلة والتأكيد على أن أغلبية المسلمين ترفض الإرهاب ولا تبرر أعمال القتل التي ترتكب باسم الإسلام. فقد كانت زيارة الملك عبد ا للعديد من دول العالم منها الولايات المتحدة الأمريكية اكبر الأثر في توضيح موقف الأردن والإسلام من مختلف القضايا الدولية والتي تنعكس على ردود أفعال أجهزة الإدارة الأمريكية بحيث أعربت قيادات الكونغرس عن تقديرها لجهود لجلالة الملك الهادفة إلى ترسيخ دعائم السلام في المنطقة وما يقوم به جلالته من تحركات نشطة لتوضيح المعاني السامية والإنسانية للإسلام.

وإن هذه الجهود تحض بتقدير واحترام من المجتمعات الغربية التـي كانـت بحاجة إلى الاستماع دائماً إلى مثل هذا الصوت العقلاني الذي ينقل صورة الإسـلام السمحة على حقيقتها.

وفي تصريحات صحفية أعقبت لقاء جلالته مع قيادات الكونغرس أكد رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي السيناتور ريتشارد لوجراننـا نحتاج كأمريكيين إلى نهج مؤسسي لفهم الدين الإسلامي لنتمكن من تفهم حـساسية العلاقة بين المسلمين والمجتمع الأمريكي ومعالجة الأوضاع في المنطقـة". (بتـرا، 2005) وهذا ما أراده الملك عبد ا في تقليص الفجوة بين الشرق والغرب وتفهـم كل من الأخر للأخر على أساس الاحترام المتبادل والتعاون المشترك على أسـاس من العدل والمساواة.

كما تحدث جلالة الملك عبد ا الثاني في لقاء تم في كوالالمبور 13/ تشرين أول 2005 مع الملك الماليزي على القضايا التي تهم العالم الإسلامي والوضع فـي الشرق الأوسط، واستعرض جلالتهما التحديات التي يواجهها العالم الإسلامي حيـث أكدا على ضرورة تكاتف جهود أبناء الأمة الإسلامية للتصدي لمحـاولات تـشويه الدين الحنيف وربطه بالإرهاب من خلال توحيد الرؤى والجهود التي تبذلها الـدول الإسلامية على هذا الصعيد وخاصة الأردن وماليزيا انطلاقا من رسالة عمان وشرح جلالة الملك عبد ا الثاني الجهود التي يبذلها الأردن استناداً إلى رسالة عمان دفاعا عن الإسلام وصورته الحقيقية في مواجهة نزعات التطرف التي تبـرر الإرهـاب بتفسيرات خاطئة تخالف التعاليم السامية للدين الحنيف، وأعاد جلالته التأكيـد علـى أهمية انضمام الدول الإسلامية إلى هذه الجهود والإسهام في ترسيخ الحـوار مـع الغرب لإظهار المعاني العظيمة للدين الإسلامي ورسـالته القائمـة علـى العـدل والمساواة وقبول الآخرين والتعايش المشترك. (بترا، 2005) فـالحراك الـسياسي الذي يقوده الملك عبد ا لرسم الصورة الحقيقية عما تم تحريفه وتشويه هو صورة واضحة لبعد النظر الذي يتمتع به جلالته لوقف نزيف الدم وخلق حالة مـن الأمـن والاستقرار لشعوب المنطقة للاستمرار في التنمية والتقدم والازدهار وانتشالها مـن براثن الظلام والدمار.

وقد أشار جلالته إلى ما لمسه خلال جولاته العديدة إلى دول العالم ومنهـا الولايات المتحدة من تفهم وتجاوب مع جلالته لإطلاق الحوار بين أتبـاع المـذاهب الدينية والثقافات المختلفة، ولقد وجدت المبادرات التي يقودها جلالته للتأكيـد علـى المعاني السامية للإسلام صدى كبير في العديد من دول

إن تأكيد جلالة الملك عبد ا الثاني على مواصلة الجهود الدولية للخروج من دوامة الحرب والإرهاب والعنف إلى سلام عادل وشامل من خلال الكلمة التي ألقاها أمام أعضاء اللورد ومجلس العموم البريطاني عام 2006 قائلا:

" أنه لشرف عظيم لي أن أكون معكم اليوم والـشكر لكـم، جميعـاً، علـى ترحيبكم الحار، لقد مضى قرابة الخمس سنوات على وجه التحديد على أخـر مـرة وقفت فيها أمامكم. نحن نعيش ألان عصر يشهد تغيرات غير عادية ومخاطر كبيرة، فالعنف مستمر في أفغانستان والعراق. والإرهابيون قاموا بضرب لنـدن، وعمـان، ومدريد، ونيويورك، ومدن أخرى، والاحتلال والأزمـة الإنـسانية فـي فلـسطين مستمران. ولبنان بحاجة إلى الدعم الكامل من المجتمع الدولي لإعادة البناء، والحفاظ على وحدته الوطنية، ونستطيع العمل معا من اجل عالم يـسوده القـانون والتقـدم وتعيش فيه شعوبنا بأمان وازدهار. وعلينا أن نختار بحرص، ونتذكر بان علينـا – وعلى أطفالنا – العيش في العالم الذي نعمل على إيجاده، وليس هنـاك أي مكـان تكون فيه خيارتنا أكثر أهمية مما هي عليه في الشرق الأوسط، فمنطقتنا تقوم بادوار إستراتيجية متعددة في مجال امن القرن الحادي والعشرين، وهي كـذلك المـوطن الروحي لثلاث ديانات تاريخية – اثنتين منهما، المسيحية والإسلام، تشكلان أكثر من نصف سكان العالم، وإضافة لذلك، فنحن الجيران الأقرب لأوروبـا، وقـد عاشـت شعوبنا معا لآلاف السنين، وعملنا معا على نمو وازدهار معظم ما يعتبره العالم الآن حضارة وعلوم، وكانت منطقتنا على مدى طويل حلقة الوصل للتجارة الدولية، ولها الآن أهمية بالغة في إنتاج الطاقة، و إن منطقتنا بحاجة إلى الاستقرار والسلام، مـن اجلنا، ومن أجلكم، ومع ذلك فإن تواتر وكثافة الأزمات في الشرق الأوسط يتزايدان بشكل يثير الفزع، ويحدث هذا إلى جانب تغيرات مهمة أخرى في البيئـة الإقليميـة تفتح الباب للمتطرفين واللاعبين الإقليميين الساعين إلى الهيمنة، و إن الابتعاد عـن

هذه التحديات ليس خياراً فتأثيرها يمتد إلى كل زاوية في العالم، وعلينا أن نجابه هذه الأخطار، ونفكر بطرق جديدة حول كيفية تحقيق السلام والتقدم وان نـنهض إلـى العمل". (بترا، 2006)

إن دعوة الملك من وجهة نظر الباحث إلى وضع آلية عربية موحدة لدراسة أساليب المنظمات الإرهابية وطرقها في نشر الأفكار المتطرفة والتلاعب بالعواطف والمعتقدات وتجييش النفوس وغسل الأدمغة عند الناشئة والعمل على تفنيد زيف تلك الأفكار وزورها وبهتانها والتنبيه لها والتحذير من نتائجها وبناء ثقافة مجتمعية تنبـذ الفكر الإرهابي وتنبذ العصبية التي تقود إلى العنف.

ويأتي ذلك انطلاقاً من أن التصدي للإرهاب مسؤولية جماعية مشتركة وأن التنشئة الأسرية السليمة تشكل أسسا منيعة لوقاية الأبناء من السلوك الإرهابي وكذلك التنديد بما تبنى عليه الأعمال الإرهابية من فهم خاطئ لمبادئ الـشريعة الإسـلامية السمحة وأحكامها والتركيز على براءة الإسلام من هذه الأفكار كونه دين التـسامح والسلام والوسطية والتي تنبذ الغلو والتطرف وتقاومه وما رسالة عمان إلا أنموذجا يحتذي في هذا المجال.

إن وضع جلالة الملك سفراء الاتحاد الأوروبي فـي عمـان عـام 2005 بصورة الجهود التي يقودها الأردن لمد جسور الحـوار والتفـاهم بـين الثقافـات والديانات المختلفة وتوضيح الصورة الحقيقية للإسلام استناداً إلـى رسـالة عمـان والمؤتمر الإسلامي الدولي الذي عقد في شهر تموز 2004 لافتا جلالته إلـى إن المؤتمر سيتبعه لقاءات أخرى لترسيخ القيم الإنسانية العالمية المشتركة التـي تنبـذ الإرهاب والتطرف. (بترا، 2005)

وأكد قال جلالة الملك عبدا الثاني خلال ترؤسه اجتماعا لمجلـس الآمـن الوطني في2005/7/23. إن عمليـات التفجيـر الإرهابيـة التـي راح ضـحيتها الأردنيون الآمنون وضيوفهم العرب والأجانب استهدفت زعزعـة آمـن المملكـة واستقرارها، وعكست مدى الحقد على هذا البلد وانجازاته ومكتسباته وأشار جلالته إلى أن ظاهرة الإرهاب مشكلة عالمية لا تقتصر على الأردن وحده وتستدعي تكاتف جهود الجميع في التصدي لها. (بترا، 2005) فالملك عبد ا يؤكد علـى أن هـذه

الأعمال لن تنال من أمن الأردن ودوره البارز في مواصلة انجازاته وجهوده في الدفاع عن قضايا أمته فالأردن سيبقى واحة أمن واستقرار وقبلة لكل محبي السلام والعدل.

وأكد جلالته أن جهود مكافحة الإرهابيين يجب أن تطال كل من يبرر أعمالهم أو يؤيد أفكارهم الهدامة وأنه لا بد من وضع إستراتيجية شاملة لفضح أهداف عصابات الإرهاب التي طالت أعمالهم الإرهابية العديد من الدول العربية والأجنبية.

إن تطلعات الملك ونظرته المستقبلية للأحداث ورؤيته الثاقبة تجعله يستشرف تلك الأحداث ويضع النقاط على الحروف وذلك من خلال طرحه المشاكل الحقيقية وما هي الطريقة الصحيحة لحل القضايا العالقة وهي كثير لأن المنطقة ما زالت تكتوي بنيرانها.

في قوله " فالأردن ودول المنطقة كلها أصبحت اليوم في حرب مستمرة على الإرهاب، خصوصاً أن معظم ضحايا الإرهاب هم من العرب والمسلمين ، إذ لا بد من تجفيف منابع المشاكل التي يستغلها الإرهابيون كذريعة لأعمالهم الإجرامية، وتعزز مواقف الجهات والأشخاص الذين يقفون وراءها ويدعمونها، هناك تحديات كثيرة تواجهنا، فإذا بقيت القضية الفلسطينية من دون حل، وواصلت (إسرائيل) ممارسة سياسة الحصار على الشعب الفلسطيني، والقتل الذي يولد اليأس والإحباط، وتواصل القتل اليومي في العراق، فإن الشعور باليأس والإحباط سيتعزز ويجلب معه التطرف والإرهاب.

وبين الملك عبد ا الثاني في حديث له لصحيفة " أي بي سي " الإسبانية في 2005 إلى أن جميع الدول الإسلامية تواجه مشكلة الإرهاب وقال أن الكثيرين أفزعهم من شاهدوه على شاشة التلفزيون عندما اعتدى الإرهابيين على إحدى مدارس بيسلان الروسية، ودعا إلى ضرورة مكافحة الإرهاب والإرهابيين ومواجهة تحديهم. وأشار الملك عبد ا الثاني إلى أن المتطرفين من أنصار " التكفير" يريدون تأليب مسلمين على إخوانهم المسلمين وإضعاف الأسرة الإسلامية وخلق المشاكل بين الشرق والغرب". (بترا، 2005)

أما عن كيفية مواجهة الفكر المتطرف ينبغي توعية الناس منـذ أن يـدخلوا المدرسة بأن هذه الأيديولوجيا لا تمثل الإسلام بكامله ولا تمثل معتقداته ولا مبادئـه التي تقوم على احترام الإنسانية فعلى الدول العربية والإسلامية دور كبير للوقـوف في وجه الظاهرة وتخليص المجتمعات العربية منها.

دليل لقاء الذي جمعة والرئيس حسني مبارك حيث تناول تطورات الأوضاع في المنطقة وسبل مكافحة الإرهاب والتطرف وتحقيق آمن واستقرار المنطقة هـو إيمانا من جلالة الملك عبد ا الثاني بأهمية العمل العربي المشترك وعلـى كافـة المستويات. (بترا، 2006)

وفي معرض الحديث عن دور الملك في محاربة الإرهـاب تحـدث وزيـر الداخلية الأردني عن دور جلالته البارز والفعـال فـي شـرح القـضايا العربيـة والإسلامية وبأسلوب حضاري متقدم مما أسهم في فهم العالم لوجهة النظر العربيـة والإسلامية، حيث كان لجلالته العديد من الندوات والمحاضرات واللقـاءات علـى المستوى المحلي والدولي التي يدعو فيها إلى محاربة الإرهاب والتطرف ومعالجة كافة القضايا والمشاكل التي تؤدي إلى بروز هذه الظاهرة واتـساعها. (الطريـف، 2006، ص 105)

فتأكيد جلالة الملك الدائم والحثيث على محاربة الإرهاب ينطلق مـن فكـرة عدم إلصاق هذه التهمة بالإسلام والعالم العربي، وبان الإرهاب لا دين له ولا وطن ولا يمثل فئة معينة ومذهب معين، وإنما هو ظاهرة شاذة تهدد العالم بـشكل عـام تتطلب منا التعاون والتكاتف لمعالجتها والقضاء عليها بكافـة الطـرق والأشـكال وتخليص المجتمعات الإنسانية منها. وقد جاءت الجهود التـي بـذلتها فـي الأردن الدعوة إلى اجتماع مجلس وزراء الداخلية العـرب فـي عمـان12- 10-2005، وبرعاية ملكية حريصة على تعزيز التضامن العربي ودعم جهود التنسيق الأمنيـة بين الدول العربية بما يساعد على توفير مقومات الأمن والاستقرار العربي.

وقد عرض جدول أعمال المؤتمر الذي تضمن تنفيذ الخطـة الإسـتراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب من خلال بندين هما: تنظيم وتأمين حماية المنشات الحيوية

ووسائل النقل العام وأساليب إقامة تعاون فعال بين الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب وبين المواطنين. (بترا، 2005)

ويمكن توضيح دور جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين بالنقاط التالية:

1. دعوة الملك إلى وضع آلية عربية موحدة لدراسة أساليب المنظمات الإرهابية وطرقها في نشر الإرهاب.
2. توضيح الصورة الحقيقية للإسلام ونبذه للعنف والإرهاب والتركيز على براءة الإسلام من الأفكار الضالة، والخاطئة التي يبني عليها الإرهابيون أعمالهم.
3. التأكيد على أهمية تضامن وتضافر الجهود الدولية بين جميع عناصر المجتمع الدولي.
4. وضع إستراتيجية شاملة تبين وتفضح أهداف العصابات الإرهابية.
5. أن يتصدى الجميع للإرهاب ويتحمل كل مسؤوليته ويقوم بدوره اتجاه أمن وسلامة المجتمعات الإنسانية.
6. تأكيد الملك على وجود عدد من القضايا التي يستغلها الإرهابيون لتبرير أعمالهم، والتي يجب أن تحل حلاً عادلاً، من مثل:

أ- بقاء القضية الفلسطينية دون حل، واستمرار العدو الصهيوني في سياساته الإرهابية العنصرية تجاه الشعب الأعزل.

ب- وجود العديد من المشاكل في المنطقة والتي تعتبر الولايات المتحدة السبب الرئيسي لها، مثل حرب العراق وحرب أفغانستان وغيرها.

2-3-5 دور وزارة الخارجية:

تعمل وزارة الخارجية على الارتقاء بالنشاط الدبلوماسي الأردني إقليميا ودوليا من خلال تعزيز مفهوم العمل الدبلوماسي وتطوير وتنمية الموارد البشرية الدبلوماسية من اجل الوصول إلى التميز والإبداع في تمثيل الأردن وتقديم الخدمة للمواطن الأردني.

كما تعمل على تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأردنية وتعزيز دور الأردن المحوري والقائم على الوسطية والاعتدال في المحافل الدولية والإقليمية وحماية

المصالح الوطنية الأردنية العليا، وقد تبنت وزارة الخارجية إستراتيجية واقعية في جميع الظروف والأزمنة بما يتناسب وقدراتها وتطلعاتها وذلك تماشيا مع الظروف الدولية والتحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية وتداعيات هذه الظروف أضافه للحرب على الإرهاب التي أصبحت تلقى بكاهلها على جميع الدول لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة. (www.maf.gov.jo.wps/portal/fmarapicsitc/ksym1/04si9spxkyopl.)

كما عملت وزارة الخارجية على التكيف مع المتغيرات والأحداث الدولية والإقليمية من خلال تنفيذ توجهات القيادة السياسية الأردنية وراعي الدبلوماسية الأول الملك عبد ا الثاني بن الحسين، بحيث تستقي الدبلوماسية الأردنية فلسفتها من الدستور الأردني والثوابت الوطنية ومن قيم الإسلام السمحة القائمة على الاعتدال والوسطية في الفكر والمنهج والعمل ومن رؤى وأفكار القائد السياسي التي تنبثق من مبادئ الثورة العربية الكبرى ورسالتها الخالدة ومن المواثيق والأعراف الدولية إيمانا بأهمية الالتزام هذه المواثيق واحترام القانون الدولي ومؤسساته. (بترا، 2005)

5-3-3 جهود السلطة التشريعية:

أما على مستوى الجهود التي تبذلها المؤسسة التشريعية الأردنية في مكافحة الإرهاب فيأتي من خلال سن التشريعات ذات الصلة بموضوع العنف والإرهاب داخل الدولة الأردنية، وذلك تماشياً مع توجهات وتطلعات القيادة السياسية وصانع القرار السياسي الأردني المستمد من قدرتها على معرفة الأحداث واستشراف المستقبل ومراعاة مصالح الدولة الأردنية العليا والحفاظ على امن وسلامة الوطن والمواطن.

وهذا يعكس مدى تمسك القيادة السياسية بالمبادئ والأسس التي قامت عليها الدولة الأردنية وبقيت القيادات الهاشمية محافظة ومطوره عليها والحفاظ على الإرث الهاشمي الذي ورثته من الآباء والأجداد لإكمال المسيرة والمحافظة على هذا الإرث العظيم.

وقد قامت السلطة التشريعية ممثله (بمجلسي النواب والأعيان) ومن خـلال الدعوة إلى المؤتمرات الدولية أو الندوات الدولية لبيان وتوضيح الموقف الأردنـي الواضح والصريح من الإرهاب الدولي وإدانته لكل أشكال وصور الإرهاب وخيـر دليل على ذلك موقف القائد السياسي الذي بينه منـذ توليـه لـسلطاته الدسـتورية. (http://www.electionsjo.com/default/default.asp)

كما يتضح دور البرلمان في مكافحة الإرهاب من خلال وضـع عـدد مـن القوانين التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب وأهمها قانون مكافحة الإرهاب بالإضـافة إلى مصادقته على عدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تعمل علـى مكافحـة الإرهاب. إضافة إلى سعي البرلمان بالتعاون مع الأسرة الدولية وتوحيد الجهود مع كافة الحكومات والمنظمات الدولية من اجل العمل معـاً لمواجهـة هـذه الظـاهرة (http://www.electionsjo.com/default/default.asp)

إن البرلمان الأردني من خلال تصريحات صدرت عن ممثلين عنـة وفـي مؤتمرات دولية وندوات وعلى كافة المستويات بين وشـرح الـصورة الواضـحة والمشرفة للإسلام وانه دين الاعتدال والوسطية والتسامح، وهذا يأتي مكملاً لـدور الملك عبد ا الثاني الذي يأخذ على عاتقه وانطلاقاً من موقفه الـسياسي والـديني بقيادة الجهود الدولية والإقليمية والمحلية في مواجهة خطر الإرهاب علـى الأفـراد والمؤسسات والدول. وبيان وشرح الصورة الحقيقية للإسلام وكيف انه ينبذ الإرهاب والعنف ضد الأبرياء والمدنيين دون النظر للجنس أو اللون أو العرق.

الخاتمة.

تناولت هذه الدراسة دور السياسة الخارجية الأردنية لمنع ومكافحة الإرهـاب في الأردن بكافة صوره وأشكاله وبواعثه التي ترتكب ضد المدنيين الأبرياء من قتل وأعمال عنف وتجويع ورعب واغتصاب أراضي وطرد ومحاصرة شعوب وانتهاك حريات وإهدار حقوق حيث أصبحت سمة العصر.

إن الإرهاب هو في الواقع ليس فعلاً فحسب، ولكنه في الأساس نتاج فكـري منحرف من الواجب معالجته، لذا فإن المجتمعات بكافة مؤسـساتها مـسئولة عـن مكافحته والتصدي له، فهذا ما يقع على المؤسسات الأمنيـة مـن التزامـات فـإن المؤسسات الفكرية (علمية وإعلامية وتربوية) مسئوله مسؤولية كبرى عـن بنـاء المفاهيم الصحيحة والقيم الإنسانية السليمة، وتحصين المجتمعـات ضـد الأفكـار المنحرفة والأفعال الشريرة.

وقد جاءت الجهود الدبلوماسية الأردنية متمثلة بجلالة الملك عبـد ا الثـاني والمؤسسات الأردنية في تعزيز الحوار المتعدد للثقافات فيما بين الأديان والـشعوب ووضع السياسات الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والثنائي بين الـدول لتحديد وتفكيك الخطر العام والخاص للإرهاب وكذلك أنشطة مجموعـة الجريمـة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمتفجرات والاتجار بـأرواح البـشر. فالأردن ينظر إلى الإرهاب على أنه فكر هدام يتناقض مع قيم العروبـة والإسـلام لذلك نجده يتخذ سياسة لا هوادة فيها في مواجهته من خلال محاربة فكـرة الـضال وملاحقة مجموعاته التي تنال من أمن واستقرار الوطن. فقـد ارتكـزت الـسياسة الخارجية الأردنية على ضرورة معرفة الجميع بالإسلام الذي يدعو إلـى التعـايش والتسامح وينبذ العنف بجميع أشكاله وصوره وأن جميع جولات وتحركـات الملـك التي تدعو الجميع إلى تحمل المسؤولية والوقوف أمام هذه الظاهرة الخطيـرة التـي تدمر الجميع.

وقد استعرضت في هذه الدراسة تعريف السياسة الخارجية الأردنية بعد إعطاء لمحة تاريخية عن مسيرة الدولة الأردنية وثم تطرقت إلى العوامل المؤثرة في صنع القرار الأردني السياسي وأجهزته والى كيفية معالجة هذه الظاهرة والـدور المنـاط

بهذه المؤسسات في الوقوف على أسباب هذه الظاهرة التي استهدفت الأردن بأمنه، حيث وقف الشعب وجميع أجهزة الدولة من سلطة تنفيذية وتشريعية وإعلامية في مواجهة هذا التحدي والتنسيق والتعاون والتشاور مع جميع الدول على أعلى المستويات.

إن الإرهاب يعد تهديد إستراتيجي مباشر لكافة شعوب العالم، فلذلك يعد إحدى أولويات المجتمع الدولي. وعلى كافة الدول الالتزام بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لمواطنيها ضد التخويف الذي يمارسه الإرهابيون وعلى المجتمع والدول الالتزام بحماية كافة مواطنيها واتخاذ خطوات لتعزيز التعاون، وهذا ما ركزت عليه السياسة الخارجية الأردنية في جميع مستوياتها الخارجية والداخلية.

التوصيات:

نقل الاهتمام بمكافحة الإرهاب من دائرة التعريف والتحليل إلى دائرة العمل والتطبيق إذا لم يعد بإمكان الأردن أن يتساهل تجاه مستويات الإرهاب والعنف.

على السياسة الخارجية الأردنية دور كبير في توضيح مفهوم الإرهاب وانعكاساته وبأن دول العالم لا تواجه صراعاً بين الحضارات، بل تواجه صراعاً من اجل الحضارة، وحشد قوى الحضارة لمواجهة قوى الكراهية والعنف والمعتقدات المنحرفة التي لا تقدم أي أمل فيما عدا الهدم والتخريب.

وضع السياسات والآليات الرامية إلى تطوير وتعزيز قيم التسامح والتعايش الإنساني بين شعوب العالم،من خلال إيجاد الحلول لمشاكل الشرق الأوسط وخاصة القضية الفلسطينية والعراق ولبنان.

القضاء على جذور وأسباب الإرهاب، كما يجب التخفيف من حالات الفقر والظلم الاجتماعي والصراعات الإقليمية التي تعوق الحوار بين الثقافات،وتصنع فجوة عميقة بين دول العالم.

التنسيق والتعاون المشترك في مواجهة الإرهاب لما يشكله من خطورة حقيقـه على أمن الدول العربية وأمن المجتمعات وخاصة الأردنية.

رفض الإرهاب بكل أشكاله والتأكيد على المواقف الثابتة واسـتمرار الـنهج الذي أكد عليه الأردن بقيادته في رفض الإرهاب بكل صوره وأشـكاله وضـرورة التعامل معه كأنه افة خطيرة يجب القضاء عليها وتوفير كل الجهود اللازمـة فـي التعامل معه.

كما ان الجهود الحقيقية لمواجهة الخطر الإرهابي يجب ان تكون من جميـع أفراد ومؤسسات المجتمع الدولي والهيئات والمؤسسات الخاصة وان تتضافر جهود الجميع كل فرد او عضو في هذا المجتمع حسب المكانة التي هو فيها سـواء كـان رئيس دولة أو باحثين او علماء الدين وأي فرد مهما كأنة مسؤوليته وموقعـة التـي يحتله في المجتمع المحلي او الدولي.

يضاف إلى ذلك تكثيف الجهود من اجل إيجاد تعريف موحد للإرهاب وان يكون ذلك من خلال أهم المؤسسات الدولية وهي منظمة الأمم المتحدة لكي يكـون هنـاك صبغة دولية لهذا التعريف ويكسب تأييد الجميع أفراد ومؤسسات ومنظمات محليـة وإقليمية ودولية.

العمل الجاد ومن الجميع وخصوصا الدول الغنية والدول القادرة على التأثير في مجرى العلاقات الدولية معالجة الأسباب الكامنة وراء الأعمال الإرهابية ومـن أهمها الفقر والبطالة وسوء الأوضاع الاقتصادية وما يتبع ذلك من ممارسات قمعية من الأنظمة المتسلطة والدكتاتورية على الشعوب المغلوبة على أمرها وكذلك عـدم حل العديد من القضايا الدولية العالقة والتي تنعكس على سلوكيات الأفراد والدول أي باختصار(تطبيق اكبر قدر ممكن من العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.....)

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

أبراش، إبراهيم.(2002). الإرهاب: اشكاليته في تعريفه لا في محاربتـه" إرهـاب الأقوياء ودفاع الضعفاء"**. رؤية.** السنة الثانية. العدد 17، ص43.

ابو ديه، سعد (1983) **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية**. عمان.

ابو راشد، تيسير؛ محمد، يعقوب (2003) **البرلمان والتـشريعات المتعلقـة بـه.** عمان، المكتبة الوطنية.

بحوث مؤتمر دراسات فكر الحسين بن طلال وتراثه. **سلـسلة الثقافـة الوطنيـة 2004 الحسين بن طلال والنظام الإقليمـي العربـي**. المجموعـة الثالثـة (2004).

التل، مجدي، **وكالة الأنباء الأردنية بترا.** المـصدر محلـي بتـاريخ 2005/3/21 تسلسل رقم 163

تليلان، أسامه عيسى (2000). **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية**. ط1. عمان وزارة الثقافة.

جويحان، أغادير عرفات (2006). **علم الإرهاب: الأسـس الفكريـة والنفـسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب**. عمان: دار مكتبة الحامد.

حداد، امجد (2003). **نظام الحكم في ألملكة الأردنية الهاشمية**. عمان ، دار وائل للنشر، ط1.

الحريري محمد مرسى (1993) **دراسات الجغرافيا الـسياسية،** الإسـكندرية، دار المعرفة الجامعية.

الحسن، أسماء بنت عبد العزيز. (2004). **أسباب العنـف والإرهـاب والتطـرف: دراسة تحليلية**. كلية البنات بالرياض.

الحسين بن طلال. (1999) **مهنتي كملك،** نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جـم، ونقلها للعربية غزي غزيل، محمد عزت نصرا ، بيسان للنشر والتوزيـع، ط1.

حموده، منتصر(2006) **الإرهاب الدولي جوانبه القانونية وسـائل مكافحتـه فـي القانون الدولي أو الفقه الإسلامي**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديد.
الخضرمي، عمر؛ العدوان، مصطفى(2002) **التربية الوطنية الوطن والمـواطن والنظام السياسي في الأردن** عمان، دار مجدلاوي.
الخضرمي، عمر؛ العدوان، مصطفى(2003) **التربية الوطنية الوطن المـواطن والنظام السياسي في الأردن**. عمان ، مجدلاوي، ط1.
الخلايله، احمد (2000). **المصالح العليا للأردن المكونـات والتحـديات**. مركـز دراسات الشرق الأوسط: عمان مركز دراسات الشرق الأوسط. ط1.
خوالدة، محمود عبد ا محمد (2005). **علم نفس الإرهاب**. عمان: دار الشروق.
الدستور الأردني**،** (2000) **قانون منع الإرهاب**، قانون رقم(55) لـسنة 2006، ط1 عمان. دار الكرمل للنشر والتوزيع.
الرشواني منار (2003) **سياسة التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن**. ط1، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإستراتيجية.
الرفوع، فيصل (1995) **ملامح عامه في السياسة الخارجية الأردنية**، عمان،وزارة الشباب، ط 1.
الرمضاني، مازن (1991) **السياسة الخارجية دراسة نظرية**. جامعة بغداد.
الرويشي، محمد احمد (2003) **سكان العـالم العربـي الواقـع والمـستقبل** ، ج1 الرياض، مكتبة العبيكان.
الزين، حيدر(2000) دور البرلمان الأردني في السياسة الخارجية**.** رسالة ماجستير غير منشورة كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
الزرو، نواف. (2002) جدلية الإرهاب وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال: أسـئلة متفجرة على أجندة الإرهاب**. رؤية.** السنة الثانية. العدد 16.
سليم، محمد السيد (1997) تحليل السياسة الخارجيـة. القـاهرة مكتبـة النهـضة المصرية. ط2.
شطناوي، فيصل (2003) **النظام الدستوري الأردني**، عمان، دار الحامد،ط1

صالح، محمد علي (2005). **دراسة نفسية: دوافع الإرهابيين معقدة ونظريات علم النفس عاجزة أمامهم**. واشنطن: جريد الشرق الأوسط. www.paldf.net

الطريف، عبد الرحمن بن سالم بن فهاد (2006). " **اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو ظاهرة الإرهاب: دراسة ميدانية على طلاب الجامعات في الرياض**". **رسالة ماجستير** غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيـة/ قـسم العلـوم الاجتماعية.

الظاهر، نعيم إبراهيم(1995) **سياسة بناء القوة في الأردن.** عمان، وزارة الثقافة.

عبيدات، خالد (2003) **الإرهاب يسيطر على العالم**. عمان. المكتبة الوطنية.

عداي، عبد الرسول.(2005). سيكولوجية الجماعة التدميرية. **النبـأ**. العـدد 78، ص78.

العدوان، نائل (2000) **المؤسسة العسكرية الأردنية في التنمية الاقتصادية**. عمان، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط1

عز الدين، احمد جلال (1986) **الإرهاب العنف السياسي**(كتاب الحرية.

العزام، عبدالمجيد (1998) **عملية صنع السياسة الخارجيـة الأردنيـة**. عمـان، وزارة الثقافة

عطا ، الإمام،(2000)، **الإذهاب والبيان القـانوني للجريمـة**، الإسـكندرية، دار المطلعة الجامعية، ص230.

عطا ، حسين، الإمام (2002) **الإرهاب وحروب التحرير الوطنية**، القـاهرة، دار مصر المحروسة.

عكاش، عمار.(2005). سيكولوجية الإرهاب في المجتمعـات العربيـة. **الحـوار المتمدن**. العدد 1405.

علي، سامي عبد القوي. (1994). رؤية عينة من الشباب لظاهرة الإرهاب: دراسة نفسية استطلاعية. **علم النفس**. السنة الثامنة، العدد 31، ص113.

العموش، بسام (2004) **الإرهاب رؤية إسلامية واقعية**. ط 1 (عمان، الأكـاديميون للنشر والتوزيع.

عيد، محمد فتحي (1999). **واقع الإرهاب في الوطن العربي**. الريـاض. جامعـة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الغامدي، علي بن سعيد (2002). أهمية المعلومات في مواجهة الإرهاب. **رسـالة ماجستير غير منشورة**. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية/ الرياض.

الغرايبة محمد (2004) **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق**. عمان، دار العمران، ط2.

غلاب، محمود عبد الرحيم؛ الدسوقي، محمد إبراهيم.(1994). دراسة نفسية مقارنة بين المتدينين ظاهريا في الاتجاه نحو العنف وبعض خصائص الشخـصية. **دراسات نفسية**. 4 (3). 337-375.

فاضل، حافظ سيف.(2008).**الإرهاب من المنظور النفسي،** الحوار المتمدن

فاضل، زكي محمد. **السياسة الخارجية وإبعادها في السياسة الدوليـة**. بغـداد. مطبعة شفيق. (1975).

فرج، صفوت.(1993). قضية الإرهاب: محاولة للفهـم الـسيكولوجي. **دراسـات نفسية**. ع (3). 413-428.

القضاة، محمد علي (2007). **التربية الوقائية في عصر الإرهاب**. جامعة اليرموك، الأردن.

قطيشات، ياسر (2002) **السياسة الخارجية الأردنية والمصرية اتجاه أزمة الخليج الثانية 1990/1991م** عمان، دار الكندي.

الكعيد، عبد ا إبراهيم. (2003**) الإرهاب سلوك سيكوباثي**. www.alriyadh.com

كيلاني، هيثم(1990) "إرهاب الدولة بديل الحرب في العلاقات الدوليـة"، **مجلـة الوحدة**، العدد 67، (ابريل 1990)، ص38.

المركز العربي للدراسات المستقبلية.(1995). **سيكولوجية الإرهـاب ومتغيـرات عصر النهايات.**

المساعيد، فرحان (2007) الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام الأردني. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الدراسات القانونية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

مشاقبة، أمين (2002). **في التربية الوطنية لنظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية.** عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط6.

المشاقبه، أمين (2001). **النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية.** عمان، دار الحامد للنشر. ط5

مشاقبه، أمين (1999). **السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات.** عمان – دار الحامد للنشر والتوزيع.

مصطفى، يوسف محمد صالح.(2006). **أصل الإرهاب: وجهة نظر نفسية.**

مقلد، اسماعيل صبري (1971) **العلاقات السياسية الدولية،** دراسة في الأصول والنظريات. مطبوعات جامعة الكويت، ص 31

مقلد، اسماعيل صبري (1979) **الإستراتيجية والسياسة الدولية لمفاهيم والحقائق الأساسية.** ط1، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ص36

مكريدس، روي (1960) **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم.** ترجمة حسن صعب. بيروت. المكتبة الأهلية.

نقرش، عبد ا (1994). **الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي،** مجلة دراسات، مجلد(21) العدد (4)، ص47.

نهار، غازي صالح(1993) **القرار السياسي الخارجي الأردني،** اتجاه أزمة الخليج العربي، عمان المكتبة الوطنية. ط1.

الهزايمة، محمد (1997) **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق.** عمان، دار عمار للنشر والتوزيع.

ب- المراجع باللغة الإنجليزية

Dominguez, Roberto (2006). **Constructing the European Union Foreign Policy: cases for Analysis in the Transatlantic Relationship.** Jean Monnet and Robert Schumann Paper Series, Vol. (6) No. (15), University of Miami, Miami, Florida.

Florence Eliott and Michael **Summerskill A dictionaryof Politics** (U.S.A: Ponguin Books , 1961) ,.

Julius Gould (ed) **A Dictionanary of the Social sciences** (London): Tavistock Publictions Limited. 1964 P.719

ج- مواقع الإنترنت:

www.hpc.org.jc
www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2005-12-04/content.190485.htm2-
www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2005/04/content.190485.htm
www.maf.gov.jo.wps/portal/fmarapicsitc/ksym1/04si9spxkyopl.4
http://www.arableagueonline.org
www.btra.gov.jo/articaqlaspx?lng=1&=48612
www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2005-12-04/content.190485.htm
http://alminbar.al-islam.com/images/boks